

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر - بسكرة -
كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم اللغة العربية وآدابها

الإفادات والمقاصد التبليغية في النحر العربي من منظور اللسانيات التداولية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم اللسان العربي

إشراف الأستاذ الدكتور :
محمد خان

إعداد الطالبة :
دلال وشن

أعضاء لجنة المناقشة			
الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الهيئة
د.عمار شلواي	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	رئيسا
د.محمد خان	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	مشرفا ومقررا
د.صالح خديش	أستاذ محاضر (أ)	خنشلة	عضوا مناقشا
د.رابح بومعزة	أستاذ محاضر (أ)	بسكرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1430/1429 هـ - 2009/ 2008 م

مُفْتَمَةٌ

اللُّغة أَعْرَقُ مَظَاهِرَ الحِضَارَةِ الإنْسَانِيَّةِ وَالْوَسِيلَةَ المُتَلَى لِلتَّوَاصُلِ البَشْرِيِّ، وَلا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ بُلُوغَ حَاجَتِهِ بِنَفْسِهِ، لِذَلِكَ كَانَ مِنَ الضَّرُورِيِّ حُضُورَ العِنِصْرِ اللُّغَوِيِّ فِي تَعَايِشِ النَّاسِ وَتَعَامُلِهِمْ، فَكَانَتِ اللُّغَةُ أَدَاةَ إِفْصَاحِ كُلِّ فَرْدٍ عَنِ غَرَضِهِ وَتَبْلِيغِهِ إِلَى الآخَرِينَ فَيَحْصُلُ الفَهْمُ وَالإِفْهَامُ الَّذِي هُوَ غَايَةُ اللُّغَةِ وَمَقْصُودُهَا.

وَلَمَّا لَمْ يُجَدِ البَحْثُ فِي سِرِّ أَصْلِ اللُّغَةِ وَنَشَأَتِهَا نَفْعًا، انْصَرَفَ العُلَمَاءُ وَاللُّغَوِيُّونَ إِلَيْهَا فِي ذَاتِهَا يُحَلِّلُونَهَا وَيَكْشِفُونَ عَمَّا تُوَدِّي مِنَ وَظَائِفٍ، وَمَا تَرْمِي إِلَيْهِ مِنْ أَغْرَاضٍ وَمَقَاصِدٍ وَمَا تُحَقِّقُهُ مِنْ فَوَائِدٍ تَعْطِي العَمَلِيَّةَ التَّوَاصُلِيَّةَ قِيَمَتَهَا، فَنَشَأَتِ اللُّسَانِيَّاتُ الَّتِي انْتَشَرَتْ وَأَقَامَتْ وَشَائِحَ قُرْبَى مَعَ العَدِيدِ مِنَ العِلْمِ الإنْسَانِيَّةِ، فَكَانَتِ لَهَا فُرُوعٌ كَثِيرَةٌ: كَاللُّسَانِيَّاتِ الإِجْتِمَاعِيَّةِ، وَاللُّسَانِيَّاتِ النَّفْسِيَّةِ، وَاللُّسَانِيَّاتِ التَّدَاوُلِيَّةِ، الَّتِي تُعَدُّ أَحَدَ مَنَاهِجِ البَحْثِ اللُّسَانِيِّ.

اتَّخَذَتِ اللُّسَانِيَّاتُ التَّدَاوُلِيَّةُ اللُّغَةَ مَوْضُوعًا لَهَا، وَلَكِنَّهَا لَمْ تَكْتَفِ بِوَصْفِ وَتَفْسِيرِ البَنَى اللُّغَوِيَّةِ الشَّكْلِيَّةِ الظَّاهِرَةِ، كَمَا دَرَجَتْ عَلَى ذَلِكَ اللُّسَانِيَّاتُ الوَصْفِيَّةُ بَلْ امْتَدَّتْ لِتَدْرُسَ الظَّوَاهِرَ اللُّغَوِيَّةَ أَثْنَاءَ الإِسْتِعْمَالِ، فَتَهْتَمُّ بِالجَانِبِ الحَيِّ فِيهَا، وَهُوَ الكَلَامُ.

وَقَدْ آمَنَتِ اللُّسَانِيَّاتُ التَّدَاوُلِيَّةُ أَنَّ وَظَائِفَ اللُّغَةِ مُتَعَدِّدَةٌ إِلاَّ أَنَّ أَهْمَهَا الوَظِيفَةُ التَّفَاعُلِيَّةُ الَّتِي يَقِيمُ بِهَا النَّاسُ عِلَاقَاتِهِمُ الإِجْتِمَاعِيَّةَ، وَيُحَقِّقُونَ بِهَا غَايَاتِهِمْ مِنْ مَعَامَلَاتٍ يَوْمِيَّةٍ، وَيَكْمُنُ دَوْرُهَا الرَّئِيسُ فِي التَّعْبِيرِ عَنِ مَقَاصِدِ المُتَكَلِّمِ وَنَوَايَاهُ وَإِبْلَاحِ السَّمَاعِ مَا يُثْرِي رَصِيدَهُ المَعْلُومَاتِي، فَتُوَدِّي بِذَلِكَ وَظِيفَةً تَدَاوُلِيَّةً، تَتَفَاوَتُ بِحَسَبِ القَصْدِ الَّذِي يَوْمُهُ المُتَكَلِّمُ وَالمَهْدَفُ الَّذِي يَسُوقُ خُطَابَهُ مِنْ أَجْلِهِ، وَتَتَنَوَّعُ مَقَاصِدُ المُتَكَلِّمِ بِتَنَوُّعِ العِنَاصِرِ السِّيَاقِيَّةِ الَّتِي يَجِبُ أَنْ يَرَاعِيهَا أَثْنَاءَ التَّخَاطُبِ حَتَّى يَجْنِيَ السَّمَاعُ مِنْ كَلَامِهِ فَائِدَةً.

وَفِي هَذَا الفَلَكِ التَّدَاوُلِيِّ جَاءَ هَذَا البَحْثُ المَوْسُومُ بِ"الإِفَادَاتِ وَالمَقَاصِدِ التَّبْلِيغِيَّةِ فِي النُّحُوِّ العَرَبِيِّ مِنْ مَنظُورِ اللُّسَانِيَّاتِ التَّدَاوُلِيَّةِ" مَحُورًا لِلدِّرَاسَةِ، وَالَّذِي حَاولَتْ فِيهِ أَنْ تُتَبَّعَ مَبْدَأِي الإِفَادَةِ وَالمَقْصِدِ فِي اللُّسَانِيَّاتِ التَّدَاوُلِيَّةِ العَرَبِيَّةِ عَلَى يَدِ مَنظَرِيهَا الأَوَائِلِ "غَرَايسُ" (H.P.Grice و"أوسْتِين" (J.Austin) و"سِيرَل" (J.L.Searle)، ابْتِدَاءً مِنْ ظُهُورِ نَظَرِيَّةِ الأَفْعَالِ

الكلامية عند "أوستين"، ثم تطورها على يد تلميذه "سيرل" الذي كان محط اهتمامه في البداية تحليل قصدية الأفعال العقلية وتمثل العقل للأشياء الموجودة في العالم الخارجي دون انفلات تام عن الوعي، ثم انتقل "سيرل" بالقصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة مبينا كيفية إعطاء المتكلم كلامه المعنى الذي يحسن السكوت عليه وتقبله .

والكلام الحسن المسكوت عليه كان أحد موضوعات النحو العربي الذي حاولت أن أثبت من خلالها أن النحو العربي اهتم بقصد المتكلم وفائدة الخطاب التي يجنيها السامع وراء كل عملية تواصلية، وأن تحليلاتهم النحوية لم تكن بمنأى عن هذين المبدئين التداوليين .

وفي ضوء هذا تطرح الإشكالات التالية: ما طبيعة التداولية؟ وما موضوعها؟ وما هي أهدافها؟ وكيف نشأت؟ ما المقصود بمبدئي الإفادة والمقصد الإبلاغي في المنظور التداولي؟ وكيف انتقلت القصدية من فلسفة العقل إلى فلسفة اللغة على يد "سيرل"؟ وهل للتداولية جذور في تراثنا العربي عامة والنحو منه بصفة خاصة؟ ماهي طبيعة وكيفية التحليل الذي قدمه النحاة للعديد من الأساليب اللغوية في العربية وكيف يمكن إبراز البعد التداولي فيها؟ كيف يمكن استثمار المبدئين السابقين في تفسير العديد من الأساليب النحوية العربية؟ وما تطبيقاتها فيه؟ .

وكان وراء اختياري هذا الحقل المعرفي ليكون موضوعا للبحث أسباب عديدة لعل أهمها

:

1 _ ولوجي الحقل التداولي باعتباره أحدث مناهج البحث اللساني فأتعرف أصوله وجذوره وأبعاده التي يمكن تطبيقها على النحو العربي.

2 _ رغبتني في الاطلاع على الموروث العربي باختلاف مشاربه وربطه بالدراسات الحديثة، وخاصة النحو العربي الذي يعكس الكثير من فلسفة التفكير اللغوي في أسمى صورته.

3_ اعتقاد الكثير من الدارسين أن النحو العربي كان نحوًا شكليًا خالصًا، وأن النحاة العرب في تحليلهم للجملة لم يهتموا بعناصر العملية التواصلية فأهملوا قصدية المتكلم وفائدة الخطاب، وفهم السامع وإدراكاته المختلفة، والعلاقة التي تربط هذه العناصر الثلاثة .

4- محاولتي الإسهام في تبيان استجابة اللّغة العربيّة عامّة، والنّحو العربيّ خاصّة للنظريات الغربية، والتأكيد على أنّ النّحاة العرب أثناء وضعهم القواعد النّحوية قد راعوا قصد المتكلّم والفائدة الّتي يحصل عليها المتخاطب أثناء عملية التّخاطب، وأنّ النّحو العربيّ يعتمد في الكثير من أساليبه اللّغوية المختلفة على تحقيق الكثير من فلسفة اللّسانيات التداولية.

وقد سبق البحث في هيكل تنظيمي قوامه مقدّمة مرفقة بمدخل فثلاثة فصول وخاتمة، أمّا المدخل فقسمته إلى مبحثين مبحث تاريخيّ تحدّث فيه عن الدراسات اللّسانية التي سبقت ظهور اللّسانيات التداولية حتى يتجلّى الظرف الذي ولد فيه هذا الفرع اللّساني، ومبحث اصطلاحي يعرّف أهمّ المصطلحات التداولية وما تحمل من مفاهيم، أمّا الفصل الأوّل فتناول الأصول الفلسفية واللّسانية للّسانيات التداولية وتوزّع على قسمين اثنين: الأوّل تطرّق إلى الأصول الفلسفية واللّسانية للنظرية التداولية عند العلماء الغربيين بدءًا بالفلسفة التحليلية عند فلاسفة اللّغة العاديّة ثمّ السيميائيات الحديثة، وأخيرًا تصوّر أوستين وسيرل في نظرية أفعال الكلام، والجزء الثاني بحث الملامح التداولية في الموروث اللّغوي العربيّ عند علماء البلاغة و الأصول خاصّة.

أمّا الفصل الثاني فاهتمّ بالنظرية القصديّة كما هي في اللّسانيات الغربية وتحديد مفاهيمها، كتعريف مصطلح القصديّة وتتبع أصله، ثمّ طبيعة القصديّة وبنيتها والعلاقة بينها وبين الوعي، ثمّ قصديّة الفعل الكلامي، أو اللّغة بصفة عامّة وتكوّن المعنى لدى المتكلّمين.

والفصل الثالث تناول المبادئ التداولية في النّحو العربيّ مع التركيز على مبدأي الإفادة والقصد من خلال التطرّق إلى بعض القضايا النّحوية الّتي عمل النّحاة على تحليلها كالنّقد والتأخير والتّعيين (التعريف والتّكثير) والحذف و الزّيادة والتّخصيص...

و في الأخير تأتي الخاتمة التي تعدّ بمثابة تسجيل لأهمّ النتائج التي توصل إليها البحث.

و قد اتكأ البحث في عرض مادته على المنهج التحليلي التقابلي، والذي يمكن من خلاله تحليل الظاهرة اللّغوية وإبراز تفضنّ العلماء العرب إلى ما لقصد المتكلّم من دور في إعطاء

الخطاب قيمة تواصلية، وهي ما يسمّى في المنظور الغربي بمبدأ الإفادة ، ومقارنة ذلك بما توصلت إليه اللسانيات التداولية الحديثة واستخلاص نقاط التقاطع والالتقاء.

ومادامت سنّة الحياة في رحلتها قصيرة كانت أو طويلة تقتضي أن يتيسّر شيء ويتعسّر آخر، فإن لهذا البحث أيضا صعوبات لعلّ أهمّها؛ ندرة المراجع في اللسانيات التداولية عامّة وفي النظرية القصديّة خاصّة، وصعوبة الحصول على القليل الموجود منها ثمّ قلّة البحوث التي تتناول الموروث النحوي العربيّ من منظور تداولي.

وقد اعتمدت في هذا البحث على مصادر ومراجع أهمّها: الكتاب لسيبويه، دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، الخصائص لابن جني، فلسفة العقل لجون سيرل، نظرية أفعال الكلام العامّة لأوستين، المقاربة التداولية لفرانسواز أرمينيكو، العقل مدخل موجز لسيرل، التداولية عند العلماء العرب لمسعود صحراوي، الوظائف التداولية في اللّغة العربية لأحمد المتوكل... إلخ.

وفي الأخير لا يسعني إلاّ أن أتوجّه بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور "محمد خان" فله منّي جزيل الشكر ووافر الامتنان على المجهودات التي بذلها لقراءة المذكرة وتصحيحها وتقويمها برأيه السديد، فجزاه الله خير الجزاء وما توفيقني إلاّ بالله و به نستعين.

مَفْظَلٌ

إنَّ الحديثَ عن الدِّراساتِ اللُّغويةِ اللِّسانيةِ قبل ظهور التَّداوليةِ ،يقودنا مباشرةً إلى تلك الدِّراساتِ التي نُعتت " بالشَّكليةِ الصُّوريةِ" ،حيث نشأت في أعقاب انحسار المنهج التقليدي وإعادة النَّظر في مقولات المنهج التاريخيِّ المقارن .

ويمكن أن نُقسِّم هذا النَّوع من الدِّراسات إلى اتجاهين أساسيين هما:

-الاتِّجاهِ البنيوي الوصفي - الاتِّجاهِ التوليدي التَّحويلي .

فقد اهتمت البنيوية باللُّغة كبنية مُغلقة انطلقاً من إقرار رائدها السويسري فيردنان دي سوسير F.D.Sausure أنَّ موضوع اللِّسانيات الوحيد هو اللُّغة في ذاتها ولأجل ذاتها، وفصله بين ثنائية اللُّغة والكلام. اللُّغة كظاهرة اجتماعية وكنظام قائم بذاته لا تخضع إلاً لنظامها ولا تُدرس إلاً في ذاتها ولذاتها، والكلام كظاهرة فردية وكممارسة خاصَّة بكلِّ فرد.

فتميّزت هذه الفترة بالنَّظر إلى اللُّغة نظرةً تحليليةً جديدةً والتَّفكير فيها بطريقةً علميةً موضوعيةً مجردةً في جميع مستوياتها المعروفة مع إهمال الكلام واعتباره عنصراً ثانوياً.

لقد أثرت البنيوية في الدِّراسات اللُّغوية ،فظهرت مدارس لسانية مختلفة في أمريكا وأوروبا تتباين في درجة التَأثر وكيفية الأخذ بالمبادئ السويسرية .

وعلى الرَّغم من اتِّساع الهوة بين الاتجاهين الأمريكي والأوروبي في موضوع الدِّراسة:فاتَّجاه يعتمد الكلام (الأمريكي)، والآخر يعتمد اللُّغة(الأوروبي) ،ولكنَّ ذلك ما هو إلاً تفریق شكلي لأنَّ

اللِّغَةُ
والكلام يُكمِّلان بعضهما بعضاً، والتفریق بينهما يؤدي إلى الدخول في حلقة تساؤل مفرغ
من فيهما يُدرس قبل الآخر، اللُّغة قبل الكلام أو العكس ؟

واكتفت هذه الدِّراسات في البداية بدراسة الجملة ثم تجاوزتها في الفترة الأخيرة إلى مستويات أعلى كالنَّص والخطاب، ممَّا وُلد فروعاً لغوية ذات مفاهيم جديدة مثل:تحليل النَّص ،تحليل الخطاب ،نحو النَّص ،.....،والنَّص في المنظور البنيوي هو النسيج اللُّغوي

المُغلق الذي يُدرس من خلال علاقة مستويات اللُّغة داخله بعضها ببعض، وإدراك تنظيمه وتحليل الروابط وتصنيفها.

أمَّا الاتِّجاه التوليدي التَّحويلي فقد انتقل باللُّغة من مرحلة الوصف إلى مرحلة التَّفسير، أو من طابع السكون والجمود إلى الطابع الإبداعي الخلاق .

فتشومسكي Chomsky يعيب على المناهج البنيوية اهتمامها بالأشكال اللُّغوية المنجزة، فراح يربط بين العقل واللُّغة، باعتبار أنَّ الإنسان يُنتج ويُفسِّر ما لا حصر له من الجمل بما فيها الجمل التي لم يسبق أن سمعها من قبل وفق قواعد صورية، فيصف الظاهرة اللُّغوية دلاليا بردِّ بنيتها السطحية المنجزة فعلاً إلى بنية عميقة، دون اعتبار البُعد الخارجي للظاهرة من موقف المتكلِّم والمخاطَب والظروف الكلامية التي تكتنفها.

وقد اهتمَّ هذا الاتِّجاه باللُّغة عموماً و بالاكتساب اللُّغوي لدى الطِّفل والعناية بتفسيره بطريقة منطقية رياضية، ممَّا نحا به نحو التَّجريد، واصطناع جمل صحيحة نحوياً لكنَّها غير مفهومة دلاليا فكان من مآخذ النظرية التوليدية التي اهتمت بالمكوِّن الدلالي في مراحلها المتأخرة، فظهر مفهوم النحو التَّحويلي الذي يرى أنَّ اللُّغة مجموعة من البنيات العميقة المحدودة، التي يمكن أن تُكوِّن عددًا غير محدودٍ من الجمل عن طريق قواعد التحويل .

إنَّ جُلَّ هذه الدراسات قد وقفت في بحثها عند حدود الجملة ولم تُولِ أهميةً للُّغة بصفتها أداة تواصل، فأهملت الكثير من الظواهر المتعلقة بالاستعمال اللُّغوي والتحقُّق الفعلي التواصلي للُّغة أثناء الاستعمال أو التخاطب.

فظهر الاتِّجاه التواصلي كردَّة فعل على المدارس البنيوية الشكلية، وانبثقت عنه تيارات لسانية ذات أسس معرفية تهتمُّ بالاستعمال اللُّغوي التواصلي في إطاره الاجتماعي، وتحديد سياق التلقُّظ وأنواعه ومجموع العناصر المكوِّنة له، ودور كل عنصر في إنتاج الخطاب وتأويله وتفسيره واستنتاج أهدافه ومقاصده....

وتجلَّى هذا الاتِّجاه في مناهج كثيرة ركَّز كلُّ منها على جانب معيَّن رغم الإطار العام الذي يجمعها (إطار التواصل) منها:

لهذا ومرة لهذا ،والجمع دُولَاتٌ و دُولٌ ،وقال أبو عبيدة : الدُّوْلَةُ بالضمِّ اسمٌ للشيء الذي يُتداول به بعينه والدُّوْلَةُ بالفتح ،الفعل .

وفي حديثِ أشرافِ السَّاعَةِ : إذا كان المغنمُ دُولًا . جمع دُوْلَةٍ بالضمِّ وهو ما يُتداول من المال فيكون لقومِ دُونِ قومٍ ،وقال الزجاج : الدُّوْلَةُ اسمُ الشيء الذي يُتداول ، والدُّوْلَةُ ،الانتقال من حال إلى حال ،وفي حديثِ الدُّعَاءِ : حدَّثني بحديث سمعته من رسول الله بينك وبينه الرِّجالُ أي ؛لم يتناقله الرِّجالُ ويرويه واحدًا عن واحد . وإنما ترويه أنت عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم

اللِّيْثُ :الدُّوْلَةُ والدُّوْلَةُ لُغْتَانِ .. وتداولنا الأمر أخذناه بالدُّوْلِ .وقالوا : دواليك أي مُداولة على الأمر ،ودالت الأيَّامُ أي دارت والله يُداولها بين النَّاسِ .وقولهم دواليك أي تداولاً بعد تداولٍ (1) .

القَصْدُ لُغَةٌ : القصد استقامة الطريق ،قصد يقصد قصدًا فهو قاصِدٌ ،وقوله تعالى (وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ) أي ؛على الله تبين الطريق المستقيم والدُّعَاءُ إليه بالحجج والبراهين الواضحة والقصدُ العدلُ ...

والقصدُ : الاعتماد والأَمُّ ،قصدُه ،يقصدُه قصدًا ،وقصد له ،وأقصدني إليه الأمر ، وهو قصدك أي تجاهك ،وكونه اسمًا أكثر في كلامهم .والقصدُ :إتيان الشيء ،نقول :قصدته ،وقصدتُ إليه بمعنى وقد قصدت قَصَادَةً ... وقصدتُ قَصْدَهُ : نحوْتُ نحوه (2) .

الإفادَةُ لُغَةٌ : الفائدة ما أفاد الله العبدَ من خير يستفيده ويستحدثه ،وجمعها الفوائد . ابن شُمَيْلٍ :يقال :أنهما ليتفايدان بالمال بينهما أي يُفيد كلُّ واحد منهما صاحبه والنَّاسُ يقولون : هما يتفاودان العلم أي يُفيد كلُّ واحد منهما الآخر ،الجوهريُّ : الفائدة ما استفدت من علم أو مال ،تقول منه : فادتُ له فائدةٌ .الكسائيُّ : أفدتُ المالَ أي أعطيته غيري ، وأفدته استفدته (3) .

(1) ابن منظور، لسان العرب ،المجلد 02، ص 431 ، 432 ، (مادة دَوْلٌ) .

(2) نفسه ، المجلد 05 ، ص 264 ، 265 ، (مادة قصد) .

(3) نفسه ، المجلد 05، ص 178 ، (مادة فيد) .

أصطلاحًا: فُولت التّداولية كمصطلح عربيّ بمصطلح Pragmatique في اللّغة الفرنسية ،و pragmatics في اللّغة الإنجليزيّة ،الذي يُمكن أن يؤرّخ له منذ القدم ،حيث كانت تُستعمل ككلمة pragmaticus اللّاتينية وكلمة pragmaticos الإغريقيّة بمعنى "عملي" (1) .

ولم يرتضِ كلُّ الدّارسين "التّداولية" للدّلالة على المقصود ،ولذلك اختلفوا في ضبط المُقابل التّرجمي لهذا المُصطلح الذي يُغطّي جميع مساحته المفاهيمية :

- فمنهم من قابل Pragmatique بالاستعمالية كما فعل عبد الرحمن الحاج صالح.
- وقابلها عادل فاخوري في كتابه "تّيّارات في السيمياء" بعلم التّداول.
- وقابلها محمد عنّاني في "معجمه المصطلحي" بـ التّداولية ،أو السّيّاقية أو المواقفية ،وهو يقول : "قد نختار أن نقبله -مصطلح التّداولية- ونُشيعه ونُفشيّه، بشرط أن نشرحه الشّرح الوافي ،ونُصرّ على تحديد معناه في كلِّ مرّة حتّى يثبت في أذهان النّشء".
- وقدّم مترجمًا كتاب "تحليل الخطاب" ليول و براون مقابلاً هو علم المقاصد (2).

يقول محمد محمد يونس : "أفضّل ترجمة مصطلح pragmatics بعلم التّخاطب وليس بالتّداولية أو النّفعية أو الذارائعية كما يفعل عدد من اللّغويين العرب،توهّمًا منهم بأنّها pragmatics و pragmatism شيءٌ واحدٌ ،والواقع أنّ المصطلح الأوّل يُطلق على الدّراسات التّي تُعنى بالمعنى في السّيّاقات الفعلية للكلام ،وهو ما يتفق مع معناه الحرفي وهو "علم الاستعمال" ... ولذا فإنّ ترجمة pragmatics بعلم التّخاطب أنسب - في رأيي- من الخيارات التّي اطلّعتُ عليها حتّى الآن .أمّا pragmatism فهي مدرسة فلسفية ظهرت في أمريكا تذهب إلى أنّ الفكرة النّظرية لا تُجدي نفعًا، ما لم تكن لها تطبيقات عملية" (3).

وهذا ما يذهب إليه مسعود صحراوي في هامش له في كتابه "التّداولية عند العلماء العرب" ،فيقرّ أنّ التّداولية ليس ترجمة لمصطلح le pragmatisme الفرنسي لأنّ هذا

(1) عادل الثامري ، التّداولية ظهورها وتطورها ، ص01 .

(2) بلعابد عبد الحق ، تداوليات الخطاب القانوني، ص265،266.

(3) محمد محمد يونس، أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، ص173 .

الأخير يعني الفلسفة النفعية الذرائعية⁽¹⁾. وسيكون في الفصول اللاحقة حديث عن الجذور الفلسفية للتداولية والصلة الأكيدة بينهما.

وإن كان قد اختلف في إيجاد المقابل الاصطلاحي للتداولية، فإن الاختلاف حول إيجاد تعريف لها أمرٌ طبيعي كذلك، فأقدمُ حدًّا للتداولية نجده عند شارل موريس (1938) يقول: "التداولية جزءٌ من السيميائية التي تُعالج العلاقة بين العلامات ومستعملي هذه العلامات"⁽²⁾.

و السيمياء عند شارل موريس تنقسم إلى ثلاثة مستويات هي :

- التَّركيب : ويدرس العلاقة بين العلامات (حدوده الجملة) .

- الدَّلالة : وتدرس العلاقة بين العلامات والأشياء .

- التَّداولية التي تتدخل - بعد قصور المستويين الأولين - عن معالجة كل مشاكل اللُّغة خاصَّة الجانب التَّواصلي، لتدرس علاقة العلامات بمُستعمليها، وأوجدت لذلك مفاهيم خاصَّة كانت غائبة عن فلسفة اللُّغة واللِّسانيات⁽³⁾ .

ويقول صلاح فضل : "التَّداولية هي الفرع العلمي من مجموعة العلوم اللُّغوية التي تختصُّ بتحليل عمليَّات الكلام بصفة خاصَّة، ووظائف الأقوال اللُّغوية وخصائصها خلال إجراءات التَّواصل بشكل عام"⁽⁴⁾.

- "التَّداولية هي دراسة الأسس التي نستطيع بها أن نعرف لِمَ تكون مجموعة من الجُمَل شاذَّة anormalaus تداوليًّا أو تُعدُّ في الكلام المُحال، كأن يُقال مثلاً : أرسطو يوناني لكُني لا أعتقد ذلك. أو يُقال: أمرك بأن تُخالف أمري، أو يُقال : الشَّمس لو سمحت تدور حول الأرض .وعلى الرِّغم من أنَّ إيضاح الشُّذوذ في هذه الجُمَل قد يكون سبباً جيِّداً

(1) مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 15.

(2) نعمان بوقرة ،محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص174.

(3) علي آيت لوشان ،السياق والنص الشعري،ص56.

(4) نعمان بوقرة ،المرجع السابق ، ص174.

للوصول إلى نوع من الأسس التي تقوم عليها التداولية فهو لا يُعدُّ تعريفاً شاملاً لكلِّ مجالاتها"⁽¹⁾.

- التداولية هي دراسة اللُّغة من وجهة نظر وظيفية *Functional perspective* ، وهو نوع من التعريف يُحاول أن يوضِّح جوانب التَّركيب اللُّغوي بالإحالة إلى أسباب غير لغوية، لكنَّه رغم ذلك لا يمنح التداولية استقلاليتها عن كثير من العلوم اللُّغوية الأخرى، فالاهتمام بالأسباب غير اللُّغوية لا يُعدُّ معياراً دقيقاً يُميِّزها عن علم اللُّغة الاجتماعي، وعلم اللُّغة النَّفسي مثلاً، اللَّذين يشتركان مع التداولية في تبيين: أثر العلاقات الاجتماعية بين المشاركين في الحديث، موضوع الحديث، مرتبة المرسل والمرسل إليه، وجنسهما وانتباههما، وذاكرتهما وشخصيتَّهما ... إلى غير ذلك من الجوانب غير اللُّغوية التي لها دور في الأداء اللُّغوي بين المتخاطبين.

- التداولية هي دراسة كلِّ جوانب المعنى التي تُهملها النظريات الدلالية، فإذا اقتصر علم الدلالة على دراسة الأقوال التي تنطبق عليها شروط الصدق *Truth conditions*، فإنَّ التداولية تُعنى بما وراء ذلك ممَّا لا تنطبق عليه هذه الشروط⁽²⁾.

وهذا التعريف يقودنا إلى مسألة هامَّة طُرحت عند كثير من اللسانيين لتحديد الفرق بين التداولية وعلم الدلالة، والذي لخصه شارل موريس *Charles Moris* 1938 بقوله: "الدلالة تبحث في علاقة العلامات بمدلولاتها والتداولية تهتمُّ بعلاقة العلامة بمؤولها"⁽³⁾.

-التداولية فرعٌ من علم اللُّغة يبحث في كيفية اكتشاف السامع مقاصد المتكلم *Intention speaker*، أو هو دراسة معنى المتكلم *Speaker Meaning*. فليس بالضرورة أن يعنى المتكلم ما تحمله ألفاظه من معاني، إذ كثيراً ما يحدث العكس، فقولُ القائل: أنا مريض مثلاً. قد يعنى الإخبار عن حالته الصحيَّة المتدهورة فعلاً، أو يكون تعبيراً عن عدم رغبته في مساعدتك إن كنت طلبت منه ذلك سلفاً.

(1) محمود أحمد نحلة ، أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 11.

(2) نفسه، ص 12.

(3) عيد بلع ، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس ، ص 01 .

فبعض الباحثين رأى أن للمعنى ثلاثة مستويات :

1/المعنى اللغوي المستفاد من دلالة الكلمات والجمل مباشرة .

2/ومعنى الكلام الذي يُعين السّياق على استنباطه.

3/ومعنى المتكلم الموجود بالقوّة.

ولعلّ أوجز تعريف للتداولية هو : "دراسة اللّغة في الاستعمال in use ، أو في التّواصل in interaction ، لأنّه يُشير إلى أنّ المعنى ليس شيئاً متأصلاً في الكلمات وحدها . ولا يرتبط بالمتكلم وحده، ولا السامع وحده ،فصناعة المعنى تتمثّل في تداول اللّغة بين المتكلم والسماع في سياق محدّد (مادّي واجتماعي ولغوي) وصُلاً إلى المعنى الكامن في كلام ما"⁽¹⁾

وتشير فرانسواز أرمينكو إلى أنّ التداولية درسٌ غزيرٌ وجديدٌ، لا يمتلك حتّى الآن حدوداً واضحةً، ولها صلة بالفلسفة والأبحاث اللسانية .

كما لها اتّجاهات مُختلفة نتج عنها تداوليات عديدة منها :

-تداولية البلاغيين الجدد.

-تداولية السيكلوجيين.

-تداولية اللسانيين.

-تداولية المناطقة والفلاسفة.

-وهناك تنبؤ بتداولية الأدباء⁽²⁾.

كما ترى بأنّ التّدالوية درسٌ يسعى إلى الإجابة عن أسئلة كثيرة من قبيل : ⁽³⁾

-ماذا نصنع حين نتكلم ؟

-ماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟

(1) محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 13، 14 .

(2) فرانسواز أرمينكو،المقاربة التداولية ، ص08.

وينظر: علي آيت لوشان ،السياق والنص الشعري ، ص 56 .

(3)فرانسواز أرمينكو،المرجع السابق، ص 11 .

- لماذا نطلب من جارنا حول المائدة أن يمدنا بمايونيز الثوم بينما يظهر واضحاً أنّ في إمكانه ذلك ؟

- فمن يتكلم إذن وإلى من يتكلم؟

- من يتكلم ولأجل من ؟

- ماذا علينا أن نعلم حتى يرتفع الإبهام عن جملة أو أخرى؟

- ماذا يعني الوعد بشيء ما ؟

- كيف يمكننا قول شيء آخر ، غير ما كنا نريد قوله؟

- هل يمكن أن نركن إلى المعنى الحرفي لقصد ما؟

- ما هي استعمالات اللُّغة ؟

- أيُّ مقياس يُحدّد قدرة الواقع الإنساني اللُّغوي ؟

وككلّ علم تزخر التّداولية بزخم من المفاهيم التي رأيت أن أخصّ أهمّها بتعاريف مختصرة حتى تتبين حقيقتها منذ البداية.

***الأفعال الكلامية:** الفعل الكلامي هو القول المعبر عن عمل فهناك أعمال لا يمكن إنجازها إلا من خلال اللُّغة ، وهذا ما يجعل الخطاب فعلاً .

نحو : نلتمس منكم الموافقة على هذا الأمر .

فقد أنجز المرسل في هذه الجملة فعلاً لغوياً هو الالتماس بما تضمّنه من اختيار الفعل

(نلتمس) الدّال على طلبه ، تضافراً مع اعتبارات سياقية أخرى⁽¹⁾.

***الإشاريات :** هي تلك الأشكال الإحالية التي ترتبط بسّياق المتكلم ، مع التفريق

الأساسي بين التعبيرات الإشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الإشارية البعيدة عنه⁽²⁾ ،

و ترتبط الإشاريات ارتباطاً وثيقاً بالسياق الذي يتم التلقّف بها فيه فلا تُفهم ولا تُفسّر بمعزل

عنه فإذا أخذت جملةً مقطّعةً من سياقها التّداولي مثل: إنهم سيدرسون اليوم في حجرة أمام

حجرتنا . بدت شديدة الغموض ، مُستغلقة الفهم ، فالضّمائر :الهاء ، الواو ، النون ، وظرف

(1) ينظر ج أوستين ، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام ، ص 115 وما بعدها .

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية ، ص 81.

الزمان (اليوم) وظرف المكان (أمام)، كُلتها أدوات لغوية خالية من أي معنى في ذاتها، تُحيل إلى مراجع مُختلفة وغير ثابتة تتحدّد في سياق الخطاب التّداولي.

و ميّز الباحثون بين خمسة أنواع منها هي:

الإشارات الشخصية، الإشارات الزمانية، الإشارات المكانية، الإشارات الاجتماعية، الإشارات الخطابية النصية، مع اختلاف في الأخذ بها جميعا أو ببعضها فقط. فكل خطاب لا يتم إلا بحضور الأدوات الإشارية الثلاثة (الأنا، هنا، الآن). ولذلك لا يعترف كثير من الباحثين إلا بالأدوات الإشارية الثلاث الأولى.

أ/الإشارات الشخصية:

وتتمثل بشكل عامّ في الإشارات الدّالة على المتكلم المفرد (أنا)، أو المتكلم المعظّم نفسه أو معه غيره (نحن)، والإشارات الدّالة على المخاطب مفردا أو جمعا مذكرا أو مؤنثا، والإشارات الدّالة على الغائب إن كان حرّا لأيعرف مرجعه في السّياق اللغوي، أمّا إذا عُرف فلا يدخل في الإشارات .

و"الأنا " لا يُضمّنّها المرسل في خطابه شكلا، لأنّها حاضرة في بنية الخطاب العميقة، فيُفرّق بين المرسل وغيره من خلال تلفظه بالخطاب .وهي موجودة بالقوّة في ذهن المرسل إليه حتى يستطيع تأويل الخطاب تأويلا صحيحا اعتمادا على معطيات السياق، وممّا يدل على ذلك إحالته لفظا للمرسل إذا ما نقل عنه الخبر فيقول: هو كذا وكذا ... فيوظّف أداة إشارية تُناسبه إفرادا وتذكيرا و غيبة .

ب/الإشارات الزمانية: هي أدوات لغوية تدلّ على زمان معيّن يُحدده السّياق قياسا إلى زمان التكلّم الذي يشكل مركز الإشارة الزمانية، التي يجبر المرسل إليه على تحديدها حتى يتمكن من تأويل باقي العناصر اللغوية المكونة للخطاب بناء على معرفتها، لهذا "يجب أن نربط الزمن بالفعل ربطا قويا في مرحلة أولى، ونربط كذلك بين الزمن والفاعل لأهميته الكبرى في مرحلة ثانية"⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق، ص 83 .

ففي قولي مثلا: سأكلمك بعد ساعة، يلزم المرسل إليه العلم بلحظة التلفظ حتى يبني توقعه عليها، ويتعرّف الوقت المقصود بدقّة.

وقد تحيل هذه الإشارات إلى زمان يستغرق المدّة الزمنية كلّها مثل: اليوم الجمعة، وقد يستغرق بعضها مثل: قرأت درسا خاصا يوم السبت أي في جزء محدد من اليوم، كما يمكن أن يخرج للدلالة على زمان أوسع وأشمل نحو: بنات اليوم، ليشمل العصر الذي نعيش فيه، ولا تحدد بيوم فيه أربع وعشرون ساعة فقط.

وهذه العناصر الإشارية تدلّ على الزمان الكوني، كما تدلّ أيضا على الزمن النحوي اللذين يمكن أن يتطابقا رغم اختلافهما أصالة في كثير من أنواع الاستعمال⁽¹⁾.

ج/الإشارات المكانية:

يُضمّن المرسل خطابه عناصر إشارية للدلالة على المكان نحو: أسماء الإشارة: هذا، ذاك، هنا، هناك... وسائر ظروف المكان: فوق، تحت، أمام /وراء، يمين، يسار...، ويتمّ تفسيرها اعتمادا على مكان التلفظ وقت التلفظ، أو ما يسمّى "مركز الإشارة المكانية" أو قياسا على مكان آخر معروف لدى المتكلم والمخاطب على السواء في السّياق المادّي المباشر الذي قيلت فيه، دون الخروج عن الإطار المعنوي الذي يقصده المتكلم "فيقوم بتحديد المواقع بالانتساب إلى نقاط مرجعية في الحدث الكلامي".⁽²⁾

فإذا قال قائل ما: أريد البقاء هنا. فلا يمكن تفسير العنصر الإشاري (هنا) إلا بالنظر إلى المكان المقصودة الإشارة إليه من قبل المتكلم .

-كما يوجد مصطلح "التقابل الإشاري" الذي يعني أن هناك عديدا من الأفعال التي تحمل في ذاتها معنى إشاريا مثل: الفعل (يأتي) الذي يدلّ على الحركة باتجاه المتكلم والفعل (يذهب) الذي يشير إلى حركة معاكسة (من المتكلم إلى غيره). إلى غير ذلك من الأفعال نحو: أخذ، أعطى....⁽³⁾

(1) ينظر محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 20، 21 .

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري ، المرجع السابق، ص 84.

(3) محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 21، 22، 23 .

د/الإشارات الخطابية (النصية):

وهذا النوع من الإشارات مُخْتَلَفٌ فيه بين الباحثين لالتباس إحالتها إلى سابق أو إلى لاحق، فأسقطها البعض من الإشارات نهائياً. والفرق الجوهرى بينها وبين باقى الإشارات أنها تخلق المرجع الذى تحيل إليه، فقد تكون فى خضم سردك لقصة ما فتذكرك فجأة بقصة ثانية، فتتوقف قائلاً: وتلك قصة أخرى. فإنك هنا تحيل إلى مرجع جديد، وهو شبيه بما يسمّى فى علم السرد: الاستذكار الذى يستعمله الروائيون كتقنية لتبطين الزمن أو تطويله. وللخطاب إشارات تُعدُّ من خواصه، كالعبارات التى تستخدم لترجيح رأي على آخر أو الوصول إلى نتيجة نهائية بعد مناقشة طويلة لأمر ما. نحو: ومهما يكن من أمر ... أو العبارات التى تُستخدم للاستدراك أو العزوف عن كلام سابق نحو: لكنّ أو بل، أو إضافة شيء جديد إلى آخر سبق فيه القول نحو: فضلاً عن ...

وقد يستعين النص بإشارات زمانية أو مكانية فتستخدم كإشارات خطابية، فيمكن أن يُقال: الفصل الماضى من الكتاب، أو الرأى السابق قياساً على الإشارة الزمنية: العام الماضى مثلاً ... كما يمكن أن يقال: هذا النص إحالة إلى نص قريب، أو تلك القصة إشارة إلى قصة ذكرت سابقاً (1).

هـ/الإشارات الاجتماعية:

وهي ألفاظ تُستخدم للدلالة على نوع العلاقة الاجتماعية بين المتكلمين، من حيث هي علاقة رسمية أو علاقة عادية (علاقة ألفة ومودة).

فنجد أن العلاقات الرسمية تسودها صيغ التبجيل والتفخيم فى مخاطبة من هم أكبر سنّاً، وأرفع مقاماً ومستوى مثل استخدام (أنتم) للمفرد، و (نحن) للمفرد المعظمّ نفسه، وتشمل أيضاً الألقاب نحو: السيد الرئيس، سعادة الملك، سُمُو الأمير....

أمّا الاستعمال غير الرسمي فهو خال من مثل هذه الألفاظ ومتحرر من قيودها، كالنداء بالاسم مجرداً أو مرخماً، أو إلقاء التحية الحميمية كصباح الورد أو الفلّ.... الخ.

(1) ينظر نفسه، ص 24 .

كما يمكن أن نجد في مجتمعنا العربي إشارات اجتماعية للدلالة على طبقة اجتماعية بعينها مثل: حرمه، قرينته، عائلته..... إشارة إلى الحياة الزوجية. (1)

*الاستلزام الحواري: يعدّ الاستلزام الحواري من أهمّ المبادئ التداولية ، وتعود نشأته إلى الفيلسوف غرايس (H.P.Grice) في بحث له بعنوان " المنطق والحوار " الذي حاول فيه التفريق بين ما يُقال وما يُقصد في الخطابات المختلفة. فهناك من يقصد ما يقول ، وآخر يقصد عكس ما يقول ، وثالث يقصد أكثر ممّا يقول ، فما يُقال هو ما تحمله الألفاظ والعبارات من معنى حرفي (القيمة اللفظية)، أمّا ما يُقصد فهو ما يُريد المرسل إيصاله إلى المرسل إليه بطريقة غير مباشرة باعتبار هذا الأخير قادرا على التفسير والاستعانة بمختلف المعطيات السياقية لإدراك مراد المرسل، فكان الاستلزام الحواري حلقة الوصل بين المعنى الحرفي الصريح والمعنى المتضمّن.

ويرى غرايس أنّ هناك نوعين من الاستلزام : الاستلزام العرفي (الحرفي): ويتمثل فيما اصطلح عليه أصحاب اللغة الواحدة من دلالات ومعان لألفاظ معينة لا تتغيّر بتغيّر السياقات والتراكيب مثل: لكنّ في العربية التي تستلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما يتوقّعه السامع.

واستلزام حواري: وهو متغيّر دائما حسب السياقات التي يرد فيها. ولإيضاح الاستلزامين

نصوغ المثال الآتي بين مرسل (أ) ومرسل إليه (ب) :

أ- هل الجو ممطر في الخارج؟

ب- عليك بأخذ المظلة وارتداء معطفك أيضا.

فهذا التركيب حامل لمعنيين اثنين في الآن نفسه، فمعناها الحرفي هو المتضمن نصيحة

(ب) ل (أ) بضرورة أخذ المظلة وارتداء المعطف عند الخروج، أما المعنى المستلزم فهو

الإجابة المتضمنة للسؤال المطروح (الجو ممطر خارجا) .

(1) ينظر المرجع السابق، ص 25 .

ولوصف ظاهرة الاستلزام الحواري أوجد غرايس مبدأ حواريا آخر سماه "مبدأ التعاون" تحكّمه مبادئ فرعية أربعة، بحيث يركز عليه المرسل للتعبير عن قصده مع ضمانه قدرة المرسل إليه على فهمه وتأويله⁽¹⁾.

أمّا المُسلّمات الأربعة التي يقوم عليها مبدأ التعاون فهي: ⁽²⁾

-مبدأ الكمّ: ويعني وجوب التزام المسهم في الحوار بالقدر المطلوب من المعلومات دون أن يزيد أو يُنقص.

-مبدأ الكيف: مفاده أن لا يساهم المتكلم في الحوار بما يعتقد أنه كاذب، وبما لا يستطيع البرهنة عليه.

-مبدأ الملاءمة (المناسبة، العلاقية): وينص على أن المشاركة في موضوع الحوار تكون مناسبة وفي الصميم (أي مفيدة)، يقول ديكرود: "على المخاطب تقديم المعلومات اللازمة والتي يملكها عن موضوع الخطاب، وغرضها إفادة المخاطب"⁽³⁾.

-مبدأ الطريقة: وتوجب أن تكون المشاركة في الحوار واضحة، موجزة، مرتّبة وبعيدة عن اللبس والغموض.

ويخرق إحدى هذه القواعد الأربع تحصل ظاهرة الاستلزام الحواري⁽⁴⁾.

وللاستلزام الحواري عند غرايس خواص تميزه وهي:

1- يمكن إلغاؤه و ذلك بإضافة قول من قبل المتكلم ينكر ما يُستلزم من كلامه ويحول دونه.

2- أنه متّصل بالمعنى الدلالي للتركيب، ولا علاقة له بالصيغة اللغوية، فلو استبدلت مفردات وعبارات بأخرى تُرادفها لا تقطع الاستلزام .

⁽¹⁾ ينظر صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس ، ص78.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص87.

⁽³⁾ حمو ذهبية، لسانيات التلّفظ وتداوليات الخطاب ، ص 176.

⁽⁴⁾ ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة "الأفعال الكلامية" في التراث اللساني العربي

، ص 33، 34 .

3- أنه مُتغيّر بتغيّر السياقات التي يرد فيها ،فيمكن لتعبير واحد أن يؤدي إلى استلزامات مختلفة إذا ما تباينت السياقات.

4- أنه يُمكن تقديره،بمعنى أن المتكلم بإمكانه أن يقوم بمجموعة من الاستنتاجات أوالعمليات الذهنية بناء على ما سمعه من كلام وصولاً إلى الاستلزام المطلوب بعيداً عن المعنى الحرفي⁽¹⁾.

*مبدأ التأدب: أضافت روبين لاکوف Robin Lakoff إلى مبدأ التعاون مبدأ آخر تفترض وجوده أثناء التخاطب، سمّته "مبدأ التأدب" في مقال لها بعنوان "منطق التأدب". وجعلته واحداً من الافتراضات المنطقية والتداولية المكتملة لسياق التلفظ والمؤدية دوراً هاماً في نجاح عملية التواصل بين طرفي الخطاب. كما وضعت له قاعدتين متلازمتين متمثلتين في الأثر، تعزز كل منهما الأخرى أو تهمشها حسب السياق التلفظي سمتهما "قاعدتا الكفاءة التداولية" وصاغتهما على النحو التالي:

1- كن واضحاً

2-كن مؤدباً.

ويكون المرسل المسؤول عن تغليب إحدى القاعدتين على الأخرى. فإن كان يهدف إلى التواصل المباشر مع الآخرين وتبليغ قصده بحيث لا يخطئه المرسل إليه، سعى جاهداً إلى أن يكون واضحاً، أما إذا كان يهدف إلى التعبير عما يكنه للمرسل إليه سعى إلى أن يكون مؤدباً قدر المستطاع مع أن الوضوح في بعض الأحيان ضرب من التأدب.

ويتفرع عن مبدأ التأدب ثلاث قواعد أخرى سمتها "قواعد تهذيب الخطاب" وهي:

-قاعدة التعفف:وهي تلزم المرسل بأن لا يفرض نفسه على المرسل إليه، وذلك بحفظ

مسافة معينة بينهما، وعدم التطفل على شؤونه الخاصة إلا بعد الاستئذان.

-قاعدة التخيير: وتفرض على المتكلم أن يترك للمرسل إليه مجالاً للاختيار واتخاذ

قراراته بنفسه وإبقاء خياراته مفتوحة.

(1) ينظر محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص 38، 39 .

- قاعدة التّودد: وتعني تودد المرسل للمرسل إليه فينشأ بينهما صداقة تخاطبية حميمية تعويضا للصداقة الحقيقية، ممّا يوّلّد شعورا بالارتياح لدى المرسل إليه لإحساسه بالتساوي مع المرسل، واعتباره من قبل هذا الأخير صديقا مرغوبا فيه.

وتستنتج لأكوف أن هناك علاقة بين مبدأي التعاون والتأدب من ناحيتين: الأولى ناحية اتفاق، والثانية ناحية اختلاف. فأما الاتفاق فتجسده قاعدة التعفف، وذلك عند إنتاج خطاب رسمي واضح فيجد المتكلم نفسه مطبقا مبدأ التعاون بقواعده، حفظا للوقت وابتعادا عن التطفّل على المرسل إليه أو إحراجه. أمّا الاختلاف فيمكن في إنتاج خطاب وفق قاعدتي التخيير والتودّد، الذي يكون غالبا في الحوارات غير الرسمية تقوية الأواصر والعلاقات الاجتماعية، دون الاهتمام بتبليغ المعلومات وفي هذا خرق لقواعد مبدأ التعاون⁽¹⁾.

* متضمنات القول: قد يُحمل المتكلم في مواقف عدّة إلى توجيه خطابه بطريقة غير مباشرة، ويضمّن أشياء تطلّ خفيّة دون معرفة قوانين الخطاب والقواعد التي ينتظم بها الكلام، فيجبر السّامع على التفكير في هذه الأشياء غير المصرّح بها، والكشف عن الكلام المتضمّن في القول الصريح دون أن يفصح به هو الآخر، عن طريق عمليّات استنتاجية تتحكّم فيها معطيات السّياق بما في ذلك المنطق والتجربة.

ويُجمع التّداوليون على أنّ الأسباب التي تجعل المتكلم يلمّح ولا يُصرّح متعدّدة، منها المجتمع وما يحتويه من عادات وأخلاق ودين... الشّيء الذي ينعكس على اللّغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية، إضافة إلى بعض المقامات التي تضطرّ المتكلم إلى استخدام متضمنات القول خشية خدش مشاعر المخاطب، أو أن يكون التلميح غايةً في ذاته عملاً بمقولة "التلميح أبلغ من التصريح". ويتجلى مفهوم متضمنات القول في نمطين رئيسين هما الافتراض المسبق والقول المضمّر⁽²⁾.

أ/ الافتراض المسبق: آلية ذات طبيعة لسانية تدخل ضمن المشاكل التي يدرسها علم الدلالة، إنما المحتوى الذي تأخذه في السياقات المختلفة هو المسوّغ لدراسة التداولية له، يقول

(1) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري. استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، من ص 97 إلى ص 102.

(2) ينظر عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص 111، 112.

أوركينيوني "إن الافتراض المسبق التداولي هو تلك المعلومات التي يحتويها الكلام، والتي ترتبط بشروط النجاح التي لا بدّ أن تتوفر لكي يكون الفعل الكلامي المزعم تحقيقه قابلاً لأن يفضي من الناحية التأثيرية"⁽¹⁾.

ويشمل الافتراض المسبق المعطيات الأساسية التي تنتقل من المتكلم إلى المتلقي وتكون معروفة ولكنها غير صريحة عندهما، كما يُشكّل خلفية ضرورية لنجاح التواصل، خلفية منظّمة في القول ذاته، أو أنه تلك المعلومات التي لم يفصح عنها، فإنه وبطريقة آلية مدرجة في القول الذي يتضمنها أصلاً بغض النظر عن خصوصيته على حد تعبير أوركينيوني.⁽²⁾

ويقرّ ديكرو في موضع آخر "إذا كان القول المقرّ (فعل الإخبار) هو ما أصرح به باعتباري المتكلم، وإن كان القول المضمر هو الذي أجعل سامعي يستنتجونه، فإن الافتراض المسبق هو ما أقدمه معروفاً بين طرفي الحوار. وإذا شبّهنا ذلك بنظام الضمائر نقول: إن الافتراض المسبق مقدّم بطريقة تناسب "نحن"، أمّا القول المقرّ فيناسب "أنا"، والقول المضمر يناسب "أنت"⁽³⁾.

ولعلّ هذا القول يقودنا إلى التساؤل عن أهمية الافتراض المسبق مادام لا يُقدّم معرفة جديدة وإنما يحتوي على معلومات معروفة لدى المتكلم والسامع معاً؟.

إنّ علم طرفي الخطاب بالافتراض المسبق لا ينفى أهميته ولا يُنقص من قيمته، ذلك أنّه يُمثّل القاعدة الأساسية التي يركّز عليها الخطاب في تماسكه العضوي .

هذا ما يؤكده "ديكرو" بقوله "أمّا الافتراضات المُسبقة فإن كان لها وظيفة فهي تمثّل الشرط الأساسي للتماسك العضوي للخطاب"⁽⁴⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 118 .

(2) ينظر الجبالي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص 34 وما بعدها. وينظر ج ب براون وج يول، تحليل الخطاب ص 37 وما بعدها.

(3) عمر بلخير ، المرجع السابق، ص 114.

(4) حموّ ذهبية، لسانيات التلفظ وتداوليات الخطاب، ص 179.

ب/القول المضمَر: تُشكّل الأقوال المضمرة النمط الثاني من متضمنات القول التي تُستنتج من السّياق ووضعية الخطاب ،ويُعبر القول المضمَر "عن محتوى موجود في الملفوظات بصفة غير مباشرة ،وكونه بدون دال يُميّزه فإنّ مُحتواه مرتبط بالمحتوى الصريح الذي يتميّر بداله الخاص وبذلك يمكن اعتبار المحتوى الأول أنه موجود ضمناً ولكنّه غائب على السطح" (1).

وتُعرّفه أوركينيوني بأنه كل المعلومات التي يمكن للكلام أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث" (2).

مثال ذلك جملة: "إن الحساء ساخن"، التي يمكن أن يستنتج السامع من خلالها قائمة من التؤوليات حسب السياقات الواردة فيها مثل أن يعتقد أنها:

- دعوة للحذر من احتراق لسانه.

- أمر بالتخلي عن فكرة تناول الحساء وقضاء أمر آخر أهمّ.

- أو رغبة في تغيير نوعية الأكل ... إلى غير ذلك من التؤوليات الممكنة

إن ما يثير التؤول في كل الأحوال ليس السؤال: ماذا يقول المرسل؟ إنما لماذا يقول ما يقوله الآن في هذا السياق بالذات ؟ (3)

إنّ الافتراض المسبق والقول المضمَر وعلى الرغم من انتمائهما إلى نفس نمط الحديث و استنادهما إلى حسابات تأويلية و واستنتاجية، إلا أنّهما يختلفان في أنّ الأول وليد ملابسات الخطاب ، بينما الثاني وليد السّياق الكلامي أي أنّ الافتراض المسبق "يتعلّق مباشرة بالبنى التركيبية العامّة (القول ذاته)، على عكس القول المضمَر الذي يتمّ استنتاجه

(1) المرجع نفسه، ص 178. وفي نفس معنى هذا القول ينظر ج ب براون و ج يول، تحليل الخطاب ، ص 39 وما بعدها.

(2) عمر بلخير ، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية ، ص 118 .

(3) فيليب بلا نشيه التداولية من اوستين إلى غوفمان ص 144 وما بعدها. وينظر حمود ذهبية، لسانيات التلفظ وتداوليات

الخطاب، ص 179 .

انطلاقاً من الملكة البلاغية التداولية الموسوعية والمنطقية للمستمع والمتكلم⁽¹⁾ على حدّ تعبير أوركبوني.

***القصْد:** "إنَّ التَّداوُلِيَّةَ وَبِحَسَبِ بَعْضِ الاعتبارات هي دراسة الطرق التي تتجلى بها المقاصد في الخطاب، ومن أبرز الخطابات التي تدلُّ على ذلك، تلك الخطابات التي تشتمل على الأفعال اللغوية سواءً أكانت تقف عند المستوى الإنجازي أم تتجاوزه إلى المستوى التأثيري"⁽²⁾. فالبنية التركيبية المستخدمة في التلقُّظ لا يمكنها تأدية المعاني في ذاتها، بل يُوكَلُ ذلك إلى المتكلم الذي يُوظِّفها حسب ما يقصد، ونظراً لأهميَّة البالغة التي يُشكِّلها مبدأ القصد في الخطابات اللغوية المختلفة، اهتمت الدراسات التداولية المعاصرة به، وعكفت على دراسته باعتباره ركيزة أساسية لتجسيد الفهم والإفهام في العمليَّة التواصليَّة.

ورأى معظم الباحثين أنَّ قول القائل لا يُمكن أن يُفيد شيئاً ما لم يقصد أموراً ثلاثة هي:

(3)

1- أن يدفع قوله إلى نهوض المقول له بالجواب.

2- أن يتعرَّف المقول له على هذا القصد.

3- أن يكون انتهاض المقول له بالجواب مُستتداً إلى تعرُّفه إلى قصد القائل.

ونلاحظ هنا ارتباط مبدأ القصد بمبدأ الإفادة في الخطاب.

والعناية بالقصد شكل صلب نظرية "غرايس"، من خلال اقتراحه لمبدأ التعاون المؤدِّي

إلى تفاعل طرق الخطاب تفاعلاً ناجحاً ممَّا يُؤلِّد تواصلاً ناجحاً أيضاً.

وسنُرجئ التوسُّع في الحديث عن هذا المبدأ إلى الفصول القادمة مادام يُشكِّل لبَّ

البحث وموضوعه الأساسي .

(1) عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، ص 120 .

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 198 .

(3) ط.ع الرحمن، أصول الحوار وتجديد علم الكلام، ص 45.

* **الحجاج**: تتجاذب مفهوم الحجاج حقول معرفية متباينة منها اللسانيات والمنطق والسياسة والقضاء والفلسفة... وكل منها يجعل له موضوعاً خاصاً بها. وقد كان "شايم برلمان" (Ch. Perlman) و"ميشال مايبير" (M. Meyer) من منظري نظرية الحجاج المعاصرة، ويشير عندهم هذا المصطلح إلى الخطاب الصريح أو الضمني الذي غايته الإقناع والإفحام. (1) يقول "مايبير": "يعرف الحجاج عادة بكونه جهداً إقناعياً (إفحامياً) ، ويعتبر البعد الحجاجي بعداً جوهرياً في اللغة لكون كل خطاب يسعى إلى إقناع من يتوجّه إليه" (2) ، ويبنى النص الحجاجي في شكله الرئيسي على مكونات ستة هي: "الدعوى (أو النتيجة) والمقدمات أو تقرير المعطيات و التبرير والدعامة ومؤشر الحال والتحفظات أو الاحتياطات." (3) ويعتبر البعض أنّ دراسة الحجاج في الخطاب اللفظي أحد موضوعات التداولية ، ذلك أنّ " الخطاب الحجاجي يخضع ظاهرياً وباطنيّاً لقواعد شروط القول والتلقي، بعبارة أخرى إنّ كلّ خطاب حجاجي تبرز فيه مكانة القصدية والتأثير والفعالية وبالتالي قيمة ومكانة أفعال الذات المتخاطبة." (4)

وينطوي الخطاب الحجاجي على البعد التداولي عدّة مستويات؛ فعلى مستوى أفعال الكلام المتداولية في الحجاج نجد الأفعال العرضية التي تستخدم لعرض مفاهيم أو بسط مواضيع مثل: أكد، اعترض، أجاب...، وعلى مستوى السّياق هناك صيغ تجعل من الخطاب حجاجاً ضمنياً أو صريحاً كالتعابير الإنجازية التي تربط قولاً ما بباقي الخطاب وبالسّياق المحيط ككلّ، أو قولاً بأقوال سابقة أو لاحقة مثل: أستنبط، أستخلص، أعترض...، ثمّ على مستوى الحوار أو التّحاور إذ إنّ الحجاج هو الحوارية وما تتطلبه من عمليات حجاجية تتنوّع تقنياً بتنوّع أنماط التّحاور و مراتبه. (5)

(1) ينظر حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي "عناصر استقصاء نظري"، ص 99.

(2) نفسه، ص 99.

(3) محمد العبد، النص الحجاجي العربي دراسة في وسائل الإقناع، ص 44.

(4) حبيب أعراب، المرجع السابق ، ص 101.

(5) ينظر المرجع السابق، ص 102، 103. و ينظر ليونيل بلينجر، الآليات الحجاجية للتواصل، ص 32.

الفصلُ الأولُ
الأصولُ الفلسفيَّةُ
واللسانيَّةُ للسانياتِ
التداوليَّةُ

أصبحت التَّـدَاوِلِيَّةُ في السَّنَوَاتِ الأَخِيرَةِ منهجاً مألوفاً في اللسانيات وفي الدِّراسَاتِ الأدبِيَّةِ بعدما كانت تُعدُّ سَلَّةَ مُهْمَلَاتٍ لمختلف الموضوعات التي تعجز الأدوات اللسانية التَّقْلِيدِيَّةُ عن مُعالجتها، وفي هذا السِّياق يقول جيفري ليج: "لا نستطيع فهم طبيعة اللُّغة ذاتها إلاَّ إذا فهمنا التَّداوِلِيَّةَ: كيف نستعمل اللُّغة في الاتِّصال؟"⁽¹⁾

وإذا بحثنا في أصول الدِّرسِ التَّداوِلِيِّ المعاصر لا نجد له مصدرًا واحدًا بل مصادر كثيرة، ساهمت مجتمعة في بلورة مفاهيمه الكُبرى، حيث تُعدُّ الفلسفة الينبوع المعرفي الأوَّل، محصورةً أساساً في الفلسفة البراغماتية (الذرائعية) والفلسفة التَّحليلية. لكن على الرَّغم من اختلاف التَّداوِلِيَّةِ (Pragmatics) عن المذهب الذرائعي الفلسفي Pragmatism، فإنَّ مُعظم الباحثين يرون أنَّه أُولَى مصادرها. و البراغماتية أو كما عُرِّيت من قبل المحدثين إلى "برجماتيك" أو "براغما طيقا" إلى غير ذلك، أو كما تُترجمها القواميس إلى "الذرائعية" أو "النفعية" أو "الغائية" هي كلمة يونانية الأصل وتعني "العمل" أو "الفعل". وورد في الموسوعة البريطانية أنَّ أوَّل من استعمل هذا المصطلح المؤرِّخ الإغريقي "بوليبوس" (المتوفى سنة 118 ق.م)، الذي أطلق هذه التَّسمية على كتاباته لتعني آنذاك "تعميم الفائدة العملية". ومنها اشتقَّت اللُّغة الإنجليزية جميع المفردات التي تتعلَّق بكلمة Practice، وأهمُّها practical التي من رحمها وُلدت الفلسفة الذرائعية أو البراغماتية Pragmatism التي كانت بدورها سببا في ظهور مصطلح آخر في القرن العشرين هو "Pragmatics" الذي أشرنا في مدخل هذا البحث إلى الاختلاف في تعريبه صيغاً ومعاني⁽²⁾.

أرجع مُعظم الباحثين أصل الفلسفة البراغماتية إلى الحركة التي نشأت في أمريكا في أواخر القرن التَّاسع عشر، وعُرِّفت باسم "البراغماتيزم pragmatisme"، وكان أوَّل من أطلق عليها هذه التَّسمية هو الفيلسوف "تشارلز ساندرز بيرس" Charles Sandres pirce (1839-1914) حينما نشر مقالين له، الأوَّل سنة 1978 بعنوان "كيف تجعل أفكارك

(1) ينظر عادل الثامري، التداولية ظهورها وتطورها. ص01.

(2) ينظر دنحا طوبيا كوركيس، البراغماتية والفائداتية. ص01.

واضحة (How to make our ideas clear) والثاني سنة 1905 بعنوان "ما هي البراغماتية؟" What pragmatics is .

ثم طوّرها بعد ذلك الفيلسوف وعالم النفس "وليم جيمس" William James (1842-1910) من خلال كتاباته الفلسفية التي أدت دوراً هاماً في الفلسفة المعاصرة ، بدءاً بمحاضراته التّصورات العقلية والنتائج العمليّة سنة 1898، ثم ساندتهما بعد ذلك الفيلسوف "جون ديوي" Johon Dewey (1859-1952) الذي حاول في مختلف كتاباته أن يجعل مُنطلقاً للتّفكير البراجماتي، وأن يضع له مجالات للتّطبيق، إضافةً إلى فلاسفة آخرين أقلّ شهرةً من أمثال "تشوسني رايت" (1830-1875) Ch-Wright ، "جون جرين" J.Green (1835-1876) و"ألفروندل هولمز" O.W.Aolmes (1841-1935) والفيلسوف الإنجليزي "ف.س.س. شيلر، F.C.S.Shiller (1864-1937) (1).

و البراغماتية في معناها العامّ الذي قدّمه ديوي في "قاموس القرن Dictionary Century" (1909) هي "النّظرية التي ترى أنّ عمليّات المعرفة وموا دّها إنّما تتحدّد في حُدود الاعتبارات العمليّة أو الغرضية ، فليس هناك محلّ للقول بأنّ المعرفة تتحدّد في الاعتبارات النّظرية التأمليّة الدقيقة أو الاعتبارات الفكرية المجرّدة" (2).

وبهذا المعنى ترفض البراغماتية الفلسفات التأمليّة أو العقلية المثالية التي تميّز باستخدامها الوضع المثالي ونزوعها إلى التنظير محاولةً فرض نظامٍ واحدٍ على العالم المتعدّد المختلف، و تُقيم فلسفةً قوامها أنّ قيمة الأفكار المجرّدة تُقاس بمدى انطباقها على الواقع أو بإمكانية تبلورها عملياً. وحتىّ حينما تكون الأفكار غير عمليّة ، فإنّ الواقع التاريخي والعمليّ يظلّ مهيمناً عليها (3). فصحة الفكرة تعتمد على ما تُؤدّيهِ من نفع، أيّاً كان نوع هذا النفع، أو على ما تُؤدّي إليه من نتائج عمليّة ناجحة في الحياة تطبيقاً لقول "بيرس"

(1) ينظر محمد مهران رشوان ، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، ص41. وينظر محمود سليمان ياقوت ، منهج البحث اللغوي، ص 175.

(2) محمد مهران رشوان ، المرجع السابق ، ص 41 .

(3) ينظر ميجان الرويلي وسعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، ص 102 وما بعدها.

وجود الشيء يعني كونه نافعا، يقول "جيمس" في سياق دعوته إلى تغيير العالم بواسطة العمل، حيث تكون الأفكار نفعيَّةً وتؤدي إلى نتائج عملية "إنَّ البراغماتي عند معالجته لبعض الإشكالات، بدلاً من أن يُعالجها بالتأمل المعجب، يقفز إلى الأمام في نهر الحيرة، إذ يعيش فيها كما تعيش الأسماك في الماء"⁽¹⁾.

فيؤكد على ضرورة عدم الاكتفاء بالوصف التأملي لبعض الأفكار أو البحث عن منشئها، بل المهم هو نتائجها العملية التي تؤثر في سلوكنا وتُغيِّر واقعنا نحو الأفضل أي؛ تُحقِّق لنا المتعة الخاصة. يُضيف جيمس تأكيداً لنفس الفكرة "إنَّ كل عقيدة تُؤدِّي إلى نتيجة مُرضية أو حسنة، إنَّما هي عقيدة حقيقية، فليست الفكرة مشروعاً للعمل فقط، وإنَّما العمل أو النتائج هي الدليل على صحَّة الفكرة،... فقيمة الفكرة ليست في الصور والأشكال التي تُثيرها في الذهن، وليست في انطباقها على حقائق الموجودات وإنَّما في الأعمال التي تُؤدِّي إليها هذه الفكرة وفي التغيُّرات التي تُنتجها في الدُّنيا المحيطة بنا ولا يهم في هذه الحالة حقائق الأشياء في ذاتها"⁽²⁾.

كما اتَّجه "ديوي" نحو أدائيَّة التفكير، لأنَّ الفكرة هي فرضية الفعل. وتقودنا وحدها فعلياً نحو الحقيقة، هذه الأخيرة يُؤكِّد المنهج التداولي على أنَّها عملٌ إنسانيٌّ محضٌ، ويؤكد شيلر أنَّه "لا توجد حقيقة مطلقة، وإنَّما كلُّ حقيقة فهي إنسانيَّة... وعلى هذا فإنَّ الحقيقة لا تُعلن مرَّة واحدة وإلى الأبد، وإنَّما هي ديناميكية، وفي سيرورة مستمرة"⁽³⁾. فالحقيقة نسبيَّة وليست مطلقة، تتغيَّر بتغيُّر واقع الإنسان وحاجاته المتجدِّدة. وفي إحدى قواعد المنهج التداولي ميِّز "جيمس" بقوله "إذا اعتقدت في صدق قضيتين فانظري أثر كلِّ منهما على سلوكك العملي فإن اختلف سلوكك في كلتا الحالتين، فالقضيتان مختلفتان، وإن لم تختلف النتيجة، فالقضيتان قضية واحدة، ولكن بصورتين مختلفتين"⁽⁴⁾.

(1) ينظر محمد كحلاني، فلسفة التقدم، ص108.

(2) عيد بلبع، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، ص 05.

(3) ينظر محمد كحلاني، المرجع السابق، ص119.

(4) نفسه، ص119.

وهنا تبدو البراغماتية نظريةً في المعنى أيضا ، يقول "بيرس وجيمس" "إنَّ المعنى ليس مفهوما ثابتا ، بل يختلف باختلاف مكانه في سلم الموجودات"⁽¹⁾.

وللإشارة فإنَّ المتتبع لهذا المنهج يلاحظ أن أصحابه يرفضون الالتفات إلى الماضي، وتشرب أعناقهم دائما إلى المستقبل رافضين المناهج التاريخية، وإن كان لابد من اتخاذ الحاضر نقطة وصل بين ماضٍ حامل لما كان من تراث ، وبين مستقبلٍ ينبىء عما يمكن أن يكون أفضل على حد تعبير محمد الكحلاني، وعلى الرغم من أن البدء من الصفر عمل صعب لكنه ليس مستحيلا، فالعقل البشري قديما استطاع أن يثبت قدرته على الإبداع رغم البيئية والمعطيات البسيطة ، فلم لا يستطيع الإنسان اليوم ذلك وقد توفرت له معطيات هائلة بل خارقة أحيانا كثيرة⁽²⁾.

ومما سبق يمكن القول أن نقطة الالتقاء بين المذهب الفلسفي والتداولية يتحدد في الواقع العملي الذي يجمع بينهما ، فإذا كان المذهب الفلسفي ينطلق من أن معنى فكرة ما ، أو معتقد أو مسألة ما ليست في الصور الشكلية التي تثيرها في الذهن ، وليست في مطابقتها لحقائق الموجودات في الواقع ، وإنما في النتائج العملية التي تؤدي إليها هذه الفكرة، فإن التداولية تتجاوز تفسير اللغة في ذاتها إلى تفسيرها أثناء الاستعمال ، بما يحمل ذلك من ردة فعل على المذاهب التي اكتفت بوصف اللغة والتنظير لها بمعايير تفسيرية أو تقويمية كلية شأن البنوية مثلا ، وإذا كانت التداولية قد قيدت أثناء تطورها بالممارسة الفلسفية للبراغماتية ، فإنها أخذت في صيانة استقلالها بوصفها حقلا لغويا بديلا بمحافظتها على حيز وجودها العملي في معالجة الاهتمام بالمعنى اليومي الذي يهتم بالاستعمال اللغوي المتعلق بالمقاصد التي تحققها الظواهر اللغوية في التواصل⁽³⁾ .

إن تأثير الفلسفة في ظهور التداولية المعاصرة ، لم يتلخص في الاتجاه الذرائعي الأمريكي فقط، بل نجد كذلك اتجاها آخر يعرف بالفلسفة التحليلية ، فلقد شكل هذا التيار

(1) إبراهيم مصطفى إبراهيم ، نقد المذاهب المعاصرة، ص 163.

(2) ينظر محمد كحلاني ، فلسفة التقدم، ص 106.

(3) ينظر عيد بلبع، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، ص 06.

الفلسفي بمختلف اتجاهاته واهتماماته وقضاياها الخلفية المعرفية التي انبثقت منها أكثر المفاهيم التداولية أهمية متمثلة في "مفهوم الأفعال الكلامية، ومفهوم القصدية" فكانت بذلك السبب المباشر في نشوء اللسانيات التداولية .

ذهب الكثير من الدارسين إلى أن الفلسفة التحليلية نشأت مع فلاسفة المدرسة الانجليزية الحديثة من أمثال: "جورج مور"، "برتراند راسل"، "فيتجنشتاين"، ثم "كارناب" و"آير" .. في أواخر القرن العشرين، ولكن التحليل كإجراء علمي و بوصفه طريقة في التفلسف ليس جديداً، بل يمكن أن نعود بجذور التحليل الفلسفي إلى زمان فلاسفة اليونان أمثال "أفلاطون" و"أرسطو"، وبعض فلاسفة العصور الوسطى، وكثير من فلاسفة المحدثين ، الذين استوعبوا هذا التراث الفلسفي وكان له تأثيره على اتجاهاتهم. (1)

إن للفيلسوف الألماني "غوتلوب فريجه" Gottlob Frege (1848-1925) في كتابه "أسس علم الحساب" اليد الطولى في تبلور المفهوم العلمي الصارم للفلسفة التحليلية، إذ كان لدروسه التي ألقاها على طلبة الفلسفة والمنطق بالجامعة الألمانية أثرٌ بالغٌ في جميع أنحاء أوروبا خاصة ألمانيا والنمسا، بل لقد كان ما طرحه عند بعض فلاسفة اللغة يمثل ثورة أو انقلاباً فلسفياً جديداً في نطاق البحث اللغوي، إذ ميز في رؤيته الدلالية بين اسم العلم والاسم المحمول ، وبين المعنى والمرجع وربط بين مفهومين تداوليين هاميين هما الإحالة والاقترضاء، فأحدث بذلك قطيعة معرفية بين الفلسفة القديمة والحديثة، وكان كل ذلك من نتائج اعتماد التحليل منهاجاً فلسفياً جديداً. (2)

اقتفى الفيلسوف النمساوي "لودفيغ فيتجنشتاين" L.Wittgenstein (1889-1951) اثر "فريجه" وأسس اتجاهها فلسفياً جديداً سماه : فلسفة اللغة العادية. رفض من خلاله ما روجه الوضعيون المناطقة خاصة مفهوم الافتراض السابق الذي كان هو نفسه مشاركاً في وضعه في كتابه "رسالة منطقية فلسفية" عام 1930.

(1) ينظر صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 07 وما بعدها.

(2) ينظر محمود فهمي زيدان ، في فلسفة اللغة، ص 13.

وقد شاع هذا الاتجاه في البداية في كمبريدج وضم مجموعة من الفلاسفة المتأثرين بشكل مباشر "بفيتجشتاين" منهم: "جون وزدوم" J.Wi sdom ، و"مالكولم" N.Malcolm ، و"ج.أ.بول" G.A.Paul ، و"ليزرويتز" M.Lazerowitz ، و"استكومب" Anscombe ، و"فايزمان" Waisman ، وبعد وفاة "فيتجشتاين" انتقل مركز الاهتمام الفلسفي من كمبريدج إلى أكسفورد تحت زعامة "جليرت رايل" (19761900)G.Ryle و"جون أوستين" J.Austin ، "ستراوسون" Strawson ، و"هيرت" Hart و"هامشاير" Hamshire ، و"هير" Hare ، و"ارنوك" Warnock .

لم يكن "فيتجشتاين" المتأثر الوحيد بالتجديد الفلسفي الذي جاء به "فريجه" ، بل تأثر به فلاسفة كثيرون من أمثال : "إدموند هوسرل" edmond Hausserl و"كارناب" Carnap ، و"أوستين" Austin و"سيرل" Searle وغيرهم ، الذين تجمع بينهم مسلمة عامة مشتركة مفادها أن اللغة هي أداة الإنسان لفهم ذاته وعالمه ، وهي الوحيدة المعبرة عن هذا الفهم . (1)

ويمكن أن نجمل مفهوم الفلسفة التحليلية في مطالب واهتمامات ثلاث هي: (2)

- 1- ضرورة التخلي عن منهج البحث الفلسفي الكلاسيكي خاصة الميتافيزيقي .
- 2- الانتقال من "نظرية المعرفة" إلى "التحليل اللغوي" كموضوع للبحث الفلسفي .
- 3- تجديد وتعميق بعض المباحث اللغوية ، خاصة الدلالة وما يتفرع عنها من ظواهر لغوية.

كما يمكن أن نميز بين ثلاثة اتجاهات رئيسية في الفلسفة التحليلية هي: (3)

- 1- الاتجاه الوضعي المنطقي Postivisme Logique بزعامة "رودولف كارناب" R.carnap (1891-1970) .

(1) ينظر المرجع السابق ، ص 43 وما بعدها .

(2) ينظر مسعود صحراوي ، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، ص 21 .

(3) ينظر محمد مهران رشوان ، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة ، ص 178 وما بعدها .

2- الظاهرانية اللغوية *Phénoménologie du langage* بزعامة إدموند هوسرل .

3- فلسفة اللغة العادية *Phénoménologie du langage ordinaire* ، بزعامة

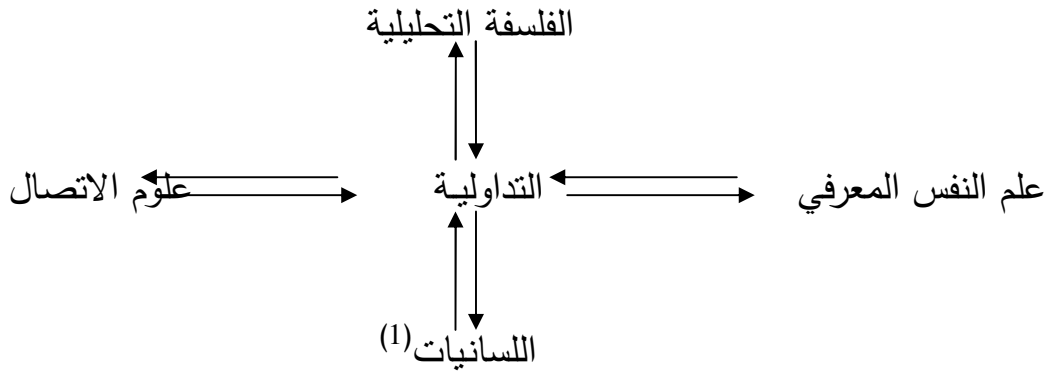
"فتيجشتاين" الذي انبثقت منه ظاهرة الأفعال الكلامية .

وقد خرج الاتجاهان الأولان عن اهتمامات التداولية بسبب استبدال أولهما للغات الطبيعية بلغات أخرى مصطنعة ، فأقصى القدرات التواصلية التي تمتلكها هذه الأخيرة. واهتم بافتراض مجال تواصلية يتميز بالمحدودية والرسمية والتخصص العلمي الضيق الخاص باللغات البديلة. أما الظاهرانية اللغوية فيؤخذ عليها أنها ابتعدت هي الأخرى عن الاستعمال العادي للغات الطبيعية واهتمت بما سماه "سوسير" "بالمرحلة السديمية" ، وهي مرحلة ذهنية ما قبل وجودية بالغة التجريد ولا علاقة لها بالاستخدام اللغوي ولا بظروف التواصل ، ولا بأغراض المتكلمين ... ، ولذلك اعتبر هذا الاتجاه غير تداولي ، إلا أن هذا التيار أتى بمبدأ إجرائي تداولي هام هو مبدأ القصدية *Intentionnalité* الذي استثمره "أوستين" في دراسته لأفعال الكلام وطوره تلميذه "سيرل" في تصنيفه للقوى المتضمنة في القول .

فلم يبق إذن إلا تيار فلسفة اللغة العادية بزعامة "فتيجشتاين" الذي يؤكد أن اللغة هي أداة الفلسفة لحل جميع مشكلاتها، وإن الاستعمال هو الذي يكسب تعليم اللغة واستخدامها ، ثم تبنى بعد ذلك فلاسفة مدرسة أكسفورد أفكار "فتيجشتاين" وطورها لاسيما ج.ل أوستين في مؤلفه "عندما يكون القول هو الفعل" ، وتلميذه سيرل في دراسته للقوى المتضمنة في القول⁽¹⁾. ويمكن أن نلخص مساهمات الفلسفة التحليلية باتجاهاتها الثلاث في نشأة التداولية بالخطاطة أدناه⁽²⁾:



إن للمفاهيم التداولية أصولاً معرفية، ومنابع فكرية متباينة، ساهمت في إخراجها إلى الوجود حتى غدت التداولية حلقة وصل بين عدد من العلوم الإنسانية كعلم النفس المعرفي، واللسانيات، وعلوم الاتصال، وزيادة على الفلسفة التحليلية كما اشترت .



وبعد الإشارة إلى جذور التداولية الممتدة في التراث الفلسفي ، نرجع الآن إلى منشئها اللساني حيث تواجهنا حقيقة تاريخية لا يمكن إغفالها تضع "شارل سانديرس بيرس" في واجهة المؤسسين الأوائل للسانيات التداولية من خلال تصوره لفكرة الدليل اللغوي وأبعاده الثلاثة بعدما كان قد تأثر بالمثالية الألمانية لدى كانط في تمييزه بين ما هو براغماتي وما هو عملي .

يقول الجيلالي دلاش في مؤلفه "مدخل إلى اللسانيات التداولية" "لقد كان للعالم السيميائي ش.س. بيرس اليد الطولي في المنعطف الذي حصل صوب اللسانيات التداولية"⁽²⁾

⁽¹⁾ مسعود صحراوي ، المرجع السابق، ص 24.

⁽²⁾ الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية. ص 08.

وهذا ما أشارت إليه كذلك خولة طالب الإبراهيمي في كتابها "مبادئ في اللسانيات" وهي توطئ للحديث عن لسانيات الخطاب .تقول : "وحقيقة القول إن إرهابات أولية ظهرت أوائل القرن الماضي، وبداية هذا القرن مع دعوات بيرس الذي عاصر دي سوسير... دعواته إلى تناول الدليل اللغوي في أبعاده الثلاثة حتى وان كانت في الواقع موجودة مجتمعة في كيان واحد، فإن ضرورة التحليل تقتضي فصلها للدراسة" (1).

والملاحظ على هذا القول أن الباحثة قد أشارت إلى معاصرة "بيرس" "لفيردينان دي سوسير" Ferdinand de Saussure (1857-1913) صاحب النبوءة بميلاد المجال الذي تتحرك داخله التداولية والذي أسماه "السيمياء". يقول سوسير "اللغة نظام اشاري يعبر عن الأفكار ... وبذلك يمكن مقارنته بالنظام الكتابي وبالنظام الأبجائي للصم والبكم، وبالنظام الاشاري العسكري، وبالنظام الاشاري النقشي،... إن العلم الذي يدرس حياة الإشارة في مجتمع من المجتمعات يمكن أن يكون جزءا من علم النفس الاجتماعي، ولهذا سوف أدعو هذا العلم سيميولوجيا (Sémiologie) هذا العلم يستطيع أن يبين بنية الإشارات ويبين بالتالي الأنظمة والقوانين التي تحكمها، وما دام هذا العلم غير قائم فلا احد يستطيع أن يعرف ماهيته، ولكن على أية حال ،انه في سعي دائم لتحقيق وجوده، وذلك منذ أن ضربت أوتاده مسبقا"(2).

إن العالم عند "بيرس" لا يتم إدراكه إلا عن طريق التفاعل بين الذوات والنشاط السيميائي، وهذا لا يحصل أساسا إلا بواسطة الأدلة (Signées) ،هذه الأدلة التي تقيم علاقة مع الناس ،وتشكل رموزا تمثل الواقع مما يحملهم على السعي والتحرك (3).

يقول "بيرس": "لكي نبلور دلالة فكرة ما ، يجب علينا بكل بساطة تحديد العادات التي تولد هذه الأدلة ،ذلك أن دلالة شيء ما إنما تتمثل ببساطة في العادات التي تتولد عنها، إن

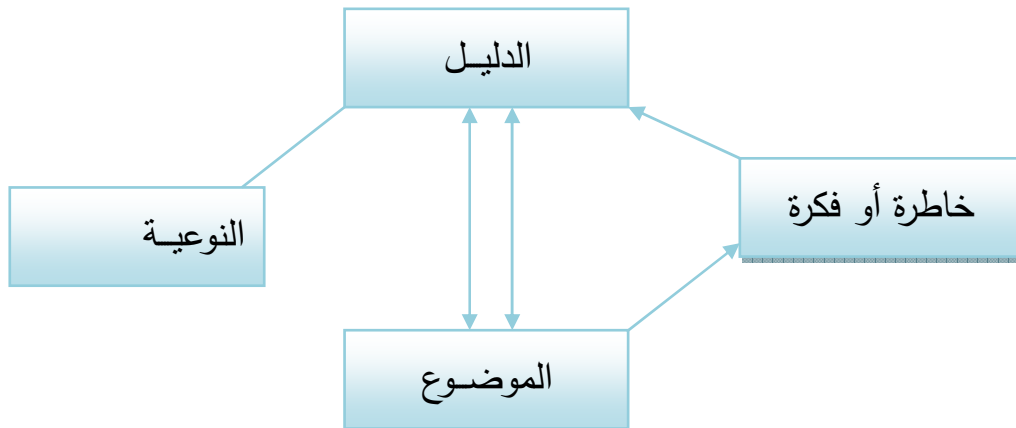
(1) خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات. ص 158.

(2) بيير جيرو، علم الإشارة السيميولوجية، ص 13

(3) ينظر الجليلي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية ، ص08. وينظر نعمان بوقرة ، محاضرات في المدارس اللسانية

المعاصرة، ص 182.

السمة المميزة للعادة إنما تكمن في الكيفية التي تحملنا على العمل، لا في الظروف المحتملة فحسب، بل كذلك في الظروف الممكنة الحصول بل حتى في تلك التي يتعذر تصورها⁽¹⁾. ويذهب كثير من الدارسين إلى أن التأثير المزعوم بين "بيرس" و"دي سوسير" لا أساس له رغم معاصرتهما لبعضهما، وان "بيرس" لم يلتق ب"دي سوسير" ولم يطلع على أفكاره، بل كان له اتجاه منطقي مغاير لاتجاه دي سوسير في نظرتة إلى مفهوم العلامات (السيمياء). ويمكن توضيح تصور "بيرس" حول الدليل في خطاطة تتوفر على ثلاث علاقات تتحقق بواسطة سيرورة متجانسة تدعى السيميوزيس:



(2)

فالدليل يتوفر على علاقة ثلاثية الأبعاد:

- 1- يؤول فكرة .
- 2- وهو مجعول من اجل موضوع بعينه ويدل على نفس الشيء الذي يقوم بتأويله .
- 3- وهو موجود على نحو من النوعية التي تضعه في علاقة مع موضوعه .

(1) الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 08.

(2) بيير جيرو، علم الإشارة السيميولوجية، ص 13.

وبهذا يصبح الدليل شيئاً معقداً أو مركباً من أبعاد ثلاثة تشكل كيانه وعرفت عند بعض الباحثين "بمقولات بيرس العامة"⁽¹⁾.

و إن كانت هذه الأبعاد موجودة في الواقع مجتمعة فإن ضرورة التحليل تقتضي فصلها للدراسة فنجد: ⁽²⁾

1- **البعد التركيبي:** ويتناول الدليل كدال مجرد كامن غير معين وغير مختص، فالأحمر مثلاً هو صفة في المطلق ذو دلالات عديدة، فقد يدل على اللون، أو على أمر بالتوقيف سواء للمارة أو للسيارات، أو على الغضب، أو الخجل عند احمرار الوجه...

2- **البعد الوجودي أو الدلالي (المعنوي):** ويقضي بالضرورة وجود العلاقة التركيبية لأنه يربط الدليل بما يحيل إليه.

3- **البعد التداولي:** والذي ينظر إلى الدليل في علاقته بمؤوله وكيف يغدو بموجب ذلك قانوناً عاماً في التبليغ والدلالة .

إن الوظيفة الثلاثية للدليل عند "بيرس" قد أعاد تطويرها "موريس" بكيفية نظامية، لأنها تنظر إلى الدليل من حيث معناه الضيق (الناقلات المادية للسيرورة السيميائية، الأشياء، المدلول عليها والمؤولات)، والأدلة يجب تصورها كسيرورات السلوك فالجسم من حيث هو جسم يفعل في المحيط وينفعل به، علماً بأن وظيفة المحيط وأهميته عاملان حاسمان في إرضاء حاجاته، ومن ثم فإن هناك تفاعلاً بين هذين العاملين. ويضيف موريس أن الدليل في سيرورته ينتظم من خلال أربعة عناصر هي: ⁽³⁾

- الناقل الذي يقوم مقام الدليل.
- المدلول عليه الذي يحيل الدليل إليه.
- الأثر الحاصل لدى المرسل إليه والذي يبدو له وكأنه الدليل أو المؤول .

⁽¹⁾ ينظر نصر الدين وهابي، الأربعون حديثاً للشحامي من منظور تداولي، ص20(الهامش).

⁽²⁾ خولة طالب الإبراهيمي ، مبادئ في اللسانيات، ص159.

⁽³⁾ ينظر الجبالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص10،11. وينظر بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس

- المؤول .

إن هذه العناصر الأربعة تنتظم بشكل غير تراتبي في بناء السيرورة السيميائية للدليل ، التي تمكن بدورها من استشرف ثلاثة توجهات للبحث النظري متداخلة فيما بينها ولا يمكن فصلها، "فأثناء وصف السيميائيات نفترض للسانيات التداولية مسبقاً كلا من الدراسة التركيبية والدلالية .. لأن المناقشة الحصيفة السديدة لعلاقات الأدلة بمؤولها تستلزم معرفة علاقات الأدلة بعضها ببعض وكذا علاقة الأدلة بالأشياء التي يحيل عليها المؤولون"⁽¹⁾.

يقر "موريس" في نهاية تصوره للدليل على البعد السلوكي له، فلا تعدو الأدلة تضطلع بوظيفة نفسية لدى المتلقي وتدفع على اتخاذ رد فعل معين ايجابياً أو سلبياً إزاء حدث ما أو شيء أو مقام ما، فجملة من مثل :

*احذر سيارة

تفرض على المتلقي استجابة كقطع الطريق بسرعة أو الإحجام عن قطعها أصلاً⁽²⁾.
والتركيز على البعد السلوكي للدليل هو الذي جعل "موريس" يصل إلى أول تعريف في تاريخ التداولية يهتم بدراسة علاقة العلامات بمؤوليتها.

هذا التصور هياً لعالم النفس اللغوي الألماني "كارل بوهلر" الذي تميز بانتقاده ورفضه للتحليل اللغوي السوسيوسيري وافترضه لثلاث وظائف يؤديها الدليل:⁽³⁾

1- **وظيفة التمثيل:** حيث يطابق الدليل المدلول عليه دون زيادة كلغة الرياضيات ولغة المنطق.

2- **وظيفة التعبير:** فيتجاوز الدليل مجرد الإيصال والتبليغ إلى التأثير في المشاعر كاللغة الشعرية الغنائية.

(1) الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص11.

(2) ينظر نفسه، ص12. وينظر فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية، ص 41.

(3) فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكسون، ص66.

3-وظيفة النداء: التي من خلالها يعبر الدليل عن انجاز سلوك ما، كالأوامر والنواهي وسن القوانين التي تتطلب الطاعة أو العصيان. وقد يشكل التعبير والنداء وظيفة مزدوجة كالكلمات اللطيفة أو لغة الشتائم التي ينفعل المتلقي بها فيرد بالمثل .

ومن هنا يظهر أن "بوهلر" يحاول إقامة لسانيات تهتم بالنشاط اللغوي، وحصر اهتمام اللساني في دراسة الاستعمال البشري الخاص للدليل.

لقد ساعدت أفكار "بيرس" كذلك "كوتلوب فريجه" Cotlob Fregr ليكون له دور في بناء المنهج التداولي، وفي موضع سابق أشرت إلى تمييزه بين الاسم المحمول واسم العلم، وبين المرجع والمعنى، ثم ميز بعد ذلك بين اللغة العلمية واللغة العادية ، وبين الظواهر المحددة للحقيقة والمظاهر غير المحددة؛ فاللغة العلمية ذات روابط منطقية مستقلة في علاقات التفاعل، ولا يهتما ما يساعد على تحديد الحقيقة بل تسعى إلى أن تكون محافظة على المعنى فقط، واللغة العادية تهتم بانجازها لوظيفتها الأساسية؛ أي مدى نجاح التواصل، فتخضع لعلاقات التفاعل التي تبحث البلاغة والأسلوبية عن قوانينها وقوانين تلوين الفكر بتعبير "فريجه" (1).

هذه النظرية التي كرس "فتجنشتاين" جهوده لتطويرها بعد انضمامه إلى فلاسفة أكسفورد قصد دراسة اللغة الطبيعية ليؤسس نظرية أخرى عرفت بنظرية "ألعاب اللُّغة". يشير "فتجنشتاين" إلى أن النشاط اللغوي لا يختلف في قواعده وقوانينه وتنوعه وتطوره وإمكاناته المتواصلة عن الحياة الاجتماعية، وقدم فلسفته الخاصة بألعاب اللُّغة مبنية على مفاهيم أساسين هما: الدلالة والقاعدة .

فأما مفهوم الدلالة فيفيد من خلاله وجوب عدم الخلط بين المعنى المحصل والمعنى المقدر، لأن في ذلك خلطا بين الجملة والقول، فالجملة لها معنى مقدر في حين أن القول له معنى محصل، والجملة لا تكتسب معناها الحقيقي إلا من خلال صلاتها بغيرها من

(1) ينظر فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية. ص28،29. وينظر . Eric Grillo la philosophie du langages p 42

الجمال التي تنضوي تحت نظام معين، كما لا يمكن التحقق من هذا المعنى الحقيقي إلا في صلب الممارسة اليومية لألعاب اللغة.

أمّا مفهوم القاعدة فيرى أنه ذو وجوه اجتماعية واستبدالية ونحوية، فوجه القاعدة الاجتماعي يكمن في أنها تواضع واصطلاح، وهذا بدوره يقود إلى أمر مهم وهو نفي وجود لغة فردية خاصة، فاللغة تركيباً عمومية ولا حياة لها إلا في إطار الاستعمال الجماعي يقول: "إن كل كلمة تبدو في حد ذاتها كما لو كانت شيئاً ميتاً وما الذي يعطيها الحياة، إنها تكون شيئاً حياً أثناء استخدامها، فهل دبت فيها الحياة بهذا الشكل أو أن الاستخدام نفسه هو حياتها؟" (1)

إن استخدام الأدلة لا يتم اعتباراً بل يخضع لقاعدة. و"إن إتباع قاعدة ما أو إعطاء معلومة وأمر ولعب الشطرنج كلها ممارسات أي تقاليد ومؤسسات" (2)

وكل مستعمل للغة يشارك في اللعبة اللغوية، و عليه الامتثال للقواعد الأساسية المصطلح عليها اجتماعياً، دون إهمال القواعد غير الأساسية (القواعد الفردية)، هذه الأخيرة التي تشكل مُثلاً تسمح بتنوع النشاط اللغوي لأنها صالحة لعدد كبير من الأحوال والمتكلمين .

ودون انفصال عن المفهومين السابقين يأتي مفهوم العاب اللغة كأساس لنظرية "فتجنشتاين" التي تشبه شكلاً من أشكال الحياة اللامتناهية التنوع، فذلك النشاط اللغوي حيث إن استخدام جملة ما يتم بطرق لا حصر لها كالأمر، الوصف، التمثيل، الشكر، التحية، الرجاء.. الخ .

وتتعد الألعاب اللغوية وتتطور بتطور النشاطات الاجتماعية حتى أن الأطفال يتعلمون عن طريقها لغتهم الأم وكيفية الاندماج في المجتمع . (3)

(1) أحمد محمد المعنوق ، الحصيعة اللغوية ، ص 263.

(2) الجيلالي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية . ص 18، 19.

(3) صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، ص 122.

وجّه كثير من العلماء انتقادات ومآخذ على هذا الفيلسوف أهمها: أنه غير تداولي بما فيه الكفاية أو غير حوارى بما فيه الكفاية بتعبير "سيرل"، ولكن رغم ذلك يظلُّ أحد المنظرين للتيار التداولي .

وفي زاوية مقابلة نجد مؤسسين متناوبين للتداولية هما: "رودولف كارناب" و"يهوسيا بارهيل" اللذين طبعا التداولية بصيغة تجريبية من خلال التمييز بين السيميائية الوصفية والسيميائية المحضة، وإعطاء مفهوم التناوب للفعل التواصلى . مما مهد لظهور نظرية "أفعال الكلام" لدى "أوستين وسيرل" بعد استفادتهما من رؤى "كارناب" و"بار هيل".

وبعد مرور عشرين سنة يظهر "ستا لناكر" Stalnaker (1972) بتداوليته الشكلية، بعد رفضه لكل الأعمال السابقة التي يصفها بأنها لا تخرج عن إطارين اثنين: فإما أنها ذات طبيعة لا شكلية وإما ذات طبيعة شكلية، ولكنها اختزالية في الدلالة، فساهم بعد سيرل في تنشيط العمل التداولي، لتدين التداولية بعد ذلك في تطورها لهانسون Hansson سنة (1974)، الذي حاول التوحيد النسقي، والربط بين مختلف الأجزاء المتقدمة، بطريقة مستقلة نسبيا، و ذلك بتمييزه بين ثلاث درجات من التداولية:

- تداولية الدرجة الأولى: وتندرج ضمنها الرموز الإشارية عند "بارهيل"، أي التعابير المبهمة ضمن سياقات استعمالها والمحاولة الاختزالية لروسيل .

- تداولية الدرجة الثانية: وتضم التضمين والاقتضاء والمعنى الحرفي والمعنى السياقي من وجهة نظر "ديكرو" Ducro.

- تداولية الدرجة الثالثة: وهي نظرية أفعال الكلام⁽¹⁾، التي وضع أسسها "أوستين" وطورها بعد ذلك "سيرل"، من خلال التصنيفات والتقسيمات التي وضعها حتى أن كثيرا من الباحثين يختزل النظرية التداولية في المفهوم الأوستيني والسورلي لأفعال الكلام.

(1) ينظر فرانسواز ارمينيكو، المقاربة التداولية، من ص 49 إلى ص 82. وينظر الجيلاي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 18، 19، 20.

يقول محمد يونس: "ولعل من أهم ما ينبغي أن يذكر في سياق الحديث عن البراغماتية الدور المهم والمؤثر الذي قام به فلاسفة اللغة في تطوير هذا المجال، ومن الأعلام المهمين هنا إضافة إلى بول غرايس المشار إليه سابقا، أوستين وسيرل اللذين قدما للسانيات نظريتهما المعروفة بأحداث الكلام"⁽¹⁾

ويدعم هذا الرأي كلام آخر جاء في كتاب: *Introduction à la linguistique contemporaine* "إن التداولية منهج شهد تطوره الواسع لما انتهى إلى نظرية أفعال اللغة، وهي تشكل المسار التاريخي الذي تمثل هذه النظرية حلقة الأخيرة، ويعود فضل تطويرها إلى سيرل الذي اتبع خطى أوستين الذي أسس لوجودها"⁽²⁾.

جاءت نظرية أفعال الكلام للفيلسوف الأمريكي "جون لانجشو أوستين" *Johon Lang show Austin* لتجسد موقفا مضادا للاتجاه السائد بين فلاسفة المنطق الوضعي في طرحهم الفلسفي القائل "إن قول شيء ما هو دوما إثبات شيء ما، أي أن دور اللغة يقتصر على الإخبار عن العالم، والقضايا النافعة هي التي تقبل الصدق أو الكذب، وما عداها ليس سوى أحكام خالية من المعنى"⁽³⁾.

فالمناطقة الوضعيون يرون اللغة وسيلة لوصف الوقائع الخارجية بعبارة إخبارية، ثم يحكم عليها بالصدق إن طابقت الواقع، وبالكذب إن لم تطابقه، فكل عبارة لا تطابق الواقع لا معنى لها لأنه لا يمكن الحكم عليها صدقا أو كذبا.

فتصدى أوستين لهذا في محاضراته التي ألقاها ما بين سنتي 1952 و 1954 في أكسفورد، و دعا لإلقائها في هارفارد سنة 1955، ثم نشرت عقب وفاته في كتاب بعنوان "How to do thing with words 1962" "كيف ننجز الأشياء بالكلمات".

يرى "أوستين" أن الأقوال اللغوية تعكس أنماطا ونشاطات اجتماعية أكثر من كونها مجرد أقوال تخضع للصدق أو الكذب، ورفض أن تكون وظيفة اللغة مقتصرة على وصف

(1) محمد محمد يونس، أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، ص166.

(3) Jacques Moexhler et Antoine Auchlin، Introduction à la linguistique contemporaine، p 135

(3) عطيات أبو السعود، الحصاد الفلسفي للقرن العشرين. ص99.

وقائع العالم وصفا صادقا أو كاذبا، وأطلق على هذه الفرضية اسم "المغالطة الوصفية" أو "الإيهام الوصفي"، فكثير من الجمل غير الاستفهامية أو التعجبية أو الأمرية لا تصف شيئا في الواقع الخارجي ولا يمكن الحكم عليها بالصدق أو الكذب. بل إنها تغير الواقع أو تسعى إلى تغييره، والناطق بها لا ينشئ قولاً بل يؤدي فعلاً فهي أفعال كلام⁽¹⁾. فجملة "أمرك بالصمت" أو "أنت طالق" لا تصف واقعا بل تفيد الانتقال من حال إلى آخر مغاير له في هذا الواقع، فالجملة الأولى هي انتقال من حالة الضجيج والفوضى إلى حالة السكون والهدوء، وجملة الطلاق هي انتقال من حالة إحلال المرأة إلى حالة تحريمها على الناطق بلفظ الطلاق.

لقد ميز "أوستين" في البداية بين نوعين من الأقوال : (2)

أ/ أقوال إخبارية أو تقريرية: تصف العالم الخارجي، ويحكم عليها إما بالصدق أو الكذب .
 ب/ أقوال أدائية أو إنجازية: تؤدي بها في ظروف ملائمة أفعال ويحكم عليها بالتوفيق أو الإخفاق عوض الصدق أو الكذب كالاعتذار، الوصية، الوعد ...
 وتتفرد الأقوال الإنجازية بخصائص تميزها عن الأقوال الإخبارية منها: أنها تسند إلى ضمير المتكلم في زمن الحال، وتتضمن فعلا من قبيل "أمر" "وعد"، "أقسم" مما يفيد معناه إنجاز عمل، غير أنه تراجع عن هذا التمييز لعدم دقته. فالأقوال التقريرية (الوصفية) غالبا ما تعمل على إنجاز فعل الإخبار .

ووضع "أوستين" شروطا لتحقيق الأفعال الإنجازية سماها شروط الملاءمة وهي: (3)

- 1- وجود إجراء عرفي مقبول، وله أثر عرفي معين كالزواج مثلا أو الطلاق.
- 2- أن يتضمن الإجراء نطق كلمات محددة ينطق بها أناس معينون في ظروف معينة.
- 3- أن يكون الناس مؤهلين لتنفيذ هذا الإجراء .

(1) ينظر أن رويول جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل، ص30، 31، 99. وينظر عبد الرحمن بودرع، قضايا البحث التداولي، ص02.

(2) ينظر للاستزادة ج أوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ص13 وما بعدها.

(3) ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص44.

4- أن يكون التنفيذ صحيحا.

5- أن يكون التنفيذ كاملا.

أضاف إليها غرايس شروطا أخرى قياسية ليست لازمة لأداء الفعل، بل لأدائه أداء موفقا وغير معيب، كأن يكون المشارك في الإجراء صادقا في أفكاره وفي مشاعره و نواياه وأن يلتزم بما يلزم نفسه به، وغياب الصدق في إنجاز فعل ما يؤدي إلى سوء استخدام فعل الكلام كقولك: "أعدُّ" وفي نيتك إخلاف وعدك. (1)

غير أن "أوستين" ما لبث أن رفض هذا التمييز بعد أن تبين أنه غير حاسم، فعاد للإجابة عن السؤال الأساسي: كيف ننجز فعلا حين ننطق قولاً؟. فهو يقر بأن كل جملة تامة مستعملة تقابل إنجاز عمل لغوي واحد على الأقل، فميز بين ثلاثة أنواع من الأعمال اللغوية: (2)

أ/ فعل القول (أو الفعل اللغوي): إطلاق الألفاظ في جمل ذات بناء نحوي وذات دلالة، وينقسم بدوره إلى أفعال فرعية:

1- الفعل الصوتي ويتمثل في إنتاج أصوات تنتمي إلى لغة معينة.

2- الفعل التركيبي: وهو خضوع هذه الأصوات للقواعد النحوية الخاصة باللغة المنتمية إليها.

3- الفعل الدلالي: الذي يجعل هذه المفردات حبلية بمعان ودلالات محددة. والملاحظ أن هذه المستويات هي المستويات اللسانية المعهودة.

ب / الفعل المتضمن في القول (الفعل الإنجازي الحقيقي): وهو العمل الناتج والمنجز بعد التلفظ بقول ما، وهذا الصنف من الأفعال الكلامية هو المقصود من هذه النظرية. والفرق بينه وبين الصنف الأول أنه قيام بفعل ضمن قول شيء، في حين أن الأول هو مجرد قول

(1) ينظر نفسه، ص 45.

(2) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،

شيء فقط. وتسمى الوظائف اللسانية التي تحملها هذه الأفعال بالقوى الإنجازية مثل السؤال، الوعد، الأمر...

3- الفعل الناتج عن القول (أو الفعل التأثيري) وهو مجموع الآثار المترتبة عن قول ما ، فبعد التلفظ بفعل القول وما يحمله من قوة إنجازية يكون من الطبيعي أن يؤثر المتكلم في المخاطب من خلال ردة الفعل التي يبديها ، والتي تنبئ عن تغير حاصل على مستوى مشاعره وأفكاره. فينتج عن ذلك قيام المرسل بثلاث أفعال في آن واحدة وهي فعل القول الموجه إلى المرسل إليه، الفعل المنجز بواسطة القول ، وفعل التأثير على المرسل إليه كالإقناع، التضليل... فإذا قال أب لابنه مثلا: "نظف أسنانك" يكون قد أنجز عمليين هما: فعل القول حين تلفظ بجملة "نظف أسنانك" ، والفعل المتضمن في القول وهو الأمر المستفاد من الجملة. وإذا أجابه الابن "لا أشعر بالنعاس" ينجز الأفعال الثلاثة معا وهي: الفعل القولية عند النطق بالجملة، والفعل المتضمن في القول وهو إخباره وتأكيد انعدام الرغبة في النوم، وفعل التأثير بالقول وهو إقناع الأب بإمهاله وقتا لتنظيف أسنانه مادام لا يشعر بالنعاس⁽¹⁾ وقد لاحظ "أوستين" أن كل الجمل لا تخلو من أفعال القول بل لا تكون إلا بها ، وأفعال التأثير لا تلازمها دوما فمنها ما لا تأثير لها ، فوجه كل اهتماماته للأفعال الإنجازية حتى سميت "النظرية الإنجازية"⁽²⁾ ليتخذ فيما بعد من القوة الإنجازية أساسا لوضع تصنيف آخر للأفعال الكلامية على الرغم من عدم رضاه عنه حسب اعترافه وهذه الأصناف هي: ⁽³⁾

1- أفعال الأحكام (أو الحكميات) **Verdictifs** : وتقوم على إصدار أحكام تستند إلى

أسباب وجيهة، وتتعلق بقيمة أو حدث مثل، حكم، قدر، قيم...

2- أفعال القرارات **Exécutifs** : وتتمثل في إصدار قرار معين لصالح أو ضد أفعال

معينة مثل: عين، حذر، نصح، طلب....

(1) ينظر آن رويول جاك موشلار، التداولية اليوم علم جديد في التواصل ، ص 31، 32.

(2) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر . ص 46.

(3) J.L.Austin , Quand dire c' Est faire p153,154. David Zemmour ,Initiation à la l'inguistique p128,129

3-أفعال التعهد **Commissifs**: وفيها يلتزم المتكلم بفعل شيء ما مثل: وعد، أقسم القيام بمعاهدة...

4-أفعال السلوك **Comparatifs**: وتمثل ردود أفعال خاصة، إزاء تصرفات الآخرين والأحداث المرتبطة بهم مثل: شكر، هنا، رحب، عزي، اعتذر...

5-أفعال الإيضاح **Expositif**: وتستعمل لتوضيح وجهة نظر أو تبيان رأي مثل: اعترض، أنكر، شكك...

يلاحظ "أوستين" على هذه الأفعال أنها ليست الوسائل الوحيدة التي بإمكان المتكلم اعتمادها في كلامه، بل هناك وسائل لغوية أخرى تضاف إلى الأفعال الإنجازية، منها: الحكم Mode والتطويح Accent والنغمة Intonation وعطف النسق Conjonction وسلوك المتكلم العام (إيماءاته وحركاته) وحال الحديث أو القول « Situation d'énonciation » (1).

إلا أن ما جاء به "أوستين" لم يكن كافياً لوضع نظرية متكاملة حسب اعترافه السابق، ولكنه مهد الطريق لتلميذه "سيرل" John rogerle searle لتطويع عدد من المفاهيم الأساسية، وبخاصة مفهوم الفعل الإنجازي والقوة الإنجازية للأفعال الكلامية، وتأكيد انقسام الفعل اللغوي إلى فعل لغوي مباشر وآخر غير مباشر.

"فعندما رغب جون سيرل في تعريف الفعل الكلامي، أشار إلى أن بحثه (ما الفعل

الكلامي ؟) (What is a speech act?) ينبغي له أن يسمى (ما الفعل الإنجازي ؟) (2).

ففي نظره يشكل الفعل الإنجازي الوحدة الصغرى للاتصال اللغوي، وأن للقوة الإنجازية دليلاً يسمى "دليل القوة الإنجازية"، يبين لنا نوع الفعل الإنجازي الذي يؤديه المتكلم بنطقه

(1) الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص23.

(2) محمد العبد، تعديل القوة الانجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب، ص04.

للجملة، ويتمثل ... في نظام الجملة والنبر والتنغيم وعلامات الترقيم في اللغة المكتوبة، وصيغة الفعل، وما يسمى الأفعال الأدائية⁽¹⁾

وكذلك الرأي عند دانيال فاندرفيكن Daniel Vanderveken، فالفعل الإنجازي في رأيه هو الوحدة الأولية لمعنى الجملة، وهو الوحدة الأولية للاتصال⁽²⁾.

ووضع "سيرل" لذلك مقاييس اثنا عشر يمكن من خلالها التمييز بين الأفعال الإنجازية، فالترجي والأمر مثلا لهما نفس الغرض أو الوجهة وهي الطلب من شخص ما القيام بشيء ما، لكنهما يختلفان في القوة، ويمكن التمثيل لذلك بجملة: "لو دنوت فأصبت معنا مما نأكل".

يمكن أن يعرض محتواها القضوي بقوى انجازية عدة نحو"

- أدن فأصب معنا مما نأكل

- هل تدنو، فتصيب معنا مما نأكل؟

- ألا تدنو، فتصيب معنا مما نأكل؟

- لو دنوت، فأصبت معنا مما نأكل؟

فهذه الأفعال الكلامية الأربعة تختلف في القوة التي يعرض بها غرض إنجازي واحد هو الطلب، "عرض الأول بقوة الأمر، وعرض الثاني بقوة الالتماس أو الدعوة، وعرض الثالث بقوة العرض، وعرض الرابع بقوة التمني، يعني هذا أن القوة الإنجازية خصيصة المنطوقات لا الجمل، فالمنطوق الواحد يمكن أن يمتلك قوى إنجازية مختلفة"⁽³⁾.

وهذه المقاييس الاثنا عشر هي: ⁽⁴⁾

1- اختلافات لغاية الفعل أو وجهته كما في المثال السابق .

(1) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 47.

(2) محمد العبد، المرجع السابق، ص 04.

(3) محمد العبد، المرجع السابق، ص 05.

(4) ينظر فرانسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ص 84 وما بعدها. وينظر

2- اختلافات في توجيه الترتيب بين الكلمات والأشياء: وهي اختلافات تكون عنصرا من الوجهة الإنجازية لبعض الأقوال ،وتقوم بترتيب الكلمات حتى تلائم الواقع أو بالضبط لملاءمة المضمون القضوي للواقع.

3- اختلافات تمس الحالات النفسية المعبر عنها: فالمتكلم يعبر في كل فعل إنجازي يمتلك مضمونا قضويا عن موقف اتجاه هذا المضمون القضوي سواء كان مخلصا أم لا ، فلا يمكن أن يقول أحد ما "أعد بانجاز (ب) وهو لا ينوي انجاز (ب)"

4- اختلافات في شدة الالتزام المعبر عنه في تقديم وجهة الإنجاز: فجملتا: "اقترح أن نذهب إلى السينما" و "ألح على الذهاب إلى السينما" لهما نفس وجهة الإنجاز ، إلا أن التعبير الأخير يقدم بقوة مختلفة.

5- اختلاف مقياس أو وضعية المتكلم و المستمع في حدود حساسية قوة إنجاز الفعل: فطلب القائد من الجندي تنظيف المكان يعد أمرا بالتأكيد ، أما طلب الجندي من القائد القيام بالفعل نفسه يعد اقتراحا أو طلبا ، ويستحيل أن يكون أمرا لأن وضعية المتكلم في الحالتين مختلفة وهي التي تحدد وجهة إنجاز الفعل.

6- الاختلافات في الطرق التي يرتبط بها القول بمصالح المتكلم والمستمع: فالاختلاف مثلا بين التهنة والتعزية يكمن في أن الأولى تمس مصالح المتكلم، والثانية تمس مصالح المستمع .

7- اختلافات في العلاقة بمجموع الخطاب والسياق الخطابي: حيث نجد تعابير تربط القول بالخطاب ككل، وبالسباق المحيط مثل: استخلص، اعترض،... وأخرى تؤكد قضية أو تشير إلى وضعيتها داخل الخطاب وقيمتها الموضوعية مثل: بينما، بالإضافة، بالتالي...

8- اختلافات المضمون القضوي، التي تحددها علامات أو طرق تشير إلى القوة الإنجازية: فالاختلاف بين الاستنكار والاستشرف هو أن الأول يتجه إلى الماضي بينما الثاني تنبؤ بالمستقبل.

9- الاختلافات بين الأفعال كأفعال لغة دائمة وبين تلك التي تنجز كأفعال لغة دون

خضوع لما هو مطلوب: ويمثل سيرل لذلك بفعل التصنيف نفسه إذ يمكن القول:

أصنف هذا في (أ) وأصنف هذا في (ب) ، كما يمكن أن لا أقول شيئاً بل أقتصر

على وضع (أ) في المكان المخصص لـ (أ) ووضع (ب) في المكان المخصص لـ

(ب).

10- الاختلافات بين الأفعال التي تتطلب مؤسسات خارج لسانية في إنجازها وتلك التي لا

تتطلب ذلك: فكثير من الأفعال الإنجازية تكون بحاجة إلى مؤسسة خارج لسانية،

وغالبا ما تكون في حاجة إلى وضعية المتكلم والمستمع في حضان المؤسسة مثل:

إعلان الحرب ، فلا يكفي أن يكون فلان صدى لفلان آخر، بل يجب أن يكون رجلا

في وضع بمؤسسة.

11- الاختلافات بين الأفعال ، أو الأفعال الإنجازية المطابقة لإنجازها أو غير المتوفرة

على ذلك: فلا ننجز فعل تهديد مثلا بتلفظنا بكلمات مثل : "أنا أقول بتهديدك" بل توجد

أفعال إنجازية غير منجزة.

12- اختلافات في أسلوب إنجاز الفعل الإنجازي : فبعض الأفعال الإنجازية تستخدم لما

يمكن أن نطلق عليه الأسلوب الخاص الذي ينجز بموجبه فعل إنجازي ، فالاختلاف

بين المطالبة والائتمان على السر لا يوجب بالضرورة اختلافا في وجهة الإنجاز أو

المضمون القضوي بل يوجب اختلافا في أسلوب الانجاز .

والفعل الكلامي عند "سيرل" يتخذ مفهوما أوسع وأشمل من مجرد التعبير عن قصد

المتكلم، بل هو نوع من السلوك الخاضع أساسا للعرف اللغوي والاجتماعي الذي تضبطه

قواعد خاصة، فأتساءل تواصلنا بقول ما ننجز أربعة أفعال في الوقت نفسه: (1)

أ/فعل القول (التلفظ ببني صرفية وكلمات وجمل)

ب/فعل الإسناد (ربط الصلة بين المتخاطبين بإحالتنا على الأنا والآخر)

(1) ينظر الجيلاي دلاش ، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 25.

ج/فعل الإنشاء (القصd المعبر عنه في القول :تحذير ،وعد ،تهديد...) .

د/فعل التأثير (يحصل بتغير فعلي في سلوك المرسل إليه بسبب تغير أفكاره ومعتقداته

كتحقيق المطلوب منه مثلا).

ولننظر في الأمثلة الآتية:

1-أنصحكم بالصمت.

2-أصمتوا الآن فوراً .

3-هلا صتمتم .

4-أتصمتون.

فهذه الأمثلة جميعها تشترك في قضية واحدة، وأنا صريح ومضمر والأنتم أو الهو يحيل دائماً على الشخص نفسه (الإحالة بالإشارة) والإسناد (الصمت)، بيد أن الأفعال الإنجازية تختلف من جملة إلى أخرى . ويتم تأويل كل منها تأويلاً مناسباً اعتماداً على العناصر المقامية للتواصل، فالجملة (1) يمكن أن تفيد النصح، الأمر، التهديد . والجملة (2) قد تعني الأمر، التحذير . والجملة (3) قد تكون أمراً غير مباشر (عرض) أو تمنياً، والجملة (4) يمكن أن تفهم على أنها استفهام، تعجب، استعلام. (1)

كما طور "سيرل" شروط الملاءمة لضمان نجاح الأفعال الإنجازية والتفريق الميسور بين الأفعال الكلامية و طبقها على كثير منها تطبيقاً محكماً وهذه الشروط هي : (2)

Règle du contenu propositionnel	- شروط المحتوى القضوي
Règle d'introduction	- شرط التمهيد (أو التقديم)
Règle de sincérité	- شرط الإخلاص
Règle Essentielle	- الشرط الأساسي

ولنطبق هذه الشروط على فعل التحذير مثلا :

(1) ينظر نفسه، ص26، 27.

(2) ينظر محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص 48.

- المحتوى القضوي: الشخص (ب) أساء إلى الطرف (أ) بواسطة عمل أو قول (ج).
 - القاعدة التمهيدية: العمل أو القول (ج) قد أساء فعلا.
 - شرط الإخلاص: الطرف (أ) اعترف بتضرره ل (ب) بسبب العمل أو القول (ج).
 - الشرط الأساسي: الطرف (أ) أنذر (ب) من عواقب العودة إلى مثل تلك الإساءة.
- ثم حاول "سيرل" أن يحصر الأفعال الكلامية في اللغة في خمسة أصناف رئيسية تقوم على ثلاثة أسس منهجية، فأما الأسس الثلاثة فهي: (1)

1-الغرض الإنجازي.

2-اتجاه المطابقة.

3-شرط الإخلاص .

وأما الأصناف الخمسة فهي: (2)

- 1-أفعال تمثيلية (إخبارية) **Representatives**: وهي التي تعبر عن اعتقاد المتكلم بوصفه لواقعة ما. بحيث تلزمه بصدق القضية المعبر عنها كأفعال التقرير، الاستنتاج، الاستنباط ...
- 2-أفعال توجيهية **Directives**: وفيها يهدف المتكلم إلى توجيه المستمع للقيام بشيء معين كالطلب، السؤال، التحدي، الترجي، الاستجواب ...
- 3-أفعال التزامية **Commissives**: وهي الأفعال التي يلزم محتواها القضوي المتكلم بالقيام بسلسلة من الأفعال في المستقبل. مثل: أفعال الوعد، الوعيد، الوصية، العرض ...
- 4-أفعال تعبيرية **Expressives**: وغرضها التعبير عن الحالة النفسية للمتكلم ومن أمثلتها: الشكر، التهنة، الاعتذار، الترحيب ...

(1) نفسه، ص 49.

(2) ينظر عبد الرحمن بودرع، قضايا البحث التداولي، ص 6،7. وينظر جون أوستين وجون سيرل: أفعال الكلام، تر منصور العجالي، ص03.

5- أفعال إعلانية Déclaratives: وهي التي يطابق محتواها القضوي العالم الخارجي،

فتحدث تغيرات فورية في سير الأحداث العرفية باعتمادها على طقوس فوق لغوية

مثل : إعلان الزواج، أو الحرب، أو طقوس التنصير ...

كما يضاف إلى هذا تمييز "سيرل" للأفعال الكلامية من حيث المباشرة وعدمها إلى

أفعال كلامية مباشرة، وأفعال كلامية غير مباشرة . فحاول الإجابة عن عدة أسئلة مثل:

كيف يمكن للمتكلم أن يتلفظ بشيء وهو يقصد شيئاً آخر ؟ وكيف للمستمع أن ينتقل من

المعنى الحرفي للخطاب ليستنتج معنى آخر هو المقصود من التلفظ ؟ كيف بإمكان السامع

أن يفهم الاستفهام مثلا على أنه طلب أو التماس ؟ ...

يقول "سيرل": "هناك حالات يتمكن فيها المتكلم من قول جملة ويريد بها معناها

الظاهر، ويدل ذلك على مقولة ذات محتوى إسنادي مغاير، مثلا : يمكن للمتكلم أن يتلفظ

بجملة : هل بإمكانك أن تتاولني الملح ؟ ولا يدل على استفهام، بل طلب بتقديم الملح"⁽¹⁾،

فالأفعال المباشرة هي الأقوال الحقيقية التي يطابق معناها المعنى الذي يقصده المتكلم

ويفهمه السامع.

أما الأفعال غير المباشرة فهي عكس ذلك، "فعمل اللغة غير المباشر عبارة عن عمل

محقق بطريقة غير مباشرة لتحقيق عمل آخر، إذن فهو فعل مزدوج يحوي فعلا أوليا مطابقا

للرغبة الأولية للمتكلم، وفعلا ثانويا مطابقا للمعنى الأدبي. والذي هو ليس إلا وسيلة تعبير عن

الرغبة الأولى، وهذا التضارب يؤدي إلى تساؤل حيوي: كيف يفهم المخاطب ما يطلبه منه

المخاطب"⁽²⁾

إن الأقوال غير المباشرة التي سماها "سيرل" الاستعارات أو الأقوال المجازية ، تُجبر

المستمع على الانتقال من المعنى الحقيقي إلى المعنى الذي يستدعي المتكلم إلى قوله كما

في المثال التالي:

⁽¹⁾ عمر بلخير ، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية . ص 164.

⁽²⁾ D.ZEMMOUR .Initiation à la linguistique .P131.

- جارتك أفعى .

فالمستمع الحاذق يدرك تماما أن المتكلم لا يقصد المعنى الحقيقي أي كون الجارة حقيقة زاحفة من الزواحف (أفعى)، بل ينتقل إلى المعنى المجازي حتى يصل إلى المقصود، ويمكن أن تساعده في ذلك أدوات أخرى غير لغوية نابعة من السياق كالتنغيم والنبر وملامح الوجه ... فيحتاج من الشخص الموصوف⁽¹⁾.

وانطلاقاً من العدد الوفير من الأفعال الإنجازية غير المباشرة التي ناقشها "سيرل"، لاحظ أن أهم الدوافع لاستخدامها هو "التأدب في الحديث" حيث ينقل المتحدث إلى المستمع أكثر مما تحمله الكلمات اعتماداً على الخلفية المعرفية المشتركة بينهما. سواء أكانت لغوية أم غير لغوية، إضافة إلى قدرة المستمع على الاستنتاج والتعقل والتفكير⁽²⁾.

وقد اقترح بعض اللغويين أمثال: "ساكس" و"براون" و"يول" و"فاندايك" وغيرهم أساليب يمكن أن نتبعها لدراسة تداولية الخطاب من بينها:

- تبادل الأدوار بين المتخاطبين: ويقصد بها التنسيق أو التنظيم التتابعى؛ أي توزيع الكلام عبر متخاطبين. فيطرح ساكس فكرة "الأزواج المتقاربة" ويطلقها على ثنائيات التعبير المتلازمة مثل: السؤال، الجواب، التحية، رد التحية، الدعوة، الاستجابة...

- علامات الخطاب: وتتضمن استخدام مجموعة من المفردات لا يمكن أن تُفسَّرَ إلا بالرجوع إلى النحو التقليدي أو الدلالة التقليدية للجمل المفردة. مثل: من فضلك، بالتأكيد شكراً....

- ألقاب التخاطب: وتكشف هذه الألقاب عن علاقة الأدوار بين المتخاطبين من حيث المركز الاجتماعي والسيطرة والمودة والألفة.....

(1) ينظر الجليلي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ص 29.

(2) علي عزت، الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب، ص 52.

- المبادئ التعاونية في الخطاب: هي مبادئ تتحكم في أصول الخطاب اقترحها بول غرايس (1) .

ولقد خلصت جل الدراسات إلى أن كل الأفعال الكلامية أفعال غير مباشرة فيما عدا الأفعال الأدائية الصريحة، ولذلك فهي تكثر في تواصلنا أكثر من غيرها. " فالأفعال الإنجازية التي لا تستخدم إلا مباشرة قليلة جدا، وهي تقتصر في الغالب على ما يسمى الأفعال المؤسسية أو التشريعية كالتوكيل والتفويض والوصية والتوصية والتوريث والإجازة... ونحوها، لأن الأفعال الكلامية إن استخدمت هنا غير مباشرة فسوف تؤدي إلى اللبس وضياح الحقوق" (2).

ويمكن التمييز بين الأفعال المباشرة وغير المباشرة من خلال ثلاثة فروق جوهرية: "أولها: أن القوة الإنجازية للأفعال غير المباشرة يجوز أن تلغى، فجملة أتسافر معي؟ قد تلغى القوة الإنجازية غير المباشرة وهي الطلب، ليحتفظ الفعل بقوته الإنجازية المباشرة وهي الاستفهام .

ثانيها: أن القوة الإنجازية للأفعال المباشرة تظل واحدة لا تتغير في مختلف سياقات ومقامات التلفظ، في حين أن القوة الإنجازية للأفعال غير المباشرة لا تظهر إلا داخل المقام وتتغير بتغيره.

ثالثها: أن القوة الإنجازية غير المباشرة لا تدرك إلا عبر عمليات ذهنية معقدة أحيانا، أما القوة الإنجازية المباشرة فتفهم من التركيب ذاته" (3).

مَلَامِحُ التَّدَاوُلِيَّةِ فِي المَوْرُوثِ العَرَبِيِّ:

وُصفت الحضارة العربية بأنها حضارة نصّية في أصلها تقوم على مقاصد الخطاب ومغزاه في عمليّة الفهم والإفهام⁽¹⁾، فكان النشاط التواصلية من حيث هو تفاعل بين طرفين

(1) علي عزت، المرجع السابق، ص 53.

(2) محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، ص، 82، 83.

(3) محمود أحمد نحلة، المرجع السابق. ص 83.

وتأثر وتأثير متبادل بين مرسلين شكّل محور اهتمام لدى كثير من علمائنا القدامى، ومجمل حديثهم في ذلك يكشف عن ملامح تداولية عدّة، ويؤكد أنّ ما جاء به التداوليون المعاصرون لم يكن جديداً بالنسبة لهم.

فالمتمأمّل في تراثنا العربي المتناثر بين كتب النحو والبلاغة واللّغة وأصول الفقه...يجده قد اتخذ اتجاهين بارزين هما: اتجاه يُعنى بالنّظام اللّغوي الذي يشمل أنظمة صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، ولكلّ مستوى من هذه المستويات مكوّناته وعناصره وعلاقاته بالعناصر الأخرى داخل النظام الفرعي، ثمّ علاقة مجموع الأنظمة الفرعية بعضها ببعض دون التفات مقصود إلى مقتضيات المقام والقرائن الحالية، واتجاه آخر يعنى بالمقام وما يتعلّق به من قرائن غير لفظية كالدرجة الاجتماعية للمتكلّم والسامع، وعلاقة كلّ منهما بالآخر والحاجة النفسية والذهنية والحركات الجسمية لكلّ منهما وسكوته والبيئة المكانية للحدث التواصلية ومجموع المشاركين فيه، كما أنّهم لم يكتفوا بالسياق الاجتماعي فحسب بل ضمّوا إليه السياق الثقافي والشرعي. (2)

ويمكن الكشف من وراء كلّ ذلك عن العديد من المبادئ التداولية التي تُسهم في إقامة نظرية تداولية عربية المنشأ.

ولعلّ أوّل مسألة تُجلى تتأوّلهم لمفاهيم تداولية، تعريفهم للّغة وحصرهم وظيفتها الأساس في التبليغ. يقول "ابن سنان الخفّاجي" (ت466هـ): "ومن شروط الفصاحة والبلاغة، أن يكون معنى الكلام واضحاً جلياً لا يحتاج إلى فكر في استخراجه وتأمّل فهمه، سواء كان ذلك الكلام لا يحتاج إلى فكر منظوماً أو منشوراً...والدليل على صحّة ما ذهبنا إليه... أنّ الكلام غير مقصود في نفسه، وإنّما أحتيج إليه ليعبّر الناس عن أغراضهم ويفهموا المعاني التي في نفوسهم" (3) فوجهة نظر ابن سنان الخفّاجي البارزة في هذا النّص تُؤكد إيمانه بأنّ الوظيفة الأساس للغة هي التواصل والتبليغ، وأنّ لا وظائف تداولية للغة خارج سياق

(1) ينظر نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية، ص175.

(2) ينظر محمود أحمد نحلة، المرجع السابق، ص84، 85.

(3) ابن سنان الخفّاجي، سر الفصاحة، ص209.

الاتصال، ثم إن هذه اللغة إنما أحتيج إليها لأجل هدف أسمى وهو التعبير عن المقاصد والأغراض ولكي يعلم الناس ما في أنفسهم بعضهم البعض، فلم يُتلفظ بالكلام لأجل الكلام وإنما لإبانة معان معينة يقصد إليها المتكلم قصداً.

ويبدو الاهتمام بمبدأ القصد وربطه بمفهوم التلفظ واضحاً جلياً أكثر في تعريف ابن جني " (ت 392 هـ) للغة إذ يقول: "أمّا أحدها فإنها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم" (1) فاللغة في مفهومه أصوات وملفوظات مجردة، فإذا أراد المتكلم التعبير عن قصده (غرضه) عمد إلى هذه الملفوظات يسبكها ويختار منها ما هو عن قصده أبين، ولمراده أجلي وأنسب، ولا يُتلفظ إلا بما كان لتحقيق ذلك الهدف جديراً. ويتقاطع ابن جني في هذا مع ما تقره التداولية المعاصرة، إذ أنّ مجال اهتمامها الملفوظات داخل سياق التلفظ (المنجز الذاتي) أي؛ في ضوء التداول. (2)

وإلى المسألة ذاتها أشار "ابن خلدون" (ت 808 هـ) في مقدمته. قال: "أعلم أنّ اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لسانی، فلا بدّ أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهو في كلّ أمة بحسب اصطلاحاتهم، وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد" (3)، فنلمسه بقوله هذا يشير إلى أنّ اللغة هي إرادة المتكلم الممثلة لهذه الملكة إحداث أصوات لغوية تعدّ جملة في اللغة وفق أعراف واصطلاحات الجماعة اللغوية الواحدة، وأنّ هذا المنجز اللساني إنّما كان لأجل الإبانة عن مقصد المتكلم، وقد قيّض الله للعرب أن تكون لغتهم الأحسن والأوضح لتحقيق هذه الغاية، أي إنّ قصد المتكلم شرط لازم في التلفظ حتى تكون الملفوظات ذات معنى، أو ذات إفادة بتعبير التداوليين المعاصرين.

(1) ابن جني، الخصائص، ج 1 ص 33.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 29.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص 469.

ولنقيض هذا نجد "أوستين" أشار إلى التلّفظ من غير قصد، الذي يوازي عنده الفعل التعبيري، فقد يتلّفظ المتكلم بأصوات صحيحة نحويًا وصرفيًا ومعجميًا إلا أنّها لا تؤدي الإفادة المتوخاة منها، أي لا تنجز فعلا لغياب قصد المرسل. (1)

وفي إشارة إلى أهمية القصد في المواضعة والاصطلاح داخل الجماعة اللغوية الواحدة يقول ابن سنان الخفاجي: "فبعد وقوع التواضع يُحتاج إلى قصد المتكلم به واستعماله فيما قرّرته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها، لأنّ فائدة المواضعة تمييز الصيغة التي متى أردنا مثلا أن قصدناها. وفائدة القصد أن تتعلّق تلك العبارة بالمأمور وتؤثر في كونه أمرًا له، فالمواضعة تجري مجرى شذ السكين وتقويم الآلات والقصد يجري مجرى استعمال الآلات" (2) فالمتكلم إذا أراد إفهام السامع قصده بما يمتلك من لغة وجب عليه أن يكون عالمًا بقواعد تركيبها وسياقات استعمالها أي بالمواضعات التي تُنظّم إنتاج الخطاب بها، ومنه فالقصد عامل أساس في إنشاء العلامات والمواضعة عليها سواء أكانت علامات طبيعية أو علامات من صنف علامي آخر (3)، وهو ما عبّر عنه "ابن خلدون" بقوله: "وهو في كلّ أمة بحسب اصطلاحاتهم" (4)

كما تعدّ الدراسات البلاغية من "أهمّ الدراسات التي تؤكّد الارتباط بين دراسة اللّغة واستعمالها في السّياق" (5) ويشير الباحث الألماني "لوسبرج" (Lausberg) في تعريفه للبلاغة إلى العلاقة الوطيدة بينها وبين التداولية إذ يقول: "إنّها نظام له بنية من الأشكال التصوريّة واللّغوية يصلح لإحداث التأثير الذي يُنشده المتكلم في موقف محدّد، وبنفس الطريقة

(1) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 191.

(2) ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة، ص 03.

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص 183.

(4) ابن خلدون، المقدمة، ص 469.

(5) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 06.

يرى ليتش (leitch)، أنّ البلاغة تداولية في صميمها، إذ إنّها ممارسة الاتصال بين المتكلم والسامع بحيث يحلان إشكالية علاقتهما مستخدمين وسائل محددة للتأثير على بعضهما" (1) والمتتبع لموضوعات البلاغة العربية وتحليلاتها يجد فيها "عناصر المقاربة التداولية حاضرة في كلّ الخطابات البلاغية ومن سماتها البارزة عنصرا السياق والمقام فضلا عن المقاصد التي يستهدفها المخاطب من الخطاب انطلاقاً من مبدأ أنّ لكلّ مقام مقالاً" (2)، فوجد البلاغيين العرب اهتموا بفكرة المقام ومقتضى الحال وأدرجوها ضمن ملاحظاتهم فيما ينبغي للخطيب أن يكون عليه أو يراعيه من أحوال المستمعين. (3) وهذه الفكرة وثيقة الصلة بالتداولية، هذا العلم الذي يُعنى بالعلاقة بين النص وعناصر الموقف التواصلية المرتبطة بشكل منظم، وبين فكرة مقتضى الحال. وأشار صلاح فضل إلى هذه الصلة حين قال: "ويأتي مفهوم التداولية هذا ليغطي بطريقة منهجية منظمة المساحة التي كان يشار إليها في البلاغة القديمة بعبارة "مقتضى الحال" وهي التي أنتجت المقولة الشهيرة في البلاغة العربية "لكل مقام مقال" (4)

يقول أبو "هلال العسكري" (ت395هـ): "وإذا كان موضوع الكلام على الإفهام، فالواجب أن تُقسّم طبقات الكلام على طبقات الناس، فيخاطب السوقي بكلام السوق، والبدوي بكلام البدو، ولا يتجاوز به عمّا يعرفه إلى ما لا يعرفه، فتذهب فائدة الكلام، وتتعدم منفعة الخطاب" (5)، فربط إفادة الخطاب وتأديته منفعة بتحديد الغاية من الفكرة والسياق الذي وردت فيه، وبيان حال المتكلم والسامع معاً، ثمّ مراعاة الحالة الاجتماعية للمتلقين من حيث الألفاظ فلا تستخدم عبارات غير مفهومة فتتعدم فائدة الحوار. كما أنّه جعل من المتلقي شريكاً في العملية التواصلية إيقاناً منه بخطرته في نجاحها وذلك بالنظر إلى حالاته الإدراكية المختلفة

(1) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص123، 124.

(2) إدريس عمراني، نظرات في البلاغة العربية والنماذج اللسانية الحديثة نظرية النحو الوظيفي أنموذجاً، ص01.

(3) حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور تداولي، ص42.

(4) صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، ص26.

(5) أبو هلال العسكري، الصناعتين، ص39.

باختلاف طبقته الاجتماعية⁽¹⁾ وهذه الجوانب مجتمعة هي ما اصطلح عليه "بمقتضى الحال". ثم إنّه يشير إلى ضرورة عدم تلفظ المتكلم ومشاركته في الحوار إلا بما يعتقدّه صحيحاً صادقاً حتّى لا تذهب فائدة الكلام، وهو المبدأ ذاته الذي اشترطه غرايس ضمن قواعد التعاون التي تُسهم في تواصل النّشاط الكلامي.

وفي إشارة منه إلى ضرورة مناسبة الكلام إدراكات المستمعين وحالاتهم يقول: "وينبغي أن تعرف أقدار المعاني، فتوازن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فتجعل لكلّ طبقة من ذلك كلاماً، ولكلّ حال مقاماً، حتّى تُقسّم أقدار المعاني، على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين، على أقدار الحالات"⁽²⁾ فلا يُخاطب فرحٌ بكلام متألّم، ولا جاهلٌ بكلام متعلّم، ذلك أنّ أحوالهم متباينة، ومقاماتهم مختلفة، ولكلّ منهم معنى يُناسب فهمه، ويداني فكره، وإلاّ غمّض القصد وضاعت الفائدة.

كما نجد "السّكاكي" (ت626هـ) يلفت الانتباه إلى عناصر المقام المختلفة فيقول: "...لا يخفى عليك أنّ مقامات الكلام متفاوتة، فمقام الشكر يباين مقام الشكاية، ومقام التهنة يباين مقام التعزية، ومقام المدح يباين مقام الذمّ... ومقام الجدّ يغيّر مقام الهزل...، ومقام البناء على السؤال يغيّر مقام البناء على الإنكار..."⁽³⁾ فهذا النص يؤكد إدراكه التام للقرائن المختلفة التي تحدّد قصد المتكلم من كلامه، كمرعاة حال المتكلم والمخاطب وسياق الكلام والنبر والتنغيم ومعدّل الأداء الكلامي والتعبيرات والحركات الجسميّة، وهذه المصاحبات اللّغوية أو الملامح شبه اللّغوية المصاحبة لنطق المتكلم هي من صميم بحث التداولية مادامت تدرس اللّغة أثناء الاستعمال.

وقد كان "لعبد القاهر الجرجاني" (ت471) - الذي جمع بين البلاغة والنحو في كتابيه "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" - رأي ثابت استطاع أن يُثبت به دعائم العربية ويكشف أسرارها متمثلة في نظرية النظم " فدراسته للنّظم وما يتّصل به تقف بكبرياء كتفاً إلى كتف

(1) حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور تداولي، ص43.

(2) أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص153.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص158.

مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب وتفوق معظمها في مجال فهم طرق التركيب اللغوي" (1) إذ جعل "النظم دليلاً على الكفاءة الذهنية التي يعتمد عليها المرسل في إنجاز الخطاب، بناء على الموازنة بين الكفاءة اللغوية الكامنة في الذهن وعناصر السياق الخارجي" (2) ربط "الرجاني" في نظريته بين ثلاثة مفاهيم تداولية "أحاط بعناصر المقام الذي يولد في كنفه المقال، فأولى عناية فائقة للعناصر التي يتشكل منها سياق الحال" (3) دون نأي عن قصد المتكلم والإفادة الحاصلة للسامع، وقد بلغت لفظة "معنى" في دلائل الإعجاز من حيث دلالتها على القصد والغرض حوالي اثني عشر وخمسمائة وألف موضع (4) من بينها حديثه عن آلية التقديم والتأخير التي لا تكون إلا لقصد واستجابة لعناصر السياق، كالإخبار في قوله "زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ ينطلقٌ، وينطلقُ زيدٌ، ومنطلقٌ زيدٌ، وزيدٌ المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ، وزيدٌ هو المنطلقُ، وزيدٌ هو منطلقٌ... وفي نحو قولك في الشرط والجزاء: إن تخرج أخرج، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارجٌ، وأنا خارجٌ إن خرجت، وأنا إن خرجت خارجٌ، وكقولك في الحال: جاءني زيدٌ مسرعاً، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسروع أو وهو يسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع... وكان تنظر في الوصل والفصل، والإظهار والإضمار والتكرار طبقاً للمعاني التي ترومها والأغراض التي تؤمها" (5) فإعادة ترتيب العناصر اللغوية لم يأت جزافاً، بل كان استجابة تداولية لبعض العناصر السياقية، فكل ترتيب ينطوي على قصد معين... إذ يتجاوز المرسل مجرد الضم الذي يقتضيه النحو والدلالة، إلى الضم على طريقة مخصوصة وفق ما يستدعيه سياق الخطاب" (6)

ثم يضيف "عبد القاهر الرجاني" في موضع آخر شارحاً الفرق بين: زيدٌ منطلقٌ، وزيدٌ المنطلقُ، وزيدٌ هو المنطلقُ، والمنطلقُ زيدٌ. يقول: "فكل وجه من الوجوه الأربعة يصدر عن

(1) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص18.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص07.

(3) صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص210.

(4) نفسه، ص210.

(5) عبد القاهر الرجاني، دلائل الإعجاز، ص97.

(6) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص141.

معنى خاصّ وغرض دقيق، وآية ذلك أنّك إذا جئت بالوجه الأوّل كنت محدثاً من لا يعرف أنّ انطلاقةً كان لا من زيدٍ ولا من عمرو، وإذا سُقت الوجه الثاني كنت مكلّماً من عرف أنّ انطلاقةً كان، فأعلمته أنّه من زيدٍ دون سواه، فإذا أردت تأكيد ذلك أدخلت ضمير الفصل فكان الوجه الثالث. ويتأتّى الوجه الرابع إذا كان السامع قد رأى إنساناً ينطلق بالبعد عنه فلم يثبت ولم يعلم أزيداً أم عمرو⁽¹⁾، وهذا النصّ دليلٌ قاطع على أنّ "الجرجاني" تنبّه إلى أنّ العدول عن الأصل لا يكون إلاّ لغرض خاصّ وفائدة لا تكون في الباقي⁽²⁾، إضافة إلى أنّه يتفق مع ما أورده "سيرل" من تمييز بين القوّة الغرضية وهدف الخطاب فالمحتوى القضوي للجمل الأربعة ظلّ واحداً وهدفها الكلّي هو الإفادة ابتداءً، بينما تتغيّر القوّة الغرضية والهدف الجوهرى للخطاب بتغيّر قصد المتكلم⁽³⁾.

كما نجد في البلاغة العربية أسساً لظاهرة الأفعال الكلامية التي تُعتبر ركيزة التداولية المعاصرة، ويمكن استشفافها من خلال تعمق العلماء العرب في تحليل ثنائية الخبر والإنشاء ومعايير التمييز بينهما والتي تشكّل المدخل الصحيح إلى نظرية عربية للأفعال الكلامية . إنّ نظرية الخبر والإنشاء وما يتعلّق بها من قضايا وفروع وتطبيقات عند العرب في جانبها المعرفي العامّ تكافئ مفهوم الأفعال الكلامية عند المعاصرين، ذلك أنّها نُوقشت ضمن مباحث علم المعاني⁽⁴⁾، وموضوع هذا الفرع اللّغوي في تراثنا العربي كما عرّفه السكاكي: "هو تتبّع خواصّ تراكيب الكلام في الإفادة وما يتصل بها من الاستحسان... ليحترز بالوقوف عليها من الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره"⁽⁵⁾، أو كما عرّفه محمد بن علي الجرجاني: علم يُعرف منه كيفية تطبيق أحوال الكلام العربي على أحوال

(1) عبد القاهر الجرجاني ، المصدر السابق، ص148، 153.

(2) نفسه ، ص148.

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص173.

(4) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،

ص49.

(5) السكاكي ، مفتاح العلوم، ص151.

المعنى بحسب مقتضى الوقت" (1) مؤكداً بذلك على قرينة تداولية هامة في تحديد موضوع علم المعاني وهو "مبدأ الإفادة". وهو المبدأ نفسه الذي أكد عليه "ابن خلدون" في قوله: "هذا العلم الحادث في الملة بعد علم العربية واللغة، وهو من العلوم اللسانية لأنه متعلق بالألفاظ وما تُفِيده، ويُقصد بها الدلالة عليه من المعاني... ويبقى من الأمور المكتنفة بالوقائع المحتاجة للدلالة على أحوال المتخاطبين أو الفاعلين، وما يقتضيه حال الفعل، وهو مُحْتَاج للدلالة عليه لأنه من تمام الإفادة. وإذا حصلت للمتكلم فقد بلغ غاية الإفادة من كلامه، وإذا لم يشتمل على شيء منها فليس من جنس كلام العرب فإنّ كلامهم واسع، ولكلّ مقام عندهم مقال يختصّ به بعد كمال الإعراب والإبانة" (2)، والملاحظ على هذه التعريفات جميعها أنّها ركّزت على قرائن الإفادة والقصد والمقام التي تُعتبر مبادئ تداولية أساسية في نجاح التواصل الكلامي.

إنّ ظاهرة الخبر والإنشاء في الموروث العربي حقل معرفي مشترك بين تخصصات علمية متعددة، فلسفية وبلاغية ونحوية وفقهية...، ولذلك يتعيّن على كلّ من يُريد البحث في هذه الظاهرة أن يتتبع فروعها وتطبيقاتها في عدد من المؤلفات التراثية المتباينة المشارب، المتشابهة في استعمال الأدوات التحليلية المنطقية على قدر كبير من الدقّة والتجريد، كما أنّ الملاحظ أنّ هذه النظرية لم تأت مكتملة في أوّل أمرها بل حصل لها ذلك بعد مرورها بعدة مراحل وأطوار جعلتها تستقرّ على أسس علمية دقيقة على يد اللاحقين "للسكاكي". (3)

وقد اعتمد العلماء العرب في التمييز بين الخبر والإنشاء عدّة معايير منطقية وأخرى تداولية وردت متداخلة تداخلاً شديداً بحيث لا يمكن الفصل بينهما (4)، وما يهمنّا في هذا

(1) محمد بن علي الجرجاني، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة العربية، ص 100.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص 473.

(3) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي

ص، 50، 53، 54.

(4) ينظر نفسه، ص 58.

المقام هي المعايير التداولية حتى لا يخرج البحث عن قصده ولا تذهب فائدته إن حصلت له فائدة.

فضلا عن معايير قبول الصدق والكذب، مطابقة النسبة الخارجية، إيجاد النسبة الخارجية، عدد النسب، تبعية النسبة الخارجية للنسبة الكلامية أو العكس، وضع البلاغيون القدامى معيار القصد كقرينة مساعدة لباقي المعايير في التمييز بين الأسلوبين على عكس الأصوليين الذين اتخذوه قرينة تمييزية أساسية⁽¹⁾، فقيل في تعريف الخبر والإنشاء: "يُسمى الكلام خبرياً إن احتمل الصدق أو الكذب لذاته، بحيث يصحّ أن يُقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، والمراد بالصادق؛ ما طابقت نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع، وبالكاذب؛ ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الخارج أو الواقع... ويسمى الكلام إنشائياً إن لم يحتل الصدق أو الكذب، ولا يصحّ أن يُقال لقائله إنّه صادق أو كاذب، وذلك لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به"⁽²⁾ والمقصود بالنسبة المرجع المدلول عليه في الواقع الخارجي عن اللغة، ويتحقق في أحد الأزمنة الثلاثة (ماض، حاضر، مستقبل)، وهي ثلاثة أنواع: كلامية وذهنية وخارجية.⁽³⁾ ومنه أقرّ العلماء أنّ الخبر له نسبة كلامية تُوصف إمّا صدقاً أو كذباً، لأنّها حقيقة مرجعية في الواقع، أمّا الإنشاء فليس له حقيقة مرجعية في الواقع الخارجي عن اللغة، بل إنّ له نسبة لغوية صرفاً تتسبّب في نشوء نسبة ثانية أو بتعبير التداوليين المعاصرين تتسبّب في إنجاز فعل ما.⁽⁴⁾ إلا أنّ علماء البلاغة لم ينفوا عند هذا الحدّ بل تنبّهوا إلى قصد المتكلم ورضه فقالوا: "الخبر ما كان لنسبته خارج تُقصد مطابقتها له، أو تُقصد عدم مطابقتها له"⁽⁵⁾ والإنشاء ما لم يكن "لنسبته خارج تُقصد مطابقتها أو عدم

(1) ينظر نفسه، ص 58 وما بعدها.

(2) محمد حسن عبد العزيز، كيف ننجز الأشياء بالكلمات (02)، ص 11.

(3) ينظر نفسه، ص 11.

(4) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي

ص 62، 64.

(5) نفسه، ص 67.

مطابقتها⁽¹⁾، فكلا الأسلوبين له نسبة خارجية، وعدم تحقق المطابقة بين النسبتين الكلامية والخارجية قد تحصل في الخبر كما في الإنشاء، وأنّ الفرق الحقيقي بينهما هو أنّ تحقق المطابقة بين النسبتين في الخبر مقصودة بينما في الإنشاء ليست مقصودة.⁽²⁾

يمكن القول أنّ تصورات البلاغيين القدامى تُجمع على أنّ الخبر "هو الخطاب التواصلية المكتمل إفادياً والذي يُريد المتكلم من نسبه الكلامية أن تُطابق نسبه الخارجية، وأنّ الإنشاء هو الخطاب التواصلية المكتمل إفادياً والذي يُريد المتكلم من نسبه الكلامية أن تُجدّ نسبه الخارجية"⁽³⁾.

ثمّ إنّ العلماء العرب قسّموا الخبر والإنشاء تقسيماً تفصيلياً آخر، فأقرّوا أنّ الخبر ثلاثة أصناف راعوا من خلالها حال السامع وقدراته العقلية والإدراكية ومقام التخاطب، وألها الضرب الابتدائي حين يكون السامع حالي الذهن من الحكم فيلقى إليه الخبر خالياً من أدوات التوكيد، وثانيتها الطلبي حيث يكون المخاطب شاكاً فيه فيؤكد الخبر حتّى يتمكن في نفسه، وآخرها الإنكاري عندما ينكر السامع حكم الخبر حيث يُؤكد له بمؤكد أو أكثر حسب درجة لإنكاره.⁽⁴⁾ وفي هذه الأضرب الثلاثة بعد تداولي يمكن أن نكتشفه في جواب أبي العباس الشارح لهذه الأضرب حين سأله الكندي عن الحشو في كلام العرب فهم يقولون عبد الله قائم، ثمّ: إنّ عبد الله قائم، ثمّ: إنّ عبد الله قائم. ورأى أنّ الألفاظ متكررة والمعنى واحد. فأجابته أنّ المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، وأنّ الجملة الأولى إخبار عن قيام عبد الله، والثانية جواب عن سؤال سائل، والثالثة جواب عن إنكار منكر قيامه، فتكررت الألفاظ لتكرر المعاني.⁽⁵⁾ واختلفت لاختلاف حال السامع ومراعاة المتكلم تلك الحال، وهذا شبيه بما فعله سيرل حين أقر أنّ الفرق بين جمل كهذه يكمن في "درجة الشدّة المتضمنة في

(1) نفسه، ص 67.

(2) ينظر نفسه، ص 68.

(3) نفسه، ص 82.

(4) ينظر محمد بدري عبد الجليل، تصور المقام في البلاغة العربية، ص 55.

(5) ينظر عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 219. وينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق،

ص 516.

القول" إذ يمكن أن تتماثل جملتان أو أكثر في الغرض المتضمن في القول ولكنهما تختلفان في القوة الإنجازية، التي يمكن أن تقوى وتضعف بأساليب منها: حروف المعاني في اللغة العربية كما في المثال السابق. (1)

كما قُسم الإنشاء عند جمهور العلماء إلى: طلبي ويشمل؛ الأمر والنهي والنداء والاستفهام والتمني، وغير طلبي ويشمل؛ الترجي والقسم والتعجب والمدح والذم والتكثير وألفاظ العقود (2)، وهذه الأساليب تمثل أفعالاً كلامية وبالتحديد أفعالاً متضمنة في القول بتعبير التداوليين، وقد تخرج عن مقتضى دلالاتها الظاهرة إلى أغراض وإفادات تواصلية بحسب ما يقتضيه المقام أي؛ من معناها الأصلي إلى معنى يُستلزم من مقام التخاطب. وهو ما سمّاه الجرجاني بالمعنى ومعنى المعنى. يقول: "تعني بالمعنى المفهوم من ظاهر اللفظ والذي تصل إليه بغير واسطة، وبمعنى المعنى، أن تعقل من اللفظ معنى ثم يُفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر" (3)، وهذا أيضاً يعكس دراسة العرب القدامى لأفعال الكلام غير المباشرة، كالأمر الذي يُفيد بالنظر إلى حال وقصد المتكلم ومنزلته مقارنة بالمخاطب مع الاستعلاء الأمر، ومع الخضوع الدعاء، ومع التساوي الالتماس وفق قاعدة الخروج عن مقتضى الظاهر أو ما يُعادل "مبدأ الشروط المعدّة" بتعبير سيرل، الذي يؤثر في هوية الأفعال الكلامية وفي قوتها وضعفها وتصنيفها. (4)

وإذا قسّمنا الخبر والإنشاء بالمنظور التداولي المعاصر، فسنجد الخبر يندرج ضمن "التقريريات" بمصطلحات "سيرل"، أمّا الإنشاء فممنه ما يندرج ضمن "الأمريات" كالأمر والنهي والاستفهام...، و"الإيقاعات" كألفاظ العقود، و"البوحيات" كالمدح والذم والتمني (5)

(1) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 97.

(2) ينظر نفسه، ص 117، 127.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 193.

(4) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 117، 121.

(5) ينظر نفسه، ص 83.

أمّا الحجاج الذي يعتبر آلية من آليات المنهج التداولي، فقد احتفى به العلماء العرب القدامى، حيث كانت استراتيجية الإقناع بالحجاج واضحة في القرآن الكريم وأقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي فترات سبقت ذلك وخلال العصر الجاهلي في المنافرات القبلية ثم شيئاً فشيئاً تبلورت كاستراتيجية أساسية في علوم الفقه وأصوله وعلم الكلام والعلوم اللغوية. (1)

ويمثّل "الجاحظ" في كتابه "البيان والتبيين" الصورة العربية الأولى لتناوله فنّ الإقناع حين تحدّث عن الخطابة والخطيب، وما ينبغي أن يتوفّر عليه هذا الأخير من صفات جسدية ولغوية حتى يتمكّن من إنفاذ ما يريد إلى ألباب مستمعيه، باعتبار أنّ أول ما يميّز الأسلوب الخطابي أنّه إقناعي بلاغي يحتاج إلى الصور البلاغية والحجج والحجاج لأنّ التأثير والاستمالة يتطلبان الوضوح وأساليب الإقناع، كما لم يغفل الجاحظ دور العلامات السيميائية في الإقناع فأدرك ذلك وأكدّه في حديثه عن الخطّ والإشارة والحال والعقد والنسبة. (2)، يقول الجاحظ في إيضاحه لمفهوم البيان والبلاغة التي هي آلة الخطيب: "أول البلاغة اجتماع آلة البلاغة، وذلك أن يكون الخطيب رابط الجأش، ساكن الجوارح، قليل اللّحظ، متخيّر اللّفظ، لا يكلم سيّد الأمة بكلام الأمة، ولا الملوك بكلام السوقة...". (3)، فالغاية عند الجاحظ الإقناع الشفوي وتقدّم الغاية (الإقناع) على الوسيلة (اللغة) وتحدّد طبيعتها وشكلها حسب مقامات التخاطب. (4)

لقد استطاع الجاحظ بتصوّره هذا أن يربط فكرة الفهم والإفهام بالإقناع الذي تبرز فيه سمات الكفاءة التداولية والقدرة على توظيفها حسب مقتضيات المقام، فبلاغة الخطاب الإقناعي اعتدال معرفي تداولي بلوره الجاحظ لتفسير البيان العربي في ضوء البلاغة،

(1) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 447.

(2) ينظر حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي "عناصر استقصاء نظري"، ص 109. وينظر عبد الهادي بن ظافر

الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 447، 448. وينظر نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال

الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص 177، 178.

(3) الجاحظ، البيان والتبيين، ج 1، ص 92.

(4) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 448.

ودراسة البلاغة في جانبها التداولي هو ما اهتمت به الدراسات الغربية المعاصرة إذ لم تلق الاهتمام في ثقافتنا العربية بعد الجاحظ. (1)

بَيِّنَةُ الْأُصُولِيِّينَ:

لم يكن الأصوليون بمعزل عن توظيف العديد من الأسس التداولية حين "النظر في الأدلة الشرعية من حيث تؤخذ منها الأحكام والتكاليف" (2) ، فاعتتوا خاصة بقصد المتكلم وربطه بالسياق ونظروا في " التتابق بين الصيغ التركيبية والقصد وعدمه، وما يترتب عليه من اختلافات في تقسيم الملفوظ إلى: ظاهر ونصّ ومفسّر ومحكم من حيث وضوح الدلالة، وإلى: خفي ومشكل ومجمل ومتشابه من حيث غموضها" (3)

ويعكس أهمية القصد عند الأصوليين تأكيد الإمام الغزالي على ضرورة المعرفة التداولية للغة لفهم قصد المتكلم دون عناء، إذ قد تخرج دلالة الخطاب من المعنى الظاهر للغة إلى معاني أخرى تُساعد عناصر السياق على استلزامها، وعادة الناس إحدى هذه العناصر، يقول "الإمام الغزالي": " فعادة الناس تؤثر في تعريف مرادهم من ألفاظهم ، حتّى إنّ الجالس على المائدة يطلب الماء فيفهم منه العذب البارد" (4)، وكذلك الأمر عند ابن القيم الجوزية حين جعل العرف والعادة من محددات القصد. (5) ثمّ حدّر من مغبّة إهمال قصد الكلام فقال: " فإياك أن تهمل قصد المتكلم ونيّته وعرفه فتجني عليه وعلى الشريعة، وتنسب إليها ما هي بريئة منه، وتُلزم الحالف والمقرّر والناذر والعاقِد ما لم يُلزمه الله ورسوله به" (6)

(1) ينظر نفسه، ص449،454. وينظر نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير

التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ص178.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص359.

(3) ينظر موسى العبيدان ، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ص209،216.

(4) أبو حامد محمد الغزالي، المستصفي من علم الأصول، ج2، ص157.

(5) ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين، ج3، ص62.

(6) محمود أحمد نحلة ، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر ، ص90.

ويؤدي القصد عند الأصوليين دورا في معرفة المعنى، وانقسموا في ذلك فريقين: "القسم الحنفي والقسم الشافعي، وينضبط هذا التقسيم بما يمكن أن نُسَمِّيه بمبدأ القصدية، ومقتضاه أنه لا كلام إلا مع وجود القصد. وصيغته هي الأصل في الكلام القصد، ومعلوم أن القصد من القول هو الذي يُورث عنه استلزاماته الصبغة السياقية أو المقامية"⁽¹⁾ إذ جعلوا قصد المتكلم الأساس فيما يلومه من تكاليف بمعونة العناصر السياقية أو المقامية. ومن الأصوليين من اعتبر المقاصد هي المعاني نفسها" مثل الشاطبي الذي عقد فصلا تحت عنوان " المعاني هي المقصودة [...] ومنها: أن يكون الاعتناء بالمعاني المبنوثة في الخطاب هو المقصود الأعظم بناء على أن العرب إنما كانت عنايتها بالمعاني، وإنما أصلحت الألفاظ من أجلها. وهذا الأصل معلوم عند أهل العربية، فاللفظ إنما هو وسيلة إلى تحصيل المعنى المراد، والمعنى هو المقصود"⁽²⁾ وهذا النص ينبئ عن إدراك "الشاطبي" أن العرب قد راعت القصد أثناء الوضع، وأنها إنما أصلحت الألفاظ وقومتها بناء عليه وحفظا له، حتى يتيسر للمتكلم التعبير عن خلجات نفسه وعن معاني مقصودة بألفاظ مقصودة أيضا.

كما درس علماء الأصول ثنائية الخبر والإنشاء وقرنوها بمبدأ القصد، ولم يكن المتقدمون منهم في تمييزهم بينهما مختلفين عما ذهب إليه البلاغيون والنحاة، أما المتأخرون فتميزوا بنظرهم في بعض الدقائق وبعض الاعتبارات التفصيلية⁽³⁾، فذهبوا إلى أن الشهادة والرواية والدعوى والإقرار و المقدّمة و النتيجة أخبار، وميزوا بين نوعين من الإنشاء: نوع تختص ألفاظه بالإنشاء سواء كان طلبياً (الأمر، التمني، النهي، الاستفهام...)، أو غير طلبي (القسم، المدح، الذم...)، ونوع تشترك ألفاظه بين الخبر والإنشاء وهي ألفاظ العقود من بيع وشراء وزواج وإجارة...، فإذا استُخدمت ألفاظ الإنشاء الدالة عليه كالأمر والنهي... كان إنشاء محضاً، أما إذا استُخدمت للدلالة على الاستفهام مثلا أفعال الاستفهام ذاته

(1) طه عبد الرحمن، اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، ص 103.

(2) الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، ج 2، ص 396.

(3) ينظر خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص 356، 357.

مثل: أستفهم أو استفهمت عوضاً عن هل أو الهمزة، خرج الكلام عن الإنشاء المحض المباشر إلى لإنشاء العقود وما شابهها، وهنا يتدخل القصد لتمييز الخبر من الإنشاء، فهو إنشاء يختص بضرورة قصد المتكلم الإنشاء وإرادته⁽¹⁾ " ذلك أنّ مدلول بعتك الدار واحد في الخبر والإنشاء ، وإنّما يقصد المتكلم الحكاية والإنباء عن وقوع البيع منه خارجاً فيكون الكلام خبراً، ويقصد المتكلم إيقاع البيع وإيجاده وإنجازه في الخارج فيكون الكلام إنشاء"⁽²⁾ فيحتاج هنا إلى المقام الذي به يتبيّن قصد المتكلم إلى الإخبار أو إلى الإنشاء.

إنّ دراسة الأصوليين للخبر والإنشاء لا تخلو من منحى تداولي، فالشهادة والرواية والدّعى والإقرار... كلّها أفعال كلامية منبثقة عن الخبر، والوجوب والإباحة والحرمة والكرهية... كلّها فروع كلامية ناتجة عن الأساليب الإنشائية.⁽³⁾ وقرنوا كلّ ذلك بمبدأ الغرض من كلام المتكلم وقصده، فجعلوه المائز الوحيد بين الخبر والإنشاء كما تبين في الألفاظ المشتركة بينهما مثل العقود وما شابهها من إيقاعات "التي لا تختص بأداة أو تركيب موضوع لها يفيد مباشرة معناها"⁽⁴⁾ ، وهم يقترحون في هذا بما قام به التداوليون المعاصرون من تقسيم للأفعال اللغوية إلى مباشرة وغير مباشرة، حيث تكون الأفعال المباشرة دالة على معناها بالوضع بأدوات وتراكيب مخصوصة⁽⁵⁾، كما يكون القصد في العقود سبباً في انتقالها من الفعل القولي إلى الفعل الإنجازي(الإيقاعي).

أشار الأصوليون إشارات مقتضبة ولكنّها واضحة في أهميّة السّياق ودوره في تفسير النّص(الدليل) وفهمه⁽⁶⁾، وفي بيان ذلك يقول ابن القيم: "السّياق يرشد إلى تبين المجمل وتعيين المحتمل والقطع بعدم احتمال غير المراد، وتخصيص العامّ وتقييد المطلق وتنوّع

(1) ينظر نفسه، ص 352، 353.

(2) نفسه، ص 353.

(3) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي ، ص 172.

(4) خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية ، ص 358.

(5) ينظر نفسه، ص 358(الهامش).

(6) ينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي ، دلالة السّياق، ص 138.

الدلالة ، وهذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، وغالط في مناظرته⁽¹⁾، واستشهد بقوله تعالى(ذق إنك أنت العزيز الكريم)⁽²⁾ فدلالة العزيز الكريم ما هي إلا الدليل الحقير، ويفضي إلى ذلك سياق النص وسياق الموقف المتمثل في سبب النزول؛ إذ نزلت في أبي جهل حين قال للنبي "أنا أمنع أهل البطحاء وأنا العزيز الكريم"⁽³⁾ فأذله الله وغيّره بكلمته، بقتله يوم غزوة بدر الكبرى.⁽⁴⁾

والفهم عند الأصوليين يختلف باعتبارات عدّة منها: الفهم بحسب مقصود المتكلم الذي يُمثّل غاية البحث الأصولي وغرض التشريع بل هو الحكم الذي يسعون للوصول إليه، وعلى السامع أن يُعوّل على السياق اللغوي للنصوص بمساعدة دلائل عقلية وحالية حتّى يكشف عن مراد المتكلم ومقصوده.⁽⁵⁾، ويضرب ابن القيم مثالا يوضّح دور السياق وعلاقته بتحديد قصد المتكلم يقول: "ومن تدبّر مصادر الشرع وموارده تبين أنّ الشارع ألغى الألفاظ التي لو يقصد المتكلم بها معانيها بل جرت على غير قصد منه كالنائم والناسي والسكران والجاهل والمكره والمخطئ من شدة الفرح أو الغضب أو المرض ونحوهم، ولم يُكفر من قال من شدة فرحه براحلته بعد يأسه منها: اللّم أنت عبيدي وأنا ربك"⁽⁶⁾، فالساهي والنائم والمكره والمخطئ لحال من الأحوال لا يؤخذ كلامهم في ذاته وإنما يُستدلّ على مقاصدهم بسياق التلفظ.

إنّ محاولة استقراء المبادئ التداولية الكامنة في الموروث اللغوي العربي تحتاج إلى قراءة متأنية وبحث مستقلّ حتّى نوفي التراث حقّه، لأنّ هذا التراث الضخم فيه الكثير من المفاهيم والتصورات التي تشبه ما جاء به التداوليون المعاصرون، فالأسماء والمصطلحات مختلفة ولكن المفهوم والمقصود واحدٌ، وخوفا من انزياح البحث عن قصده وضيق المقام

(1) نفسه، ص139، 140.

(2) سورة الدخان، الآية 49.

(3) ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، المرجع السابق، ص140.

(4) ينظر ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، المرجع السابق، ص140.

(5) ينظر نفسه، ص140.

(6) ينظر نفسه، ص143.

اكتفيت بالإشارة إلى بعض المسائل الهامة خاصّة في البلاغة والأصول دون تفصيل تاركة ذلك لبحوث قادمة بإذنه تعالى.

الفصل الثاني

القصدية مفاهيم

وتحديدات

إن الصيغة النموذجية التي منحها "أوستين" للأفعال الكلامية، ثم عمّقها بعد ذلك تلميذه "سيرل"، قد اهتمت في لبّ فلسفتها الدلالية بالمضامين والمقاصد التواصلية.

وإدخال مفهوم "القصدية" Intentionnalité في فهم كلام المتكلم وتحليل العبارات اللغوية، مبدأ أخذ به فلاسفة نظرية الاستعمال في المعنى (فتجنشتاين المتأخر، اوستين، جرايس، ستر اوسون، سيرل) الذين أعطوا المتكلمين ومقاصدهم مكانة محورية عند تفسير المعنى على خلاف النظريات الصورية للغة. (1)

فمنذ البدء أدرك كثير من اللغويين "وجود توتر دائم بين الألفاظ والمقاصد، وبين السعي إلى بناء نحو كُلي والتعبير بلغة ذاتية عن الحياة الباطنية، مصدر التوتر هو أن اللغة ذات وجود مجرد، مادامت في خدمة الجماعة، بينما تحظى فنون التعبير بقيمة شخصية مادامت في خدمة الفرد...، لذا يجب التراجع عن دراسة اللغة كبنية وعن دراستها كتراث من أجل اختزالها إلى الأفعال القصدية، فالمتكلم يريد تحقيق مسعى مُعَيّن. أي أنه يقصد شيئاً بكلامه، وحينما يتعرف القارئ والسامع على مراد المتكلم يكون قد توصل إلى فهم لغته، فالمفردات المُجرّدة عن القصد مجرد لغو، وتظهر القيمة النفسية للغة في فعل القصد" (2).

والقصدية مصطلح أوجده المدرسيون في العصر الوسيط، وهو مشتق من الكلمة اللاتينية "Intendo" "أو" "Intentio" بمعنى الشدّ أو المدّ أو التوجّه نحو (3)، لكن الفلاسفة المتأخرين في القرنين الثالث عشر والرابع عشر استخدموا الفعل "Intendo" كمصطلح فني يدلّ على المفهوم concept، وكان هذا المصطلح الفني ترجمة أخرى لمصطلحين عربيين هما المعقول Maqul و Mana الشيء الموجود أمام العقل في التفكير، فالأول ترجمه الفارابي عن الكلمة اليونانية Noema والثاني من وضع ابن سينا، ومنه يمكن القول إنّ المصطلحات "Intentio" و "Mana" و "Maqul" و "Noema" مترادفة على نطاق واسع إذ تُستعمل جميعها للدلالة على الأفكار والمفاهيم أو أيّ شيء كائن أمام العقل في

(1) النظرية القصدية في المعنى عند جرايس، ص 01.

(2) عز العرب لحكيم بناني، الظاهرية و فلسفة اللغة تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية، ص 28.

(3) ينظر صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص 169. وينظر محمد شوقي الزين، الفينومينولوجيا وفن

التأويل، ص 02.

التفكير، كما تُرجمت "Intentio" إلى الإنجليزية على أنها "Intention" للدلالة على القصد بمعناه العادي⁽¹⁾.

نُمتَّ أتبع فلاسفة العصور الوسطى "الفارابي" في التفريق بين المقاصد الأولى والمقاصد الثانية، فالمقاصد الأولى تُعنى بالأشياء ولامحها خارج العقل، أمّا المقاصد الثانية فهي المفاهيم التي تتعلّق بالمقاصد الأولى، ثمّ طوّر هؤلاء الفلاسفة نظريات حول ارتباط المقاصد بالأشياء المعنية، و رأوا أنّ المقاصد الثانية تشكّل موضوعات للمنطق، كما استفادوا من نظرية "أرسطو" حول إدراك الشيء من غير استقبال لمادته. فعندما أفكّر في طاولة توجد صورة الطاولة في عقلي، ولكن وجودها في عقلي يختلف عن وجودها في الواقع الخارجي، ففي الطاولة الواقعية، صورة الطاولة لها وجود في الطبيعة، ولكن في فكري عن الطاولة، صورة الطاولة لها وجود قصدي⁽²⁾.

لذلك تُستخدم القصدية للدلالة على توجّه الوعي نحو موضوعه، أو نمط العلاقة التي تربط الوعي بمضمون ظاهرة ما⁽³⁾. وتُعرّف على أنّها قدرة العقل في توجيه ذاته نحو الأشياء وتمثيلها، وهي خاصية مميزة للعقل يتّجه من خلالها إلى الأشياء في العالم الخارجي و يتعلّق بها. وتكون الحالات العقلية قصدية لأنّها تكون حول شيء ما، أو موجّهة نحو شيء ما، وتمثّل شيئاً ما⁽⁴⁾. يقول "سيرل": "القصدية هي تلك الخاصية للكثير من الحالات و الحوادث العقلية التي تتّجه عن طريقها إلى الأشياء وسير الأحوال في العالم أو تدور حولها أو تتعلّق بها"⁽⁵⁾. فتضمّ ظواهر عقلية كثيرة: كالحبّ والأمل والرغبة والقصد و الاعتقاد والإدراك الحسيّ والتذكّر والخوف... وغيرها من الظواهر التي تمثّل أشياء أو حوادث أو مواقف في العالم الخارجي، فعندما أعتقد لأبداً أن أعتقد في شيء ما، وعندما أرغب في فعل أو حدوث شيء ما

(1) ينظر صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص 169.

(2) ينظر نفسه، ص 170.

(3) ينظر محمد شوقي الزين، الفينومينولوجيا وفن التأويل، ص 02.

(4) ينظر صلاح إسماعيل، المرجع السابق، ص 151.

(5) ينظر نفسه، ص 151.

،وهكذا الحال عندما أرى أو أسمع أو أشمّ أو أملّ أو أحب أو أقصد... إذ لكلّ هذه الحالات أو المواقف العقلية تكون منوطة بشيء ما. (1)

القصدية هي خاصية عقلية تعبّر عن توجّه أو تعلق، مهمتها التمثيل العقلي، والعقل لا يتمثّل ما هو واقعي موجود فحسب، بل قد يتمثّل ما سوى ذلك. فيمكن أن نعتقد فيما لا يكون واقعياً، ونرغب فيما لا يوجد... (2).

ويشير "سيرل" إلى وجود خلط بين مصطلح "القصدية" و مصطلحي "القصد Intentionality" بمعناه العادي، و المفهومية Intensionality أو كما سماهما قصدية الدلالة intentionality وقصدية اللفظ intensionality خاصة للناطقين باللغة الإنجليزية إذ تتطابق بطريقة واحدة و تختلفان في حرف واحد (sot) (3). يقول سيرل مشيراً إلى الالتباس السابق: "مفهوم القصدية مصدر لنوعين من الخلط. فأما الأوّل فيتمثّل في وجود إغراء لخلط القصدية Intentionality وتعني قدرة العقل على تمثيل الأشياء وحالات الأشياء في العالم بالمفهومية Intensionality وهي خاصية لجمل معيّنة عن طريقها تخفق الجمل في أنواع معيّنة من الاختبارات بالنسبة للماصدقية extensionality. وأما النوع الثاني من الخلط بالنسبة للمتكلمين بالإنجليزية فهو الافتراض الخاطيء الذي مؤداه أنّ القصدية باعتبارها مصطلحاً فنياً في الفلسفة لها علاقة خاصّة ما بالقصد بالمعنى العادي. والذي فيه على سبيل المثال يقصد المرء الذهاب إلى السينما هذه الليلة." (4)

لكنّ القصدية بالمعنى الفلسفي تختلف عن القصد بالمعنى العادي على الرغم من وجود صلة جوهرية غير فلسفية بينهما، فإذا قصدت الوضوء لإقامة الصلاة أكون قد مثّلت هذا الفعل لنفسه، أي: إنّ القصد حالة تمثيلية و من ثمّ قصدية، وله دور في دراسة أسباب الانفعال باعتباره حالة خاصّة من حالات العقل، ولكنّه كباقي الحالات العقلية

(1) ينظر صلاح إسماعيل، المرجع السابق، ص 151.

(2) ينظر نفسه، ص 151، 152.

(3) ينظر جون ر سيرل، العقل مدخل موجز، ص 141.

(4) صلاح إسماعيل، المرجع السابق، ص 152.

الأخرى(الاعتقاد،الرغبة،الأمل،الأحكام...) مجرد صورة من صور القصدية المتعدّدة. (1)
يقول "سيرل": "القصد بالمعنى العادي هو مجرد صورة واحدة من القصدية بالإضافة إلى
الاعتقاد والرغبة والأمل والخوف، وهلمّ جرّاً"(2).

أمّا عن الفرق بين القصدية و المفهومية يقول "سيرل": "المفهومية هي خاصية لفئة
معينة من الجمل، و العبارات والكائنات اللغوية الأخرى، يُقال إنّ الجملة مفهومية إذا أخفقت
في استيفاء معايير معينة للماصدقية معايير مثل قابلية الاستبدال للتعبيرات المتطابقة
والتعميم الوجودي"(3). ولعلّ هذا القول يحتاج إلى إمطة اللثام عن مصطلحين اثنين حتّى
يُدرک مقصوده، وهما: قابلية الاستبدال للتعبيرات المتطابقة الذي مفاده "إذا كان الشيء له
اسمان(ق)و(ك)،وتقول شيئاً صادقاً عنه مستعملاً (ق) فإنّك لا تستطيع أن تحوّل هذا
الصدق إلى كذب باستبدال (ك)ب(ق)".(4) بمعنى أنّ العنصرين معاً يعودان على نفس
المرجع،ولذلك فاستبدال أحدهما مكان الآخر لا يؤدي إلى صدق أو كذب الجملة التي
يظهران فيها ويسمى هذا المبدأ أيضاً مبدأ الاستبدال مع الاحتفاظ بقيمة الصدق. (5)
أمّا مبدأ التعميم الوجودي فمؤداه أننا نستطيع الاستدلال على وجود شيء من العبارة المتعلقة
به مثل:

-ألف نجيب محفوظ رواية "ميرمار".

نستطيع من خلالها الاستدلال على العبارة:

-يوجد شخص ألف رواية "ميرمار" هو نجيب محفوظ.

فإذا كانت العبارة الأولى صادقة فإنّ العبارة الثانية صادقة أيضاً. (6)

(1) ينظر المرجع السابق،ص 153.

(2) نفسه،ص 153.

(3) نفسه،ص 154.

(4) نفسه،ص 154.

(5) ينظر جون ر سيرل، العقل مدخل موجز،ص 141.

(6) ينظر المرجع السابق،ص 141.

ومما سبق يمكن القول إن المفهوم هو مجموع الصفات التي تكفي لتعريف لفظ ما أو تحديد معنى كلي، ويكون السياق اللغوي أو المنطقي مفهوما إذا أخفق أحد المبدئين السابقين أو هما معاً في التطبيق عليه تطبيقاً صادقاً. ولكن إذا كانت المفهومية على هذا النحو فما علاقتها بالقصدية؟ لو طبقنا المفهومية على جمل حول الاعتقادات لوجدنا أن مبدأ استبدال الحدود المشتركة في الإشارة يخفق والسبب في ذلك أنه لا يعتمد فقط على ما نعتقد (الشيء الذي يمثله الشخص المعتقد)، بل؟ أيضاً على الطريقة التي يُمثّل بها الشيء المعتقد فيه. كالشخص الذي يعتقد ويمثّل أحمد شوقي على أنه أحمد شوقي وليس أمير الشعراء، ولو طبقنا مبدأ التعميم الوجودي على الجمل ذاتها (جمل الاعتقاد) لأخفق نتيجة للحقيقة القائلة: إن التمثيلات يمكن أن تمثل أشياء لا توجد، والتفكير فيما لا يوجد أحد السمات المعروفة للقصدية. وبهذا تكون المفهومية نتيجة لقصدية الاعتقادات ذاتها. (1)

ظلّ مصطلح القصدية مغموراً حتى أحيي لأول مرة على يد الفيلسوف "فرانز برنتانو" Franz Brentano (1838-1917) في كتابه "علم النفس من وجهة نظر تجريبية" عام 1874 الذي يعدّ مصدر التفكير الفلسفي في العقل والقصدية في الفكر الأوربي المعاصر، كما تُعتبر القصدية من أشهر نظرياته على الإطلاق (2). حيث أورد في هذا الكتاب ففرتين مشهورتين لطالما اقتُبستا في دراسات فلسفة العقل الحالية وسأوردهما لأهميتهما على الرّغم من طولهما: "كلّ ظاهرة عقلية توصف بما سمّاه المدرسيون في العصور الوسطى الوجود في القصد (أو العقل) للموضوع... وما يجوز أن نسمّيه.. إشارة إلى مضمون، واتجاه نحو موضوع أو الموضوعية الباطنية. وكلّ ظاهرة تتضمّن شيئاً ما بوصفه موضوعاً داخلها، برغم أنها لا تعمل كلّها هكذا بنفس الطريقة. وفي التمثيل هناك شيء يتمّ تمثيله، وفي الحكم هناك شيء يتمّ إثباته؟ أو إنكاره، وفي الحبّ محبوب، وفي الكراهية مكروه، وفي الرغبة مرغوب وهلمّ جرا. وهذا الوجود في القصد هو سمة تُميّز الظواهر العقلية على وجه

(1) ينظر صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص154.157.158 .

(2) ينظر نفسه، ص171 و ينظر عز العرب لحكيم بناني، الظاهراتية وفلسفة اللغة تطور مباحث الدلالة في الفلسفة

النمساوية، ص09 .

الحصر. ولا تُظهر الظواهر الفيزيائية أيّ شيء من هذا القبيل. ونستطيع إذن أن نعرّف الظواهر العقلية بالقول إنّها تلك التي تتضمّن داخلها موضوعاً على نحو قصدي.⁽¹⁾

انتشرت أفكار "برنتانو" على الرغم من الأوضاع السيئة التي عاناها، ومثّل بفكره موقفاً وسطاً بين اتجاهين فلسفيين تقليديين سائدين في الفلسفة الغربية هما: الفلسفة الأوربية باستثناء بريطانيا، والفلسفة التحليلية السائدة في البلدان الناطقة بالإنجليزية. ففي الفلسفة الأوربية نجد الفلسفة الظاهرانية أو الفينومينولوجيا التي ارتقى بها "إدموند هوسرل" Edmoond Hausserl (1859-1938) إلى درجة النسقية و التنظير هي تطوير لأفكار "برنتانو" عن القصدية، وفي الفلسفة التحليلية نجد أنّ القاسم المشترك بينها وبين نظيرتها في أوربا هي السمة القصدية للأفعال العقلية مع اختلاف في التطبيق والتفسير.⁽²⁾

واتخذ مفهوم القصدية منذ ذلك الحين معنيين اثنين سارا في اتجاهين متباينين مع أسبقية أحدهما عن الآخر واستفادة ثانيهما من الأوّل. ونعني بهما: ظاهراتية "هوسرل"، وقصدية "سيرل" حول الأفعال الكلامية.

يجمع الباحثون على أنّ المدرسة الظاهراتية في ضوء أعمال "هوسرل" من أهمّ اللحظات التي شهدتها تطوّر فلسفة "برنتانو"، ويعتبرون أنّ الاتجاه السيكلوجي الذي بلوره يبنّي على منظور فلسفي هو في العمق امتداد لسيكلوجية المقاصد التي بدأها أستاذه "عندما رأى أنّ ماهية الوعي كامنة في كونه دائماً وعياً لشيء، في كونه دائماً عنياً لشيء"⁽³⁾ وظهر ما يُعرف في الفلسفة بالفينومينولوجيا la phenomenologie.

يرجع أوّل استعمال للفظه فينومينولوجيا إلى "كان.ي.ه. لاميرت" في ألمانيا (1764)، ثمّ استعملها "كانط" kant (1786)، ومن بعده "هيجل" Hegel (1807) ورينوفيه

(1) صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص 173.

(2) ينظر عز العرب لحكيم بناني، الظاهراتية وفلسفة اللغة تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية، ص 09. وينظر أنطوان خوري، حول مقومات المنهج الفينومينولوجي، ص 37. وينظر صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص 172.

(3) أنطوان خوري، حول مقومات المنهج الفينومينولوجي، ص 37

(1840)renvié و"وليم هاملتون" (1860) w. Hamel ton، و"إميل" (1869)Email، و"إدوارفون هارتمان" (1879)E.F.Haretman وغيرهم. وكل واحد من هؤلاء الفلاسفة استعملها بمعنى خاص ومختلف⁽¹⁾. لكن "إدموند هوسرل" هو أول من استعملها للدلالة على منهج فكري واضح المعالم، فاستخدمها أولاً في علم النفس لتدل على مجموعة الظواهر النفسية (الرغبة، الإدراك، الإحساس...) ومظاهر الوعي، وتقوم بملاحظة ووصف الظاهرة لأجل تحليلها واستنباط خصائصها وفهمها، ثم انتقل استعمال الفينومينولوجيا إلى الفلسفة لتعنى في إطارها الفلسفي بمحاولة معالجة مشكل فهم الوجود وذلك بتحديد بنية الظواهر وشروطها العامة، أو بمعنى أدق مشكل الظهور أو الانبثاق لأي ظاهرة كانت في اتصالها اتصالاً مباشراً بالوعي، وتفهم الفينومينولوجيا الوعي بوصفه الموضوع الذي يتم فيه كل أنواع تكوين وإنشاء المعاني... وهو الحقيقة المبدئية أو المبدأ الذي يكتسب بفضل أي موجود أو موضوع كل ما له من معنى أو قيمة بالقياس إلينا، هو مركز كل وجود. فكل وجود حقيقي هو وجود في الوعي.⁽²⁾ وكل ظاهرة تثير انتباه الوعي تحاول الفينومينولوجيا معالجة أول التقاء بينهما، بحيث لا تبقى في مستوى الانفعالات السيكلوجية، بل تنتقل إلى عالم الماهيات قصد رصد ماهية الظاهرة التي تتجلى للوعي⁽³⁾،

"و الماهية في أشمل تعريف لها هي تركيبات الظواهر الجوهرية الثابتة وغير القابلة للتغير، هي العنصر الثابت الذي يظل باقياً في وجه الكثرة اللامتناهية من الخبرات الفردية، هي العنصر "معنى" أو "دلالة" أو "صورة" الشيء التي تظل قائمة في الذهن بملامح ثابتة مهما تتوعدت الخبرات المتعلقة بها"⁽⁴⁾. وكلما كثرت الخبرات إلا زادت إدراكاً لهذه

(1) ينظر نفسه، ص30.

(2) مجدي عرفة، الفينومينولوجيا والبحث في الإنسان، ص04.

(3) ينظر أنطوان خوري، المرجع السابق، ص30. وينظر تعريف الفينومينولوجيا ومنهجها الوصفي، ص01. وينظر جواد الزيدي، ظاهراتية هوسرل وتأسيس علم كلي يقيني، ص01. وينظر محمد شوقي الزين، الفينومينولوجيا وفن التأويل، ص01.

(4) مجدي عرفة، الفينومينولوجيا والبحث في الإنسان، ص06.

الماهية. فوظيفة الفينومينولوجيا إذن هي "وصف عملية الإدراك فقط وتحليل الشعور لاكتشاف الماهيات الكلية الكامنة فيه التي تقوم عليها كل معرفتنا وعلومنا و حيث تصبح الفينومينولوجيا حينئذ علماً كلياً شاملاً وأساساً ماهوياً يقينياً لكل العلوم الأخرى".⁽¹⁾ وهنا يمكن أن يستوقفنا تساؤل مهم هو: ما الفرق بين علم النفس والفينومينولوجيا مادام كل منهما يُعالج موضوع الوعي؟.

إنّ علم النفس يهتم بالوعي التجريبي أي بالوعي في الموقف التجريبي، بصفته كائناً داخل نظام الطبيعة، بينما تهتمّ الفينومينولوجيا بالوعي الخالص حيث أنّ الأول له خلفية سيكولوجية حسية، أمّا الثاني فله خلفية سيكولوجية نظرية فلسفية.⁽²⁾ ويمكن أن نميّز بين ثلاثة اتجاهات في الفينومينولوجيا هي:

1- الفينومينولوجيا النقدية مع "كانط": التي تبحث في الشروط الممكنة للموضوعية تؤطرها بنية الذات.

2- فينومينولوجيا المظهر عند "هيجل": التي تعالج مراتب ظهور الكائن في معارضته مع الوعي وصولاً إلى المعرفة المطلقة.

3- فينومينولوجيا التأسيس: التي تبحث عن قاعدة تتأسس بموجبها أو ترى الوجود على إثرها كلّ ظاهرة معيّنة. فإشكالية الفينومينولوجيا تكمن في النشوء، النشوء الذي يجعل من ظاهرة ذات ماهية قابلة لتلقي المعنى الذي يضيفه الوعي عليها في أول لقاء له بها، فالظواهر تتميز عن بعضها البعض وإن تشابهت في المادة المكوّنة لها، والاختلاف بين صور الظواهر هو محلّ الاشكال الذي طرحته الفينومينولوجيا؛ أي كيف يمكن أن نحكم بالاختلاف بين ظاهرة وأخرى، أو بمعنى أدق: ماذا يعني أن نضفي المعنى على الظواهر حتى يمكننا الإقرار بالاختلاف الكائن بينها؟⁽³⁾

(1) تعريف الفينومينولوجيا ومنهجها الوصفي، ص 06.

(2) ينظر عز العرب لحكيم بناني، الظاهراتية وفلسفة اللغة تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية، ص 09. وينظر محمد

شوقي الزين، الفينومينولوجيا وفن التأويل، ص 01.

(3) ينظر محمد شوقي الزين، المرجع السابق، ص 01.

وللوصول إلى إجابة عن هذا التساؤل اللغز أوجد "إدموند هوسرل" أهم مفهوم تستند إليه فلسفته الظاهرانية وهو "مفهوم القصدية أو الطابع القصدي للوعي"، الذي يعدّ مفتاح الفينومينولوجيا لفهم العلاقة بين الوعي والوجود بموضوعاته أو موجوداته. (1)

يبدو القصد بالمفهوم الفينومينولوجي لأوّل وهلة ضرباً من الفعل الإرادي، ولكنه يستخدم في الفينومينولوجيا استخداماً اصطلاحياً بمعنى أقرب إلى الإحالة *référence*، الإحالة إلى شيء ما أو إلى موضوع ما، ولا يمكن أن نسمّي الوعي وعياً إلاّ بإحالته إلى شيء أو موضوع معيّن، كما لا يمكن وصف أفعال الوعي بأنّها واعية إلاّ باندماجها بموضوعات (2)

"فلا يوجد فكر دون موضوع الفكر ولا الأنا المفكّر دون الموضوع المفكّر فيه." (3) وبذلك تكون القصدية "علاقة إحالة متبادلة بين الوعي أو أفعال الوعي وموضوعات الوجود الخارجي... وهذه العلاقة هي ما يعطي الوعي صفاته الأساسية." (4) يقول "هوسرل" عن هذه العلاقة "في كلّ الخبرات النفسية الصافية، في إدراك شيء، في الحكم بشأن شيء... في التمتع بشيء... في الأمل في شيء... فإنّ هناك في صلب المسألة وجود يتمّ التوجّه نحوه. إنّ الخبرات قصدية، وهذا الوجود الموجّه نحوه ليس متّصلاً بالخبرة في شكل مجرد إضافة فقط، أو بشكل مؤقت وعرضي، كما لو أنّ الخبرات يمكن أن تصبح على ما هي عليه دون العلاقة القصدية" (5) أي أنّ العلاقة بين الموضوعات والوعي ليست علاقة انفصال بحيث توجد الموضوعات مستقلة عن الوعي، بل علاقة معية وربط مباشر بين الذات الواعية أو العارفة والموضوع المعروف، فتحقق القصدية بذلك توحيداً بين ما هو "ذاتي" وما هو "موضوعي" (6)، وتتأسس هذه العلاقة عند "هوسرل" من خلال سلسلة التجارب التي مرّت بها الذات العارفة نتيجة الشعور بموضوع معيّن. يقول "هوسرل": "إنّ الشعور بشيء لا يعني أن

(1) ينظر مجدي عرفة، الفينومينولوجيا والبحث في الإنسان، ص 05.

(2) ينظر نفسه، ص 05.

(3) محمد شوقي الزين. الفينومينولوجيا وفن التأويل، ص 02.

(4) مجدي عرفة. المرجع السابق، ص 05.

(5) نفسه، ص 05.

(6) ينظر مجدي عرفة، المرجع السابق، ص 05.

نفرغ الشعور من هذا الشيء بل أن نجعله يتّجه إليه حيث أنّ كلّ الظواهر لها تكوينها القصدية الذي يوجّه الإدراك نحوها تلقائياً⁽¹⁾.

"غير أنّه من الضروري تجريد الوعي من أيّة تصورات قبلية سواء كانت حسية أو فلسفية"⁽²⁾، لذلك يرى "هوسرل" أنّ بإمكاننا تأسيس معرفة يقينية إذا فقط استبعدنا ما لا نستطيع أن نعيه بشكل مباشر، وكلّ ما هو خارج عن إطار خبرتنا الملموسة، وأن نختزل العالم الخارجي إلى ما يمكن أن يحتويه وعينا، وهذا ما يطلق عليه "هوسرل" اسم "الاختزال الظاهراتي" الذي يستبعد كلّ ما لا يحيط به الوعي مباشرة⁽³⁾ ويقوم بردّ العالم الخارجي في صورته الطبيعية إلى الذات الواعية أو الأنا التي تمثّل الشعور، وهذا الردّ نوعان:

ردّ ماهوي تُستخلص فيه ماهية الأشياء كلّية مع إهمال الأحداث الجزئية والمادية لها، وردّ متعالٍ نضع فيه الأشياء بين قوسين إلى حين فحص ماهيتها وتحديد معانيها ثمّ الحكم عليها من قبل الأنا. (4)

تسعى الفينومينولوجيا إذن إلى البحث في معنوية (signifier) الظواهر، وهذا المعنى الذي يعطيه الوعي لأيّ ظاهرة عند التصادم معها، ليس نتيجة حدوس أو تخمينات يُكوّنّها حول هذه الظاهرة بل هو نتاج إدراك سابق لها، لأنّ المنهج الفينومينولوجي لا يبدأ بالحدس وإنّما يقود المنهج كلّه إليه. والإدراك هو مجموع الدلالات التي يضيفها الوعي على الظاهرة، أو صياغة صورة (forme) لظاهرة ما بعدما كانت غامضة الحدود و المعالم. وبهذه الطريقة تكتسب الظواهر ماهيات تُعبّر عن خصوصياتها وتميّزها⁽⁵⁾. "ومراحل الصياغة والدلالة هي مراتب الالتقاء بين الوعي والأشياء الكائنة خارجه"⁽⁶⁾.

(1) عبد القادر بوعرفة، المنهج الفينومينولوجي الحقيقة والأبعاد، ص 04.

(2) جواد الزيدي، ظاهراتية هوسرل وتأسيس علم كلي يقيني، ص 01.

(3) ينظر تعريف الفينومينولوجيا ومنهجها الوصفي، ص 01.

(4) ينظر جواد الزيدي، ظاهراتية هوسرل وتأسيس علم كلي يقيني، ص 01.

(5) ينظر محمد شوقي الزين، الفينومينولوجيا وفن التأويل، ص 02. وينظر مجدي عرفة، الفينومينولوجيا والبحث في

الإنسان، ص 02

(6) محمد شوقي الزين، المرجع السابق، ص 02.

وقد ميّز "هوسرل" في تجربة الوعي أو داخل بنية الفعل القصدية بين جانبيين رئيسيين:
 الجانب الذاتي أو ما يسمّيه "هوسرل" "نوتزيس Noesis"، والجانب الموضوعي وهو ما
 يسمّيه "نوتيمة Noema" وعربّهما د. أنطوان ج. خوري بالنواط والنماط على
 التوالي.⁽¹⁾ فنوتزيس هو " فعل الأنا من حيث حضوره الحيّ الفعّال في عملية الوعي والإدراك.
 هنا الأنا يأخذ ويعطي في تكامل قصدي يتقوّم فيه الموضوعات المعنية بصفقتها معنى
 موضوعي أو معنى قصدي يتقوّم في كمون الوعي " (2).

أمّا النماط (النوتيمات) فهو "هذا المعنى الموضوعي ، هذا الموضوع المعنى المتقوّم
 في نواطية العني (الوعي) كمنتوجة موضوعية لهذا الفعل ... وتتشترك في كينونته القصدية
 ولا تكون بمعزل عنه " (3).

إنّ التداخل والتكامل بين هذين الجانبين؛ أي بين أنحاء الوعي من جهة (أفعال
 الإدراك، التوقّع، التذكّر، الحبّ ...)، وبين موضوعاته من جهة أخرى (المدركات،
 المتذكرات، المتوقّعات...)، هو الذي يُعطي هذه الموضوعات معناها⁽⁴⁾ " فالمعنى
 الموضوعي القصدية هو من عطاء الذات ومن وضعها بالمعنى الأصلي لهذه الكلمة " (5)
 من هنا يتبيّن أن الظاهراتية حاولت التوفيق بين الجانبين المذكورين أعلاه، وركزت
 بشكل خاصّ وواضح على علاقة الذات بالموضوع وطبيعة هذه العلاقة التي جعلتها
 ديناميكية متحركة، في سيرورة مستمرة من مفهوم التماثل إلى مفهوم عدم التماثل، فالواقع
 متغيّر ويتمظهر في أشكال عديدة، والذات تقوم بعملية إنكار ونفي مستمرين لمفاهيمها عن
 العالم، وبالتالي فإنّ دور الذات أو فاعليتها يتمثل في نقد تصوراتها عن الموضوع ذاته
 فيتخلّص الفكر بذلك من وهم إدراك الواقع بكونه كلياً؛ أي أنّ فعل التفكير وموضوعه

(1) ينظر أنطوان ج خوري ،حول مقومات المنهج الفينومينولوجي، ص 38 .

(2) نفسه، ص 38 .

(3) نفسه، ص 38 .

(4) ينظر نفسه ،ص 38 .

(5) نفسه ، ص 38.

متصلان ويعتمد كلُّ منهما على الآخر، فالمعنى لديه موضوعي، ولكنَّ هَـ ليس موضوعياً لدرجة تتحدد من خلالها دلالات المفردات، ولا موضوعية المحسوسات والأشياء، لأن موضوعيته تعتمد على مركزية الذات العارفة باعتبارها الوعي الذي تنمُّ عبره المعرفة ويتبلور به المعنى، وبذلك يكون المعنى نابعاً من الذات كمصدر وأصل له . (1)

وارتباط الجانب الذاتي بالموضوعي في أفعال الوعي له آفاق أربعة عند "هوسرل" هي

:

- الأفق الداخلي.
- الأفق الخارجي.
- الأفق الزمّني.
- الأفق البيّنذاتي .

إنَّ "الأفق" مفهومٌ نشأ من صلب الفينومينولوجيا على يد "هوسرل" من أجل توضيح بنية الوعي القصدية، فكل فعل يقوم به الوعي يتصف بتغيّره المستمر سواء من ناحية ترابطه بالوعي أو من ناحية المراحل المختلفة لانسيابه بأفق متغير، أفق قصدي لإمكانيات الإحالة، وهذه الإحالة هي إحالة على إمكانيات خاصة بهذا الأفق، فكل إدراك لموضوع ما يكون إدراكاً حسيّاً فعليّاً لجوانب هذا الموضوع ويحيل ذلك بدوره على جوانب غير مدركة فعلياً فيه، على نحو التوقع؛ أي أن تلك الجوانب نتوقع قدومها العياني توقعاً لا عيانياً⁽²⁾. إن الأفق هو الجوانب التي لا أراها، وكلُّ جانب من الجوانب التي لا أراها (لم أراها بعد) أفقٌ يحتوي على إمكانيات لا متناهية، وكل جانب أنتقل إلى إدراكه الفعلي يشكل تحقيقاً عيانياً لما كان حتّى هذه اللحظة مجرد إمكانية إدراكية مرتسمة على نحو قصدي في أفقها الخاص⁽³⁾.

(1) ينظر جواد الزبيدي، ظاهراتية هوسرل وتأسيس علم كلي يقيني، ص 02 .

(2) ينظر أنطوان ج خوري، حول مقومات المنهج الفينومينولوجي، ص 39 .

(3) ينظر أنطوان ج خوري المرجع السابق، ص 40.

وبالرغم من ذلك فكل موضوع لا يتم إدراكه بشكل تقسيطي ولا يكون حصيلة تركيب الجوانب المختلفة في قالب استنتاجي، بل إنَّ الإدراك كسائر أفعال الوعي بحيث تكون موضوعية الموضوع أوَّل ما يُدرك في الإدراك، ثم يُتوسَّع في إدراكه بإدراكات تركيبية لاحقة.

(1)

ولنعد الآن إلى الآفاق الأربعة المذكورة سابقا والتي تدخل في ما هوية الإدراك والوعي بصفته فعلا قسديا.

1-الآفاق الداخلي: اتخذ "أنطوان خوري" جريدة ملقاة على طاولة ما مثالا لتوضيح هذا الأفق، فالجريدة في أوَّل رؤية تظهر أنها تشغل حيزا على هذه الطاولة، لكن ليس بالإمكان إدراكها كلية مرّة واحدة، بل إنَّ إدراكي لبعض جهاتها يُحيلني إلى جهات أخرى منها لا أراها من موقعي الحالي، لكنها تتمثل أمامي كأفق من الإمكانيات، وكلّما غيّرت موقعي تمثلت أمامي آفاق أخرى من إمكانيات إدراك هذه الجريدة، وقد يكون شكل هذه الجريدة، أو ملمسها أو رائحتها أفقا لإدراكها.

وهذه الصفات يتنوع ويتكيف إدراكي لها، وكذلك اهتمامي ونظرتي وتركيزي عليها بتغيُّر موقعي منها، ومهما حاولت تغيير هذا الموقع فلن يتسنى لي إدراكها على نحو استنفادي لأن لكل موضوع آفاقا لا متناهية من الإمكانيات .

وهذا يُعتبر في نظر "هوسرل" مؤشرا على تغلُّب الموضوع على كلِّ إدراك، وعلى استحالة انحلاله نهائيا في سلسلة من الإدراكات المختلفة، ممَّا يعكس مفارقة الموضوع لكلِّ وعي منظوري وبالتالي فكلُّ واقع متحقق وكل حقيقة واقعية مفارقة للوعي على هذا النحو اللامتناهي . (2)

2-الآفاق الخارجي: إنَّ من طبيعة الأمور أن يُحيل الدَّاخل على الخارج والخارج على الدَّاخل، وذلك مرده إلى انبثاق كلِّ منهما من الآخر على صعيد المعنى .

(1) ينظر نفسه، ص40.

(2) ينظر أنطوان ج خوري، المرجع السابق، ص40.

إنَّ كلَّ ما يُرى في هذه الجريدة يشكل أمامًا بالنسبة للنظر بصفته مرئيا ،وبما أنَّه ليس فيها شيء مما لا يُرى فيمكن اعتبار أفقها الداخلي أفقاً أمامياً، وهذا لا يعني أن لها أفقاً أمامياً وآخر خلفياً، بل إنَّ الأفق الخلفي يصبح اسماً آخر لأفقها الخارجي من منظور فينومينولوجي .

إنَّ كلَّ ما هو خلف شيء هو خارجه وليس كلُّ ما هو خارجه يكون خلفه، وفي النظرة الفينومينولوجية كل ما هو خارج الشيء يُساهم في تشكُّل أفقها الخلفيته، ومن هنا فإن الأفق الخلفي لهذه الجريدة يكمن في أن لها موقعا خاصا بها في هذا العالم ،فالجريدة ملقاة على الطاولة ،والطاولة موجودة في غرفة، والغرفة داخل بيت،والبيت جزء من طابق لعماره ،والعمارة في الشارع، والشارع جزء من مدينة..... وهكذا.

وفي نهاية الأمر لن تظهر هذه الجريدة كمجرد جزء من هذا العالم ،بل تصبح الوجه الأمامي له، فيتراجع العالم من جراء ذلك مشكلا خلفية لها ،وأفقا من آفاقها،أفقها الخلفي أو الخارجي بتعبير "هوسرل". (1)

3-الأفق الزمني : إن التفكير في زمنية الجريدة وهي ملقاة على الطاولة يُدخل أبعادا مكانية وزمنية في صلب ماهيتها الفينومينولوجية ،وسوف تبقى هذه الجريدة كذلك ما لم تُغيّر قوة خارجية موقعها ،وما حدث، وكل ما سيحدث لها سوف لن يخرج عن إطار الزمن بصفته تتمتع بموقع زمني ومكاني، ولكن هناك شيء يضاف إلى زمنية هذه الجريدة فهي قبل أن تلقى على هذه الطاولة قد تم شراؤها صباحا من بائع ما ،ويمكن أن يكون قراها قارئ أو أكثر،ومهما يكن من أمر ما حدث وما سيحدث لها بعد الآن فالأكيد أن لها موقعا زمنيا محددًا في أفق معين يلتفت إلى الماضي،وأفق آخر يُطل على المستقبل، ثم كيف تُفهم الجريدة كجريدة إن لم تُفهم علاقتها الماهوية بالزمن ،وإن لم تُدخل الزمنية في صلب ماهيتها الفينومينولوجية؟

(1) ينظر نفسه، ص41.

إنّ هذه الجريدة دورية أسبوعية أو شهرية أو سنوية ... وهذا الدوران قبل أن يكون من صلب ماهيتها كجريدة ، فالزمن يدخل في صلب ماهيته كدوران ، وحتى الأخبار التي تحملها هذه الجريدة تزيد في إدراكها مادامت لها آفاق زمنية.

إنّ لكل موضوع من موضوعات الوعي والإدراك طابعا زمنيا خاصا به باعتباره تضافيا نواتيا - نماطيا في قصدية الوعي ، له ماضيه الخاص ومستقبله الخاص يحملهما عبر تاريخ كينونته القصدية . (1)

4- الأفق البيئذاتي: في الأفق الزمني أشرت إلى أن هذه الجريدة تمّ شراؤها صباحا من بائع ما، ولو أنني واصلت التحدث عن صنعها وطبعها وتحريرها وتوزيعها لوجدت نفسي إزاء أناس آخرين كُثُر لا تربطني بهم أدنى علاقة، وبذلك يتكون الأفق البيئذاتي لهذه الجريدة .

إن هذه الجريدة حصيلة مجهودات آخرين غيري اشتركوا في صنعها ، كما أنني قرأت تحت كل خبر فيها اسما لأحد صانعيها ، الذين يتحمّلون مسؤولية عملهم ومسؤولية عمل من لا تظهر أسماؤهم ممن ساهموا في وجودها ، إضافة إلى أنّها موجهة إلى جمهور عريض ، أنا أحد أفرادها وديمومتها أو انقطاعها متوقفان على ديمومته أو انقطاعه، ثم إن هذه الجريدة تتميز بوجهة سياسية واجتماعية وثقافية معينة، تعبر عن آراء ومواقف ومشاعر مشتركة بين كثير من القراء ، وإن تتبعنا نشوءها إلى اليوم نجدها قد صنعت لنفسها تاريخا خاصا، وموقعا في صلب الحياة العامة ، وكان لها دور في تشكيل الرأي العام للبلد وتوجيه سياسته ، كل هذه المقومات من كلمات وصور ومناهج استقصاء المعلومات هي حصيلة مجهودات جماعية بيئذاتية وتاريخية.

من خلال هذه الجريدة وأفقها البيئذاتي أجديني على صلة بآخرين يحاولون الاتصال بي عن طريقها ، وتبليغي رسالة ما تساعدني على تكوين رأي معين واتخاذ موقف محدد، وما يتكون عندي من رأي يحاول الرد الفينومينولوجي تحويله إلى رؤية أصلية (قناعاتي وبيئياتي)

(1) ينظر أنطوان ج خوري، المرجع السابق، ص 42.

، فالرأي نتاج جماعي وملك مشاع حيث يمكنني أن أتبنى الرأي الذي أريد أو أستبدل رأيا برأي آخر آمنت به طويلا ،أمّا الرؤية فهي ملك خاص وعيان بديهي غايته ليس أدلجة الأفكار بل التحقق من جذورها عيانيا ،أي شخصيا و فرديا. (1)

من خلال كل هذه النقاط المذكورة سلفا يتبين لي أن هذه الجريدة ليست مجرد بنية تركيبية خاصة بي وبأفعالي القصدية ،بل إنها كائن يتقوّم، في وعيي ويظهر لي عيانيا من خلال آفاقه المختلفة كموجود بينذاتي بوسع أي امرئ الحصول عليه أو الوصول إليه بصفته أحد موضوعات هذا العالم (2).

في موضع سابق أشرت إلى أنّ الفلسفة الأوربية قد اهتمت بقصدية الأفعال العقلية من خلال المنهج الفينومينولوجي بطريقة تختلف في التفسير و التطبيق عن نظيرتها في الفلسفة التحليلية، التي اهتمت بالقصدية في تفسير المعنى بالنظر إلى مقاصد المتكلمين وغاياتهم من التواصل.وأشهر من طوّر هذه النظرية ووضع لها جهازا مفاهيميا خاصا بعد "غرايس" و "أوستين" هو الفيلسوف التحليلي "جون روجرز سيرل" john.r.searle الذي ربط قصدية الأفعال العقلية بقصدية الأفعال الكلامية.

ورغم اعتراف جميع الفلاسفة المعاصرين بأنّ "برنتانو" هو أول من أحيا مفهوم القصدية و صاغه صياغة نظرية كاملة. إلا أنّهم يؤكدون أيضا أنّ دعواه في ذلك ليست صحيحة تمام الصّحة، فبرنتانو يقرّ أنّ الظواهر العقلية هي وحدها التي تُظهر القصدية، ولكنّ "سيرل" في كتابه "القصدية 1983" يخالفه في ذلك من غير إشارة صريحة إلى أنّه ينقده. (3) يقول "سيرل": "بعض الحالات والحوادث العقلية، و ليس جميعها تملك قصدية. فالاعتقادات والمخاوف والأمال و الرغبات قصدية. و لكن هناك صورة من العصبية والابتهاج والقلق

(1) اينظر أنطوان ج خوري، المرجع السابق، ص 43.42.

(2) اينظر نفسه، ص 43 .

(3) ينظر صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص 193.

غير الموجّه لا تكون قصدية...فاعتقاداتي و رغباتي لا بدّ من أن تكون دائماً حول شيء ما،
و لكنّ عصبيتي و قلقي لا يكون بهذه الطريقة حول شيء ما".(1)

"فسيرل" بهذا يؤكد أن ليست كلّ الظواهر العقلية تُظهر القصدية كقصدية الكلمات
والصور و الرسوم البيانية...، و في الظواهر العقلية نفسها، ما كان منها موجّهاً فهو ذا
قصدية وما لم يكن موجّهاً فلا يملك قصدية أبداً. (2)

أوضح "سيرل" الاختلاف بين التقليد التحليلي والأوربي (وبالتالي بينه وبين هوسرل
وغيره) في تفسير القصدية بقوله: "إنّ مشروعني في تحليل القصدية مختلف كليّة عن مشروع
هوسرل وهيدجر...و الرأي عندي أنّ هوسرل و هيدجر من الإبستيمولوجيين التقليديين الذين
اهتموا بالمشروع الأساسي: حاول هوسرل أن يعثر على شروط للمعرفة واليقين. و حاول
هيدجر أن يعثر على شروط للمعقولية، و يستعملان معاً مناهج الفينومينولوجيا. و في
نظرتي القصدية لا توجد عندي هذه الأهداف ولا تلك المناهج. وإنّما أنا مشغول بمجموعة
كبيرة من المشروعات، يمكن التفكير في واحد منها بشكل معقول على أنّه تحليلي منطقي
بالمعنى الذي يمثّله رسل وتارسكي وفريجه وأوستين وعملي المبكر في أفعال
الكلام".(3) فمنهج "سيرل" يعتمد على تحليل القصدية التي لا تمثّل عنده إلا معلماً واحداً من
معالم رحلته في البحث اللغوي و في فلسفة اللّغة الذي بدأه بكتاب "أفعال الكلام" و المشكلة
عنده ليست: كيف تكون المعرفة ممكنة؟، وما الذي يمكن أن نعرفه؟ وإنّما: كيف نحلّل العقل
؟ و كيف نفهم الوعي و القصدية ؟ هل ترتبط قصدية العقل بقصدية اللّغة؟ وأيّهما أسبق؟
وكيف نمثّل الأشياء باستعمال الكلمات والجمل؟(4)

فضّل "سيرل" مصطلح " التمثيل" عن مصطلح "القصدية"، وقسم القصدية إلى :

باطنية ومشتقة. و المقصود بالتمثيلات . كما صرّح "سيرل" . أنّ الكائنات البشرية تملك

(1) نفسه ، ص194.

(2) ينظر نفسه، ص193، 197.

(3) نفسه، ص184.

(4) ينظر صلاح إسماعيل، المرجع السابق، ص41.42.57.166.

مجموعة متنوّعة من الطرق المترابطة لتقريب ملامح العالم و تمثيلها لذواتها وتتضمن هذه الطرق الإدراك الحسي و التفكير و اللّغة والاعتقادات و الرغبات بالإضافة إلى الصور و الخرائط و الرسوم البيانية و نحو ذلك. و سوف أسمي هذه الطرق بشكل عامّ "التمثيلات". و ملمح التمثيلات المحدّدة هكذا هو أنّها جميعاً ذات قصدية، قصدية باطنية، كما هو الحال في الاعتقادات والإدراكات الحسيّة، و قصدية مشتقة كما هو الحال في الخرائط والجمل⁽¹⁾

فالقصدية الباطنية (الأصلية) هي التي لا تخضع لملاحظ خارجي كالرغبات والاعتقادات... فهي تمثيلات عقلية خاضعة لذواتنا ومستقلّة عن الملاحظ، أمّا القصدية المشتقة فهي المعتمدة على الملاحظ مثل: قصدية اللّغة التي تعتمد على مجموع مستعمليها المالكين للمعنى ذاته الذي تملكه هذه اللّغة و تمثّله ، فالعقول وحدها هي التي تملك قصدية أصلية وباقي الحالات الأخرى كاللّغة تملك قصدية مشتقة لأنّها من غير عقل، ولذلك يعتبر "سيرل" أنّ التمثيل العقلي هو الصورة الأساسية من التمثيل ، ومنه نشقّ التمثيل اللّغوي فالأصوات والعلامات تشير إلى الأشياء والحوادث لانّ العقل يفرض قصدية عليها.⁽²⁾ وفي ذلك يقول: " المعنى اللّغوي صورة حقيقيّة من القصدية، و لكنّه ليس قصدية باطنية، وإنّما قصدية مشتقة من القصدية الباطنية لمستعملي اللّغة".⁽³⁾

والقصدية عند "سيرل" تتطلّب الوعي، يقول: " إنّنا لا نفهم القصدية إلّا في حدود الوعي".⁽⁴⁾ فالعلاقة الجوهرية بين القصدية والوعي هي أنّنا لا نفهمها إلّا في حدوده ، ولكن ليست كلّ الحالات الواعية قصدية و لا كلّ الحالات القصدية واعية ، فالقلق والفرح الغير قصدي (الغير موجّه) حالات عقلية واعية و غير قصدية، في حين أنّ الاعتقادات والرغبات والآمال حتّى في حالة النّوم أمثلتها فهي قصدية و غير واعية.⁽⁵⁾

(1) نفسه ، ص 44.

(2) ينظر نفسه، ص 231، 232. وينظر جون ر سيرل، العقل مدخل موجز، ص 131.

(3) صلاح إسماعيل، المرجع السابق، ص 230.

(4) صلاح إسماعيل، المرجع السابق، ص 272.

(5) ينظر نفسه، ص 269، 270.

شرح "سيرل" بنية القصدية أو العلاقة القصدية عن طريق ربطها بأفعال الكلام إذ إن لهما بنيةً متوازية، ففي كتابه " القصدية" طَبَّقَ الأفكار التحتية لنظريته في أفعال الكلام على نظرية القصدية تطبيقًا عامًّا (1). وقد صرَّح بذلك قائلاً: "عندما عالجت نظرية أفعال الكلام حاولت تحليل الشروط الضرورية و الكافية لأداء أفعال الكلام ونطق الجملة. و هذا نوع من المنهج الكلاسيكي في الفلسفة التحليلية أي؛ الحصول على الشروط الضرورية والكافية. و لقد طَبَّقْت هذا المنهج على دراسة القصدية. وفي هذه الدراسة لم يكن السؤال عن الشروط الضرورية والكافية لأداء العقل، وإنما كان السؤال عن الشروط الضرورية والكافية لكي تستوفي الحالة القصدية. و هذه هي شروط الاستيفاء" (2).

أكد "سيرل" أنّ الحالات القصدية أنواع مختلفة، ولكلّ حالة مضمون قصدي (مضمون قضائي) ، و قد تشترك الحالات القصدية في نفس المضمون القصدي رغم اختلافها في النوع (النمط النفسي) فلنلاحظ الجمل التالية:

- أعتقد أنك ستنجح هذا العام.
- أرغب أن تنجح هذا العام.
- آمل أن تنجح هذا العام.

فهذه الجمل وردت في أنماط نفسية أو أشكال سيكولوجية متباينة (الاعتقاد، الرغبة، الأمل). و لكن لها نفس المضمون القصدي أو التمثيلي (و هو النجاح هذا العام)، و هذا يشابه ما يعرف في نظرية أفعال الكلام المحتوى القضوي، و القوة المتضمنة في الفعل. (3) وهذه الحالات القصدية تربط المضمون القضوي بالعالم الواقعي مع التزامات مختلفة من المطابقة.

ومصطلح اتجاه المطابقة (أو التوجُّه التناسبي) ابتكره "جون أوستين" في كتابه "مقالات فلسفية" عام 1961 في سياق نظرية أفعال الكلام ثم ساقته له "أنسكومب" (1911....) الأمثلة

(1) ينظر نفسه، ص 57.

(2) نفسه، ص 46.

(3) ينظر جون ر سيرل، العقل مدخل موجز، ص 134، 135.

الموضحة والشارحة في كتابها "القصد" عام 1957، ثم نقله "سيرل" من فلسفة اللّغة إلى فلسفة العقل.

ففي نظرية الأفعال الكلامية تُمثّل العبارات الخبرية الواقع الموجود بشكل مستقلّ، وبقدر ما تتجح أو تُخفق في تمثيله تمثيلاً دقيقاً يقال إنّها صادقة أو كاذبة، فكذلك المطالب والأوامر والوعود تُحدث تغييرات في العالم لدرجة أن يصبح العالم مضاهياً لمحتواها، ومنه فإنّ العبارات والتقارير و الأوصاف...تملك اتّجاه مطابقة من الكلمة إلى العالم، أي تكون صادقة أو كاذبة اعتماداً على ما إذا كان العالم يوجد فعلاً كما مثلته المنطوقات. أما الأفعال التوجيهية (الأوامر الالتماس...والأفعال الإلزامية (الوعود النذور...)) فتملك اتّجاه مطابقة من العالم إلى الكلمة، وتوصف بالتحقق أو الانجاز إذا ما ضاهى العالم محتواها القضوي و بالإخفاق إذا لم يحدث ذلك، أما الأفعال التعبيرية (الشكر التهنئة التعزية...) فتملك اتّجاه مطابقة فارغ، لان هدفها لا هو تقرير المضمون القضوي ولا تغيير العالم بجعله يضاهي المضمون القضوي. (1)

و من اللّغة إلى العقل هناك تشابه بنيوي كبير بين أفعال الكلام و الحالات القصدية في اتّجاه المطابقة التي يمكن أن نميّز بين ثلاثة أنواع منها:

النوع الأوّل: تملك اتّجاه مطابقة من العقل إلى العالم، لأنها تمثل كيفية وجود الأشياء ويمكن القول عنها إنها صادقة أو كاذبة مثل: الاعتقادات والادراكات الحسية و حالات التذكر...فهي حالات قصدية تمثل كيف تكون الأشياء في العالم، وان جاز القول إنها مسؤولة على أن تتناسب مع العالم (تمتلك توجهها عقلياً تناسيباً نحو العالم).

النوع الثّاني: لها اتّجاه مطابقة من العالم إلى العقل، لأنها تمثل الطريقة التي نود أن توجد بها الأشياء أو التي نخطط بها لكي نجعل الأشياء موجودة و يمكن القول إنها أنجزت أو تحققت مثل الرغبات و المقاصد، فإنها تمتلك توجه تناسب عالمي نحو العقل.

(1) ينظر صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص222وما بعدها.

النوع الثالث: لها اتجاه مطابقة فارغ أو توجه تناسبي باطل، كالحزن والفرح و الأسى والابتهاج... فهي حالات ذات مضامين مسلم بصدقها لكنها لا تملك توجهها تناسبيا لان هدفها ليس التلاؤم مع الواقع، أو تلاؤم الواقع معها، ولكنها تفترض سلفا أن الواقع متناسب، إنها تفترض علاقة تناسبية عوض أن تقرها أو تحاول إنشاءها. (1)

ثم لاحظ "سيرل" أن شرط الصدق لا ينطبق على كل الحالات القصدية و إنما على بعضها فقط (الاعتقادات). ولذلك اوجد فكرة اعم و اشمل من فكرة الصدق. وهو مصطلح شروط الاستيفاء أو النجاح الذي عده مفتاح القصدية. (2) وفي ذلك يقول: "إن هذه الحالات القصدية من قبيل الاعتقادات والرغبات لها شروط استيفاء. و هذا المصطلح يشمل شروط الصدق بالنسبة للاعتقاد. وشروط الانجاز بالنسبة للرغبات. و شروط التحقيق بالنسبة للمقاصد و هلم جرا. و امتلاك شروط الاستيفاء هو ملمح عام لمجموعة كبيرة جدا من حالات قصدية ذات المضمون القضوي. و شروط الصدق هي حالة خاصة من شروط الاستيفاء." (3)

و في هذه النقطة أيضا نجد تماثلا بين بنية أفعال الكلام والحالات القصدية. ففي أفعال الكلام نجد أن الفعل الكلامي يستوفي أو لا يستوفي اعتمادا على محتواه القضوي في موافقته العالم أو عدم موافقته مع اتجاه المطابقة الملائم له، فتكون الأساليب الإخبارية مستوفاة عندما يكون الشيء المقرر صادقا ويكون الأمر مستوفيا عندما يتحقق، ويكون الوعد مستوفيا إذا تم الوفاء به و هكذا... ، و في الحالات القصدية كذلك تستوفي الاعتقادات عندما يكون المعتقد فيه صادقا، وتستوفي المقاصد عندما يتحقق المقصود، وتستوفي الرغبات عندما تتجز، و لكن هناك حالات قصدية ليس لها مضمون قضوي تام و من ثم لا تملك شروط استيفاء كالحب والكره والإعجاب... وحالات أخرى لها مضمون قضوي ولكنها لا تملك اتجاه مطابقة كالخجل و السعادة و الندم... هذه الحالات حاول "سيرل" تكييفها عن طريق النظر إلى تأليفها، فهي تتألف جزئيا من حالات قصدية أخرى ذات مضمون قضوي

(1) ينظر جون ر سيرل، العقل مدخل موجز، ص135، 136.

(2) ينظر نفسه، ص137.

(3) صلاح إسماعيل، فلسفة العقل دراسة في فلسفة سيرل، ص 226.

تام و تملك شروط استيفاء ولها اتجاه مطابقة، وتتحصر أساسا في الاعتقادات والرغبات فحبي لشخص ما لابد أن يكون مصحوبا باعتقادات ورغبات تتعلق به وبالتالي تخضع هذه الحالات أيضا لقانون شروط الاستيفاء. (1)

إن الحالات القصدية عند "سيرل" هي تلك الحالات التي تحتوي مضمونا قصديا يدل على شيء أو موضوع وتظهر في شكل سيكولوجي معين يحدد لها اتجاه مطابقة، وقصدية هذه الحالات قصدية باطنية لأنها أفعال عقلية، فالعقل هو الأساس العميق الذي تشتق منه الصور القصدية الأخرى كقصدية الصور و الرموز و اللغة. (2)

و انطلاقا من القصدية العقلية فسّر "سيرل" قصدية الأفعال الكلامية أو قصدية المعنى وأكد أن قصدية اللغة هي قدرة أفعال الكلام على تمثل الأشياء في العالم عن طريق حالات عقلية. يقول "سيرل" في تفسيره للمعنى: "إليك المفتاح لفهم المعنى: المعنى صورة من القصدية المشتقة. و القصدية الأصلية أو الباطنية لتفكير المتكلم تنتقل إلى الكلمات والجمل و العلامات وهلم جرا". (3) ومن غير هذه القصدية فان ما نسمعه لا يعدو أن يكون مجرد لغو أو موجات صوتية أو حبرا على ورق لا عبرة منه.

و لذلك عدّ القصد لبّ العملية التواصلية و عاملا أساسيا في استعمال اللغة وتأويلها، وقد أدرك الباحثون ذلك في كل العلوم التي تتعلق بلغة الخطاب، ولاحظوا أنها تعمل على بلورة المعنى، كما هو عند المرسل الذي عليه إيجاد كيفية التعبير عن قصده، واختيار الآليات المناسبة لنقله مع مراعاة العناصر السياقية الأخرى.

إنّ إطلاق صفة الفعل على أي شيء كان لا يمكن أن تتم إلا بعد التأكد من قصد الفاعل؛ أي لا وجود لفعل ما لم يصحبه قصد، وبحسب هذا يكون الخطاب نوعا من الفعل لأنه مقصود غالبا "فلا وجود لأي تواصل عن طريق العلامات دون وجود قصدية وراء فعل

(1) ينظر صلاح إسماعيل، المرجع السابق، ص227، 228.

(2) ينظر نفسه، ص229.

(3) نفسه، ص 230.

التواصل⁽¹⁾ ، وغاية قصد المرسل هي إفهام المرسل إليه، ويشترط في هذا المرسل للتعبير عن قصده أن يمتلك ناصية اللغة في جميع مستوياتها خاصة الجانب الدلالي، فيُدرك العلاقة بين كل دال ومدلوله ، وكذلك معرفته بقواعد تركيبها وسياقات استعمالها ، أي عالما بمواضع إنتاج خطاب ما بهذه اللغة⁽²⁾.

وهذا يؤدي أيضا إلى اعتبار القصد أساسا في المواضع داخل الجماعة اللغوية الواحدة، فنجد ركيذة أساسية سواء في وضع العلامات الطبيعية أو غيرها ، فلا يقتصر دوره على إيجاد العلاقة الدلالية بين الدال والمدلول ، بل يمتد إلى استخدامها أثناء الخطاب. إضافة إلى هذا يتدخل القصد كذلك في إنشاء المجاز ، من خلال تفكيك العلاقة الأصل بين الدال والمدلول ، وبناء علاقة جديدة تستند على خلفية كل من المرسل والمرسل إليه لمعنى هذه الكلمة ، فيعمد طرفا الخطاب منذ البداية إلى تحديد المقاصد من الألفاظ والمفاهيم والعبارات ، لأن لا يقعا في تساؤل عمّا يقصدان بكلامهما ، ولكيلا يكون بعد ذلك حجة لأحدهما على الآخر عند الاختلاف أو محاولة التملص ، وآلية التفكيك والإعادة هذه تخدم قصد المرسل عند التعمية على من يجهل اللغة في وضعها الأصل ، فيحصر الدلالة في أفق ضيق لئلا يفهمها غير المتخاطبين وهو نوع من المواضع الجديدة التي تنشأ دلاليا من لبّ الاصطلاح الأصلي ، فتتكون لغات خاصة : كلغات الإجرام ، السياسة ، الطب...⁽³⁾ وقد فرّق الباحثون بين العلامات ذات الدلالة الطبيعية، والعلامات ذات الدلالة المقصودة ، وهو التصنيف نفسه الذي أطلق عليه "غرايس" المعنى الطبيعي ، والمعنى غير الطبيعي ، فالعلامات ذات المعنى الطبيعي رغم كونها تحمل معنى ، إلا أن القصد لا يتدخل في تحديده ، مثل الدخان الدال على وجود النار ، أو البثور الحمراء الدالة على مرض الحصبة ، ففي كلتا الحالتين لم يقصد موقد النار ولا المريض إنتاج العلامات وبالتالي فهما ليسا بمرسلين ، ولا وجود لخطاب يتطلب مرسلا هنا ، أمّا العلامات القصدية فلا يتحدد

(1) عبد الهادي بن ظافر الشهري ، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية ، ص 183 .

(2) ينظر نفسه ، ص 183 .

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري ، المرجع السابق ، ص 183 ، 185 .

معناها إلا من خلال قصد المرسل مثل الرمز (Symbol). ولذلك يرى أصحاب سيمياء التواصل (بو يسنس، أوستين، غرايس، مارتينييه، فتجنشتاين) أن العلامة اللغوية تتكون من ثلاث محاور أساسية هي: الدال، المدلول، القصد، والخطاب علامة تحتوي على مقاصد المتكلم، ويتغير معناه بتغير السياقات التي يرد فيها. (1)

ومن هنا يتضح ارتباط القصد باستعمال العلامة اللغوية أيًا كان نوعها، لينجح المرسل في إيصال مراده إلى المرسل إليه، فمع أن الوظيفة الرئيسة للسان هي التواصل، وهي وظيفة يشترك فيها مع غيره من الأنظمة السيميوطيقية إلا أن القصدية وإرادة المتكلم شرط في هذا التواصل حتى يبلغ درجة التأثير في المتلقي، ولا يمكن لهذا الدليل أن يكون أداة التواصل القصدية، ما لم تشترط القصدية الواعية.

وقد اتُّخذ القصد معياراً لتصنيف العلامات اللغوية، وانتقالها من صنف إلى آخر، واكتسابها لمعنى معين بعد أن كانت خالية من المعنى. (2)

وعليه صُنِّفت العلامات من حيث دلالتها إلى ثلاثة أصناف: العلامات العفوية، العلامات العفوية المغلوطة، والعلامات القصدية: وهي وقائع توفر إشارات وضعت قصدا لتوفيرها، ولا تبلغ هذا الهدف إلا باعتراف مسبق بها، فتكون القصدية التواصلية الواعية شرطا حتى يصير الدليل أداة القصدية التواصلية ولهذا يمكن القول أن موضوع السيميولوجيا هو العلامات القائمة على القصدية التواصلية (3).

وعند شرح العملية التواصلية نجد أن التواصل اللغوي يخضع لنوعين من القصد: قصد رئيسي، وقصد ثانوي. 'فالقصد الرئيسي هو الإيحاء بذات الحكم في ذهن المستمع، أي دفعه إلى إصدار نفس الحكم، أمّا القصد الثانوي فهو قصد التعبير عن الاعتقاد الشخصي في صحة مضمون الحكم، فالمقصد الثانوي ليس مطلوباً لذاته، بل يوضع لخدمة المقصد

(1) ينظر صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، ص 36 وما بعدها.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص 185.

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص 186.

الرئيسي⁽¹⁾، ويندرج التواصل اللغوي بصفته فعلا نفسيا ضمن السلوك القصدي، على خلاف السلوك الآلي غير الإرادي، فالسلوك الآلي يعني كل حركة غير تامة في ذاتها بعكس أفعال الرؤية والتفكير والإدراك، فنحن نقول نرى ورأينا، ونفكر وفكرنا، ... وما يُميّز فعل التواصل اللغوي هو أنه يتحقق قصداً و حركة في الوقت ذاته، "فيتلفظ المتكلم ساعياً إلى تحقيق قصد معين في ذات الوقت في ذهن المستمع، ولا يتعرف المستمع على دلالة العبارة التامة إلا إذا تبين في ذات الوقت قصد المتكلم، قصد المتكلم من فعل التبليغ هو دفع المستمع إلى إصدار حكم معين، ويفهم المستمع فحوى الرسالة عندما يتبين قصد المتكلم المركزي، ولا تتفصل دلالة القول عن التأثير الذي يريد المتكلم إحداثه في المستمع وهي تُعرف المستمع مباشرة على قصد المتكلم، ... والمستمع مطالب بإنتاج ذات الكلام بواسطة تعرف قصد المتكلم، فالسلوك اللغوي نمط من أنماط السلوك الإرادي ضمن الأفعال الاختيارية، حيث كان وضع اللغة فعلاً إرادياً في معناه الدقيق، بالرجوع إلى قصد التواصل"⁽²⁾.

وقد عمد كثير من الباحثين في إطار فلسفة التواصل إلى إيجاد قرابة فكرية بين أعمال "مارتي" و"بول غرايس"، وبين زوجي الدلالة الطبيعية وغير الطبيعية لدى "غرايس"، ومفهومي القصد الثانوي (المباشر) والقصد الرئيسي أو المركزي (غير المباشر) لدى "مارتي"، فالدلالة الطبيعية لا تستوجب متلقياً. بينما يكون وجود دلالة غير طبيعية دون وجود مستمع يدرك قصد المتكلم من فعل القول نوعاً من العبث.⁽³⁾

"يقدم "غرايس" نموذج نظرية التواصل في الصورة التالية: يقصد المتكلم (م) شيئاً ما من خلال فعل قوله (ف) صادقة إذا فقط إذا ما تلفظ (م) بفعل القول (ف) بالنسبة لمتلق (ق) ويهدف من ذلك إلى :

1- حمل (ق) على القيام باستجابة معينة.

(1) عز العرب الحكيم بناني، الظاهراتية و فلسفة اللغة تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية، ص154.

(2) نفسه، ص154، 155.

(3) ينظر عز العرب الحكيم بناني، المرجع السابق، ص158.

2- إلى حمل (ق) على الاعتقاد (التعرف) بأن (م) يقصد 1.

3- إلى حمل (ق) على تحقيق (1) بناء على تحقيق (2).

يوجد تشابه بين هذه البنية التواصلية والبنية التي يعتمدها "مارتي" في تحقيق صيرورة التواصل فيسعى المتكلم لدى مارتي:

1- إلى توليد ظاهرة نفسية في المتلقي.

2- والى حمل المتلقي على التعرف على قصده غير المباشر.

3- والى أن يصبح تعرف المتلقي على القصد غير المباشر للمتكلم من خلال (2)

مبررا كافيا لتوليد الظاهرة النفسية التي توخاها المتكلم⁽¹⁾.

إن اهتمامات الدارسات التداولية بالمقصد التواصلية وبتحديد مفهومه في المعالجات النظرية، اتخذ عدّة دلالات يمكن حصرها في مفهومين :

1. القصد بمفهوم الإرادة

2. القصد بمفهوم المعنى

1/ القصد بمفهوم الإرادة : يؤثر القصد بمعنى الإرادة في الحكم على الفعل، ذلك أنه

لا يكون تابعا لشكله الظاهري بل للمقاصد الباطنة لدى الفاعل، فالنية بعدم الوفاء برد الدين عند الاستدانة يعتبر صاحبها سارقا. ولذلك فإن قصد المرسل بوصفه إرادته يؤثر في إنجاز الفعل اللغوي وفي ترتيب الخطاب والتدليل عليه بدرجة كبيرة.⁽²⁾

ومن هذه الزاوية عالج كلُّ من "أوستين" و"سيرل" المقصد ودوره في التفريق بين المعنى التعبيري والقوة الغرضية للأفعال التي يقصد المرسل نقلها، وبيان الطرق التي يعتمدها في ذلك، لأن مقاصد الآخرين شيء أساسي لنجاح التفاعل، فحين يتلفظ متكلم ما بأصوات دون إرادة ما تدل عليه، أو دون إرادة إنجاز فعل لغوي بها يعد هازلا، إذ لا يكفي التلفظ في غياب القصد، ومثال ذلك الخطاب التالي:

(1) نفسه، ص159.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص188، 189.

الأستاذ: ما أكثر الكلمات تداولاً بينكم في الصف يا طالب؟

الطالب: لا أدري يا أستاذ.

الأستاذ: ممتاز.

فالتألب لم يقصد الإجابة عن سؤال أستاذه لأنه لم يكن لديه فكرة عن الإجابة، بينما فهم الأستاذ أنه أجاب فعلاً، ولحسن حظه كانت تلك الإجابة الصحيحة حقا، على الرغم من أنه لم يكن يقصد معناها الحرفي، وتباين القصد للطالب والأستاذ هو ما جعل الخطاب طريفاً. (1)

والنطق بمجرد أصوات دون قصد (كما فعل الطالب في المثال السابق) هو ما سمّاه "أوستين" الفعل التعبيري، فقد يتلفظ المرء بمفردات ذات دلالات معجمية وبنى صرفية وصحيحة نحوياً، إلا أنها لا تتجزأ فعلاً ولا تحدد قوته ما لم يصحبها القصد، ولهذا يجب دراسة المقاصد والأعراف عند المتكلم؛ أي مقاصد المتكلم التي لا تخرج الأصوات المعبرة عنها عن أعراف اللغة، وقد يقصد المرسل عند التلفظ بخطاب ما المعنى الأصلي في أعراف اللغة، أي الاكتفاء بمعنى هذه الألفاظ حسب إرادة التلفظ بها وعندئذ لا بدّ من إرادتين: إرادة اختيار التكلم باللفظ، وإرادة ما يوجبه و يقتضيه من معنى كما يمكن أن يقصد المرسل الإحالة إلى شيء يختلف عما يفهمه المرسل إليه، رغم أن الدال واحد. (2) كما في المثال الآتي:

-من بالباب؟

-أنا طارق.

-أعرف أنك الطارق، ولكن من أنت؟

-لا اسمي طارق.

(1) ينظر نفسه، ص، 189، 190.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص 192، 193.

فقصدُ المرسل أن ينبه المرسل إليه أن اسمه "طارق"، رغم أنه كان بالفعل يطرق الباب حينها، فتوقع المرسل إليه أن طارق الباب يريد أن ينسب صفة الطرق إليه، في حين كان يقصد أن يُعرِّفه بنفسه.

وأكد فريق من العلماء أن صيغة "افعل" تكون دالة على الأمر بثلاث إرادات: إرادة الفعل المأمور به، إرادة إحداث صيغة الأمر (افعل)، وإرادة الدلالة بهذه الصيغة على الأمر، وهناك من اكتفى بإرادة واحدة: وهي إرادة الفعل المأمور به. (1)

وهناك من يرى ضرورة توافر قصدتين عند المرسل بمعنى الإرادة مادام الخطاب عملية بين طرفين، وهما: قصد التوجه إلى الغير، وقصد إفهام الغير؛ فمقتضى القصد الأول أن المتكلم لا يكون متكلماً حقاً ما لم تتوفر لديه إرادة التوجه بكلامه إلى الآخرين، أمّا القصد الثاني فمقتضاه أن المنطوق به لا يكون كلاماً ما لم يُرد به المتكلم إفهام غيره، ويمكن التمثيل لذلك بالتذييل الذي يصاحب بعض الصحف الخاص بترتيب أسماء مشاهير أو ما شابه، فالقصد من وراء ذلك هو إرادة التوجه إلى الغير قصد الإفهام وقصد قطع دابر أي تساؤلات قد تؤدي إلى الاختلاف جراء سوء الفهم. (2)

ويمكن أن يتجاوز المرسل بقصده التلطف بالخطاب وإفهام الغير، إلى تركيبهما في قصدتين آخريين هما: القصد الإعلامي؛ أي قصد إخبار المرسل إليه بشيء ما، والقصد الاتصالي وهو إخبار المرسل إليه بالقصد الإعلامي، ولا بد للمرسل إليه أن يدرك هذه الإرادة، ويفهم قصد المتكلم كشخص يُخاطبه (3).

وقد تتعدد مقاصد المرسل أثناء التواصل، فنجد قصداً أولاً وقصد آخر تابعا له، ولا يصحُّ الثاني إلا بالأول، كقول الأمِّ لابنتها:

- أتركي اللعب واذهبي إلى المدرسة.

(1) ينظر محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، ص 61.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص 191.

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص 193.

فتترك اللعب ليس مقصودا لذاته، إذ لا يعني التوجه إلى الدراسة، فهو تابع للقصد الأصل وهو التوجه إلى الدراسة لأنه يمكن التلطف به لوحده، ثم يفهم أمر الترك بداهة⁽¹⁾ مثل :

-أذهبي إلى الدراسة.

ويكون للقصد بمعنى الإرادة دور في التفريق بين مرسل صادق وآخر كاذب، فتكون هي معيار الصدق والكذب عوض المحتوى القضوي للفعل اللغوي.

2/ **القصد بمفهوم المعنى:** ذهب كثير من العلماء إلى أن المقاصد هي المعاني، وأن الألفاظ إنما وضعت من أجل الوصول إلى معان معينة، فكانت وسيلة لإدراكها فالمعنى هو المقصود.

وتختلف المعاني وتتفاوت بحسب العلاقة بين القصد والدلالة الحرفية للخطاب، مع أن المرسل يمكنه التعبير عن مقاصده في أي مستويات اللغة شاء، فالتنظيم مثلا من السمات المساعدة على تبين مقاصد المرسل من الخطاب، وهو يُجلي العلاقة بين الدلالة وبين قصد المتكلم، ومعرفة الأنظمة اللغوية المعهودة لا تغني المرسل إليه عن السياق ودوره في الكشف عن قصد المرسل، إذ أن بؤرة الاهتمام ماذا يعني المرسل بكلامه لا ماذا تعنيه اللغة، فقد يكون الخطاب واضحا في لغته، ولكن لا ندرك معناه دون معرفة قصد المرسل، الذي يمكن أن يتجاوز المعنى الحرفي للخطاب إلى مقاصد أخرى.⁽²⁾ "فإذا قيل معنى اللفظ كذا، فالمراد به أن محل العناية به كذا، والعناية من جانب المضمون هي الإرادة والقصد، فيكون معنى الشيء هو ما يقصد به ويراد منه، ومعنى اللفظ هو المراد منه .. ومن ثم فالمعنوي هو بالذات القصدي"⁽³⁾.

وهذا يؤكد قاعدة تواصلية هامة مفادها أن المعاني غير كامنة فيما يستعمل المتكلم من أدوات لغوية، بل بالكيفية التي يُوظفها بها حتى تُعبّر عن مقاصده ونواياه.

(1) ينظر نفسه، ص194.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص195، 196.

(3) ينظر نفسه، ص197.

ولذلك لابد من توافر القصد في الخطاب الذي يساعد السياق على اكتشافه، " لأن دلالة العبارة هي استلزام القول للمعنى المقصود من سياقه، وقد يطابق هذا المعنى المقصود المعنى المستفاد من ظاهرة القول وقد ينفوت معه، فإذا طابقه كلاً، قيل إنه المعنى المطابقي للقول، و إن تفاوت معه فأحد الأمرين : إمّا أنه يطابق جزءاً من هذا المعنى الظاهر، وإمّا أنه يُلزم هذا المعنى من غير أن يطابقه لا كلاً ولا جزءاً ، فإن كان الأوّل فمقصود القول هو بالذات معناه التضميني، وإن كان الثاني، فهذا المقصود هو معناه الالتزامي"⁽¹⁾.

وقد كان القصد والعناية به يُشكل صميم نظرية "غرايس"، ويلور ذلك ضمن مبدأ التعاون بقواعده المختلفة التي تتحكم في تفاعل طرفي الخطاب تفاعلاً ناجحاً، فكل مرسل يُعبر عن قصده إمّا باحترام هذه القواعد أو تجاهلها تماماً، فيتحوّل القصد هنا إلى "معنى المتكلم" كما يُسمّى "غرايس" وغيره، ويمكن أن يستنتج المرسل إليه ذلك عن طريق افتراضه أنّ المرسل إنّما نطق وفق ما يُمليه مبدأ التعاون، فيكون هذا الأخير دليلاً عليه⁽²⁾.

ولهذا فالقصد بوصفه المعنى يدخل في إنجاز أفعال لغوية متعددة ضمن سياقات متنوعة وبخطاب ذي شكل لغوي واحد، فالاستفهام مثلاً يمكن أن يدل على الطلب أو الإخبار... إلى غير ذلك .

فعندما يقول الأستاذ: هل يمكن أن نبدأ الدرس؟ فهو إمّا أنه قصد إخبار التلاميذ ببدء الدرس، أو أنه قصد طلب السكوت والصمت، وهذا ممّا يُؤكد أهمية معرفة مقصد المتكلم وعدم الاكتفاء بالدلالة الحرفية للخطاب لأنه قد يختلف عنها، ممّا ينتج عنه معنى حرفياً ومعنى تداولياً .

وهذا التفاوت بين المعنى اللغوي وبين قصد المرسل هو ما يجعل الناس يسأل بعضهم بعضاً عن معنى عبارة ما أو دلالتها، الذي انقسم العلماء للإجابة عنه إلى فريقين: اتجاه مُنظري الدلالة الشكلية، واتجاه مُنظري المقاصد التواصلية (غرايس، أوستين، فتجنشتاين)

(1) نفسه، ص 197.

(2) ينظر صلاح إسماعيل، نظرية المعنى في فلسفة بول غرايس، ص 87، 25 وما بعدها.

الذين يفسرون المعنى اللغوي بالإحالة إلى مقام التواصل . فالقواعد التركيبية الدلالية تحدد معاني العبارات اللغوية لكنها لا تكون مفهومة إلا إذا استعملنا مفهوم القصد التواصلية الموجه نحو المستمعين . (1)

وقد يكون للمرسل قصد رئيسي واحد ، ولكن التعبير عنه يتم بآليات مختلفة تتباين في كيفية دلالتها عليه، ويمكن تقسيمها إلى آليات مباشرة وأخرى تلميحية ، وهو ما يبدو واضحا في تقسيم "سيرل" للأفعال اللغوية إلى مباشرة وغير مباشرة ، أو في خرق إحدى القواعد الأربع لمبدأ التعاون الغرابيسي ، الذي لا يكون إلا لقصد معين مع أنه يظل مساعدا لفهم قصد المرسل من خلال الاستلزام الحوارية، كقول الأم لابنها وهو يخرج دون مئزر: -أين مئزرك .؟

-في الخزانة ، أو لا أريد أن البسه ، أو سألبسه الآن .
-البسه حالا .

فقد تنوعت إجابات الطفل حسب تأويله لخطاب أمه ، فالإجابة الأولى تبين أنه فهم المعنى الحرفي للسؤال أو كما أوهمها أنه فهم كذلك هروبا من تنفيذ أمرها ، أمّا في الإجابتين الأخيرتين فيتضح أنه فهم قصدها الحقيقي ، وهو ما يعكس قدرته على التأويل التداولي . ولهذا يجب عدم الفصل بين المعاني والألفاظ ، فالأولى تحدث على مستوى النفس فتضم الدلالة أو المعنى النفسي أو قصد المتكلم ، والثانية تحدث على مستوى النطق أي الألفاظ المنطوقة حين تتلاحم الدلالات المعجمية بالدلالات السياقية . ويرى سعيد بحيري أن قصد المرسل منتج للنص اللغوي ، وأن النص كاشف للقصد التواصلية . (2)

كما يمكن أن يسهم القصد في إنتاج خطاب يقبل أكثر من تأويل داخل السياق الواحد أو أن يحمل قصدين معا: حرفي ومستلزم بمساعدة السياق .

فالخطاب التالي : أسعار خرافية .

(1) ينظر للاستزادة صلاح إسماعيل ، المرجع السابق ، ص 24 وما بعدها .

(2) ينظر سعيد بحيري ، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة ، ص 183 ، 184 .

يحمل معنيين: الأول كما يقصده المرسل وهو أنّ الأسعار رخيصة جدًّا ترغيبًا للمرسل إليه في الشراء، والثاني: ما يتأوله المرسل إليه بان الأسعار غالية جدا، أمّا قول مضيضة الحافلة:

-نتمنى لكم رحلة ممتعة.

فهو خطاب ذو قصد مزدوج من ناحية المعنى، والقصدان هما القصد المطابق للمعنى الحرفي؛ أي الدعوة للمسافر بالمتعة، والقصد المستلزم وهو؛ الإخبار بنهاية حدود المدينة.

(1)

وهذا ما يعكس دور القصد بمفهوم المعنى في تشكيل الخطاب وتعددده، كما يقوم بدوره في تعدد التأويلات واختلافها في الخطاب الواحد، ذلك أنّ الخطاب "قد يصاغ في تمثيل تدرك معانيه الحرفية، ولكنها غير كافية لإدراك المغزى واستخلاص العبرة، وعلى هذا فإن النص لا يتمظهر في شاكلة واحدة وإنما في كفاءات مختلفة وراءها مقصدية المرسل، ومراعاة مقصدية المرسل المخاطب، والظروف التي يروج فيها النص وكنس النص، وهذه الماورائيات نفسها تؤدي إلى اختلاف إستراتيجية التأويل من عصر إلى عصر، ومن مجموعة إلى مجموعة، ومن شخص إلى شخص، بل إن الممارسة التأويلية الشخصية دينامية"⁽²⁾.

ومن كل ما سبق يمكن القول أن إنتاج أي خطاب بين طرفين مرهون بفهم وإفهام مقاصد المرسل التي تبلور العلاقة بينهما، سواء أكانت مقاصد بوصفها الإرادة أو مقاصد بوصفها المعنى.

(1) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع نفسه، ص206، 207.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، المرجع السابق، ص212.

الفصل الثالث

مَلَامِحُ الْقَصْدِيَّةِ فِي

الْمَوْرُوثِ النَّحْوِيِّ

العربي

إنَّ الملاحظ لموروثنا النَّحويِّ العربيِّ يَفيهِ بناءً متكاملاً يَضمُّ جهازاً مفاهيمياً يَُنظَرُ إلى اللُّغة على أنَّها وضع واستعمال، ويعتبر الجملة مثالا حياً لا مجرد نمط بنيوي، فلم يكن النَّحو العربيُّ نحواً شكلياً في بداية نشأته كما يدَّعي الكثير من الدَّارسين الذين رموه بالشكلائية وجردوه من مقومات الانتحاء الوظيفي التَّداولي، بل إنَّ من النَّحاة من كان على صلة وثيقة بمعاني الكلام في تحليلهم للجمل، فاهتمُّوا بأغراض الأسلوب و مقاصده، ويطرق و أحوال الاستعمال اللُّغوي، و بطبيعة العلاقة بين المتكلِّمين و المخاطبين ولم يفهموا اللُّغة على أنَّها قواعد مجردة بل إنَّها لفظ يؤدِّيهِ متكلِّم في مقام خاصٍّ لأداء غرض بلاغيٍّ ما. (1)

رصد النَّحاة العرب خصائص الجملة و معالمها في سياق التَّخاطب، واعتبروها حدثاً كلامياً يَنجز وفق مقامات تواصلية معينة، ورأوا أنها محل الإفادة الإبلاغية المنعقدة بين المتكلم والسامع من حيث إنها وسيلة التعبير عن الأغراض التواصلية التي تختلج ضمائر المتكلمين⁽²⁾. فجعلوا من بين أهداف الدراسة النحوية إفادة المخاطب معنى الخطاب، وإيصاله رسالة إبلاغية، كما أن الغرض من وضع الكلم في التركيب هو حصول الفائدة لدى المخاطب. وصرح بذلك السكاكي في تعريفه النحو قائلاً إنَّه: "معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى... بمقاييس مستتبطة من استقراء كلام العرب"⁽³⁾

لقد أدرك النَّحويون أنَّ الفائدة المرادة هي الفائدة التركيبية التي لا تتأتى إلا بائتلاف كلمتين على الأقل تؤديان معنى ويحسن عندهما انقطاع الكلام،⁽⁴⁾ لأن "التخاطب لا يكون إلا بالمركب، فالمفردات تصور المعاني، والمركبات تفيد التصديق، وهو المقصود الكلي من وضع الكلام"⁽⁵⁾. ولهذا فنساعة النحو الذي مجاله التراكيب النحوية" قد تكون فيها الألفاظ مطابقة

(1) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 174. وينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 522.

(2) ينظر صلاح الدين ملاوي، المرجع نفسه، ص 522.

(3) السكاكي، مفتاح العلوم، ص 75.

(4) ينظر صلاح الدين ملاوي، المرجع السابق، ص 522.

(5) أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص 111، 112.

للمعاني، و قد تكون مخالفة لها إذا فهم السامع المراد، فيقع الإسناد في اللفظ إلى شيء وهو في المعنى شيء آخر، إذا علم المخاطب غرض المتكلم، وكانت الفائدة في كلا الحالين واحدة.⁽¹⁾ و الربط بين المعنى والمبنى في التحليل النحوي لنحائنا القدامى واضح من خلال وضعهم قواعد منهجية قرروها في مجال بحثهم النحوي على مستوى الجملة، منها قاعدة: "الإعراب فرع المعنى"،⁽²⁾ وعبر عن ذلك ابن هشام بقوله: "متى بني على ظاهر اللفظ ولم ينظر في موجب المعنى حصل الفساد"⁽³⁾، و كل هذا يعني أنّهم درسوا اللّغة دراسة تداولية.

وإن كانت الألفاظ الدالة المفيدة شكّلت موضوع علم المعاني لدى البلاغيين، فإن الكلام أيضاً باعتباره لفظاً مفيداً كان محور الدرس النحوي و غايته المنشودة، فاهتمّ بمفهوم الإفادة المجتناة من أضرب الخطاب باعتبارها أعظم مقوماته وأولها بالتتابع⁽⁴⁾، فصدر ابن مالك بها ألفيته بقوله: (5)

كلامنا لفظ مفيد كاستقم * اسم وفعل ثم حرف الكلم.

كما أنهم تنبهوا إلى ما للقصد من أثر بالغ في تفسير الوحدات اللغوية، فتركيب الكلام خاضع في هيئاته لمقاصد المتكلمين و أغراضهم من التواصل اللغوي، ولا عبء به ما لم يكن صادراً عن قصد⁽⁶⁾، ذلك أن "الألفاظ لم تقصد لنفسها وإنما هي مقصودة للمعاني والتوصل بها إلى معرفة مراد المتكلم"⁽⁷⁾، وقد كانت اللّغة العربية أحسن وأوضح اللّغات إبانة عن المقاصد، وعقب فساد الملكة التي كانت سليقة في العرب، أصبح النحو وسيلة استنباط مقاصد

(1) جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، ج3، ص173.

(2) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص175.

(3) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعراب، ج2، ص607.

(4) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص523.

(5) ابن مالك، الألفية في النحو والصرف، ص538.

(6) ينظر صلاح الدين ملاوي، المرجع السابق، ص538.

(7) ابن القيم الجوزية، إعلام الموقعين عن رب العالمين ج1، ص217.

مستعملي اللغة" إذ به تتبين أصول المقاصد بالدلالة فيعرف الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر ولولاه لجهل أصل الإفادة" (1).

وكما أنّ المتكلم يُعبّر عن قصده من خلال اللُّغة، فإنَّ اللُّغة أيضا تحيل عليه فتُعين على تحديد معنى الخطاب ولهذا" يحتج صاحب المغني على أن القصد شرط في بلوغ الكلام تامه، معتمدا على ملاحظة أن الكلام في الشاهد يكون أمارة لما يريده المتكلم، بحيث يكون دليلا على مقصود المتكلم وعلى أن المتكلم أراد أن يبلغ مراده بمقصوده". (2)

واهتمام النحاة بمبدأي الإفادة و القصد أتى من تسليمهم المطلق بمكانة المتكلم والسّامع في عملية التواصل، إذ هما طرفاه الأساسيان، فالقصد ألصق بالمتكلم أي بالعرض و الغاية اللذين يبغي تحقيقهما، أما الإفادة فتتعلق بالمخاطب وما يجنيه من فائدة تواصلية، فهي ثمرة خطاب المتكلم. هذه الفائدة في تصور علمائنا القدامى لا تحصل إلا باستيفاء الكلام شروطا تجعل منه " كلاما" أو خطابا متكاملا حاملا لرسالة إبلاغية ما يريد المتكلم إيصالها إلى السّامع. (3)

ومن أهمّ الشروط التي رأى النحاة أنّ من شأنها تحقيق الفائدة لدى السّامع أمران اثنان: الأوّل: ثبوت معنى دلالي عام للجملة، فقد اتفق النحاة على أن الجملة تكون لغوا ما لم يكن لها معنى يفهمه السامع، ويكون هذا المعنى مشتركا بين جميع أفراد الجماعة اللغوية الواحدة، حتى يكون فهمهم له واحدا وهو هدف العملية التواصلية. كما أنّه لا يخضع لقواعد النحاة واصطلاحاتهم، فيدرك السامع الفرق بين الحال والصفة مثلا دون أن يعرف اصطلاحات النحويين فيهما. (4) وقد اشترط "ابن هشام" فهم المعنى العام للخطاب في جانبه الدلالي و المعجمي للدارس اللغوي عموما والنحوي خصوصا. فقال: "وأول واجب على المعرب

(1) عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ص 469 .

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 182.

(3) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص 186.

(4) ينظر نفسه، ص 184.

أن يفهم معنى ما يعرّبه مفردا و مركبا⁽¹⁾، أما الشرط الثاني فهو أن تكون الجملة نسبة كلامية فتكون عناصرها معينة ودالة تحدث للسامع فائدة يكتفي بها.⁽²⁾

ولا يفوتني هنا التذكير أن بين النحو والبلاغة في الدرس القديم صلة وثيقة، بل إنّ البلاغة ذاتها تُقيم أحكامها على المقولات النحوية في كثير من الأحيان، والنحو بمفهومه الواسع والدقيق جزء من علم البلاغة عامة وعلم المعاني خاصة، فتناول في مباحثه المختلفة البنية اللغوية بالنظر إلى أحوال الاستعمال المختلفة. واهتم بمسائل مرتبطة بالمتكلم بعده منتج الخطاب وأثره على البنية ذاتها والسامع ونصّ الخطاب⁽³⁾

وقد تنبّه الكثير من المحدثين إلى فكرة ارتباط النحو بالبلاغة في فكر "عبد القاهر الجرجاني" الذي أفاض في ذلك و جعل البلاغة والنظم والبيان هو تحكيم قواعد النحو في قوله: "أعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخلّ بشيء منها".⁽⁴⁾

عرض النّحاة فيما يتداولونه في منظومتهم النّحوية للإفادة وتعريفها عند حديثهم عن الكلام وتعريفهم له، فجعلوها الأصل الذي وُضع من أجله، والأساس الذي إذا عُدل عنه اختلت الوظيفة الأساسية للكلام وهي الفهم والإفهام، وإنّما جعلوها شرطا فيه لأنّها تظهر من خلاله، ولأنّ معناها الوصول إلى معنى تامّ يحسن السكوت عليه. ولا يتأتى ذلك إلا بالكلام، أما الكلم المفردات فلا تجنى منها فائدة وإن تعلقت بها الدلالة على معنى مفرد.⁽⁵⁾

(1) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج2، ص567.

(2) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص187.

(3) ينظر بلقاسم حمام، فكرة المقام في النحو العربي، ص128. وينظر خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في

النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص29.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص97.

(5) ينظر تمام حسان، الأصول دراسة إبستمولوجية في الفكر العربي، ص140، 326.

كما أنهم اشتروا في حدّ الكلام القصد، فلا يسمى ما ينطق به النائم لديهم كلاماً، ومايزت طائفة منهم بين الكلام والجملة بناء على مقصدية المتكلم. (1)

وقد كان "سيبويه" شديد العناية بالظاهرة اللغوية باعتبارها حدثاً تخاطبياً، وفعلاً كلامياً تتعدّد الفائدة به. "وان كان لم يستعمل عبارة (جملة مفيدة) فانه استعمل مكانها في بعض المواضع لفظة (الكلام) كوحدة إعلامية تبليغية بين متكلم ومخاطب، فالكلام الذي يحسن السكوت عليه هو الذي يحقق الفائدة، و به يحصل المعنى المراد" (2). فذكر مصطلح الكلام حينما أراد الجملة في مواضع من كلامه، فهو "يستخدم الكلام حيث يتوقع القارئ أن يستخدم الجملة" (3). ومن ذلك قوله: "ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاماً". (4)

ويقول "سيبويه" في "باب الاستقامة من الكلام والإحالة": "فمنه [يعني الكلام] مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسأتيتك غداً. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بأخره فتقول: أتيتك غداً، وسأتيتك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبل، وشربتُ ماءَ البحر، ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكئي زيداً يأتيتك، وأشباه هَذَا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشربُ ماءَ البحرِ أمس". (5) فبتقسيمه الكلام إلى هذه الأضرب يُعرض عن نعت المحال بالحسن أو القبح بخلاف نظيره لفقدانه شرط الإفادة وخروجه عن المسلك التداولي (6)، وهو إنّما فعل ذلك لأنه أدرك أنّ الكلام المحال هو "ما لا يصحُّ له معنى، ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب، لأنه ليس له معنى. ألا ترى أنك إذا قلت: أتيتك غداً لم يكن للكلام معنى تقول فيه صدق ولا كذب" (7) وما لم يكن له معنى لا

(1) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 540.

(2) بشير ابرير، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، ص 2.

(3) محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص 18.

(4) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 21.

(5) نفسه، ج 1، ص 25، 26.

(6) صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 523.

(7) سيبويه، الكتاب، ج 1، ص 26 (الهامش).

يُعتدُّ به في التَّخاطب ، بسبب افتقاره إلى أهمِّ خصيصة في الفعل الكلامي وهي إبلاغ السَّامع معنى تحصل به فائدة. (1)

ويأتي "ابن السراج" فيذكر أن أصل الكلام موضوع للفائدة (2) فلا يُخبر عن الحرف لأنه لا يأنف منه مع الحرف، أو مع الفعل أو مع الاسم كلام مفيد. (3)

ويوضِّح "السيرافي" في السِّياق نفسه أن الكلمة المفردة تدلُّ على معنى ما في ذاتها ثم تُركَّب مع غيرها "فتقع بها الفوائد المستفادة باقترانها وإن كانت كلُّ واحدة منها قد دلَّت على معنى بعينه" (4) وهو يركز هنا على أمرين اثنين هما: التركيب والفائدة، فلا تحقق الكلمة المفردة فائدة إلا باقترانها بغيرها وإن دلَّت على معنى في ذاتها. (5)

وإذا كان الكلام على أوضاع اللُّغويين يُطلق على كلِّ اسم يُتكلَّم به مفيداً وغير مفيد، فهو على أوضاع النحويين المفيد فحسب. (6) ولذلك قال "ابن جنِّي" في تعريف الكلام: "أمَّا الكلام فكلُّ لفظ مستقلُّ بنفسه مفيد لمعناه. وهو الذي يسمِّيه النحويون الجمل، نحو: زيدٌ أخوك، وقام محمدٌ... فكلُّ لفظ استقلَّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام." (7)

ويقول في موضع آخر: "الكلام إنما وُضِع للفائدة والفائدة لا تُجنى من الكلمة الواحدة وإنما تُجنى من الجمل و مدارج القول". (8) فهو يدرك أن القصد من الكلام الإفادة، والإفادة لا تُجنى إلا من الكلام المركَّب الذي يعمد المتكلم إلى سبكه بحسب حاجة المخاطب بعيداً عن اللُّغو. ويريد "ابن جنِّي" بالمستقلِّ: "ما كان من الألفاظ قائماً برأسه، مستقلاً بمعناه... وهو الجمل المستقلَّة بأنفسها، الغانية عن غيرها" (9) ثم يفرِّق بين الكلام والقول من حيث إنَّ القول

(1) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي ، ص 523.

(2) ابن السراج، الأصول، ج 1، ص 66.

(3) ينظر نفسه ، ج 1، ص 40، 41.

(4) أبو سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه ، ج 2، ص 640 .

(5) ينظر تمام حسان، الأصول دراسة استيمولوجية في الفكر العربي، ص 326.

(6) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 524.

(7) ابن جنِّي ، الخصائص، ج 1، ص 17.

(8) نفسه، ج 2، ص 331.

(9) ابن جنِّي ، المصدر السابق، ج 1، ص 19.

لا يستحقُّ صفة الاستقلال بنفسه، وأنَّ الكلمة الواحدة قول وليست بكلام، وكذلك الآراء والاعتقادات لأنَّها تخفى فلا تُعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقامه من شاهد الحال، فسُمِّيت قولاً لأنَّها سببٌ له ولأنَّه دليلٌ عليها. (1) وجلَّى هذا الفرق أكثر بقوله: "فعلى هذا يكون قولنا: قام زيدٌ كلاماً، فإن قلت شرطاً: إن قام زيدٌ، فزدت عليه "إن" رجع بالزيادة إلى النقصان، فصار قولاً لا كلاماً، ومنتظراً للتمام لجواب الشرط. وكذلك لو قلت في حكاية القسم: حلفت بالله، أي كان قسمي هذا لكان كلاماً، لكونه مستقلاً ولو أردت به صريح القسم لكان قولاً، من حيث كان ناقصاً، لاحتياجه إلى جوابه" (2) والملاحظ هنا أنَّ التمام مرادفٌ لمفهوم حصول الفائدة، فالقول غير مفيد لأنَّه ناقص يحتاج إلى غيره لتمام معناه والكلام مفيدٌ لأنَّه تامٌّ غانٌّ عن غيره.

كما يفرقُ "ابن الأنباري" بين الكلم والكلام على أساس الفائدة المُجتناة فيقول: "فإن قيل ما الفرقُ بين الكلم والكلام؟ قيل: الفرق بينهما أنَّ الكلم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد، وأمَّا الكلام فلا ينطلق إلا على المفيد خاصة". (3)

وذهب "عبد القاهر الجرجاني" المذهب ذاته فسوّى بين الجملة والكلام بناءً على مبدأ الإفادة، إذ أكَّد أنَّ الواحد من الاسم أو الفعل أو الحرف يُسمَّى كلمة، فإن ائتلف منها اثنان فأفادا نحو: جاء محمد، سُمِّي كلاماً، وسُمِّي جملةً فالكلام لا يفيد معنى إلا بائتلاف طرفيه الأساسيين من مسند ومسند إليه (4)

أمَّا "السُّيوطي" فزاد على شرطي الاستقلال وإفادة المعنى شرطاً آخر هو القصد، حيث لا يُعتدُّ بكلام الساهي والنائم لغياب هذا الشرط. (5)

(1) ينظر نفسه، ج1، ص19.

(2) نفسه، ج1، ص19.

(3) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص03.

(4) ينظر عبد القاهر الجرجاني، الجمل في النحو، ص107.

(5) ينظر خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص32.

يقول: "إنَّك إذا قلت قام النَّاس اقتضى إطلاق هذا اللفظ إخبارك بقيام جميعهم... فعلم بهذا أنَّ الإفادة (قام الناس) الإخبار بقيام جميعهم بشروط:

الأول: ألاَّ تبتدئه بما يخالفه.

الثاني: ألاَّ تختمه بما يخالفه.

الثالث: أن يكون صادرًا عن قصد. (1)

وكذلك فعل "ابن هشام" حيث اشترط القصد في الكلام فقال: "الكلام هو القول المفيد بالقصد". (2) ويعني بالقصد ما دلَّ على معنى يحسن السكوت عليه. (3)

ويتضح من كلِّ الحدود السابقة أنَّ الإفادة والقصد شرطان في الكلام، فلا يقوم له وجودٌ في أعراف النُّحاة دونهما، ولا يُطلق على منطوق المتكلمين مصطلح "الكلام" ما لم يكن مقصودًا ومفيدًا.

ويتأسَّس الخطاب على عنصرين متلازمين هما: المسند والمسند إليه، والإسناد مفهوم نحوي دلالي مجرد يختزل الدلالة النحوية الأولى ويتكهن بجميع أبنية الإنجاز المتصلة بالنشاط اللُّغوي (4)، وقد اعتبره النُّحاة شرطاً من شروط الكلام الذي تتحقق بواسطته الفائدة ويُبْلَغ به المراد، فالاسم مع الاسم أو الاسم مع الفعل (5) "يكون كلامًا لكون أحدهما مسندا والآخر مسندا إليه" (6) ولذلك عرّف البعض الإسناد بأنَّه "ضمُّ كلمة إلى أخرى على وجه الإنشاء أو الإخبار" (7) وهو السبب الذي به يحصل معنى مفيد يحسن السكوت عليه.

والمسند والمسند إليه عند "سيبويه" هما "ما لا يُغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بُدًا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل

(1) السيوطي، المزهر في علوم اللغة و أنواعها، ج1، ص39.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعراب، ج2، ص431.

(3) ينظر خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص32.

(4) خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص193.

(5) ينظر نفسه، ص193.

(6) السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص33.

(7) خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة، ص194، نقلا عن الصبان على شرح الأشموني، ج1، ص42.

ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء. وممّا يكون بمنزلة الابتداء قولك: كان عبد الله منطلقاً، وليت زيّداً منطلقاً؛ لأنّ هذا يحتاج إلى ما بعده كاحتياج المبتدأ إلى ما بعده" (1) "وذلك حتى تتحقّق الفائدة من الكلام، فلا يمكن أن يأتي الخبر كخطاب هدفه التبليغ إلّا إذا تأسّس ذلك على المبتدأ، ولا تتحقّق الفائدة من المبتدأ إلّا إذا وُجد الخبر" (2) "وفي القول السابق إشارة إلى أنّ المتكلم هو الذي يُنشئ العلاقة الإسنادية فهي تعود إليه بالأصل. (3)

ويبدو أنّ النحاة بعد "سيبويه" قد تنبّهوا إلى قيمة الإسناد باعتباره العلاقة الأولى التي تختزل كلّ دلالة لسانية، والرابطة الدلالية الأساسية التي ينعقد بها المعنى" (4) "ولذلك أفردوا له أبواباً خاصّة في مختلف مصنّفاتهم وجعلوه مقياساً للتفريق بين الجملة والكلام.

من ذلك ما ذهب إليه "الرضي" حيث قال: "الجملة ما تضمّن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أو لا، والكلام ما تضمّن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته" (5) فهذا التقسيم مبني على تحقّق ركني الإسناد في التركيب ذاته أو عدم تحقّقهما، فالإسناد الأصلي يضمّ الجملة والكلام وغير الأصلي كإسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبّهة والظرف. (6) كما قسمه بحسب وظيفة الإسناد وعلاقته بما حوله إلى: مقصود لذاته وهو شرط الكلام، وغير مقصود لذاته، وتدخل الجملة في القسمين لأنّها تضطلع بوظيفة جزئية داخل السياق ككلّ، كما أنّها تستقل بنفسها. (7) والتقسيم الثاني إنّما يصحّ بتحقّق الفائدة فإن تحققت كان الإسناد مقصوداً لذاته وإن لم تتحقّق لم يكن كذلك.

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص23.

(2) بشير ابرير، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، ص3.

(3) ينظر خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، ص199.

(4) نفسه، ص193.

(5) رضي الدين الاسترآبادي، شرح الرضي على الكافية، ج1، ص33.

(6) رضي الدين الاسترآبادي، المصدر السابق، ج1، ص33.

(7) ينظر بلقاسم دفة، في النحو العربي، ص15، 16.

وما يعكس ارتباط الإسناد بتحقق الفائدة تعريف "ابن مالك" للكلام بقوله: "ما تضمن من الكلم إسناداً مفيداً مقصوداً لذاته"⁽¹⁾ فجعل الفائدة والقصد معا قيديان في الكلام إلى جانب الإسناد، ثم أخرج ملفوظ النائم والساهي من الكلام لأنَّ القصد غير موجود⁽²⁾.

وقد أدرك النحاة أنَّ المسند محطُّ الفائدة ومحور الحديث، فهو عنصر حيوي يحمل المعلومة التي يبغى المتكلم إيصالها إلى السمع، بخلاف المسند إليه الذي يُفترض فيه أنه حامل للمعلومة القديمة التي يتقاسمها طرفا الخطاب.⁽³⁾ لذلك قالوا إنَّ "المبتدأ معتمد البيان والخبر معتمد الفائدة"⁽⁴⁾ وبناءً على هذا المبدأ اشترط النحويون في المبتدأ أن يكون معرفة لأنَّ الفائدة لا تحصل إلاً بالإبلاغ عمّا جهل قبلاً، قال "سيبويه": "واعلم أنّه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة لأنّه حدُّ الكلام...تبتدئ بالأعرف ثمّ تذكر الخبر"⁽⁵⁾ ثمّ أكّد هذا في موضع آخر فقال: "إذا قلت عبد الله منطلق، تبتدئ بالأعرف ثم تذكر الخبر، وذلك قولك: كان زيدٌ حليماً، وكان حليماً زيدٌ، لا عليك أقدمت أو أخرت، إلاً أنّه على ما وصفت لك في قولك: ضرب زيداً عبد الله، فإذا قلت: كان زيدٌ، فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك، فإنّما ينتظر الخبر. فإذا قلت حليماً، فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت: كان حليماً، فإنّما ينتظر أن تُعرّفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخّراً في اللفظ، فإذا قلت: كان حليماً أو رجلٌ، فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تُخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلتك في المعرفة فكرها أن يقربوا باب لبس".⁽⁶⁾

ورفع اللبس ما هو إلاً محاولة لتحقيق الفائدة المرجوة من التواصل اللغوي، فيبتدأ بما هو معروف حتّى يكون المخاطب بمنزلة المخاطب في العلم بالشيء نفسه، وحتّى لا يحتمل

(1) ابن مالك، شرح التسهيل، ج1 ص7، 8.

(2) ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص43.

(3) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص525.

(4) نفسه، ص526. نقلاً عن العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ج1، ص125.

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص47.

(6) سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص47 48.

الخطاب معنى لا يَنفَق وهو مُرسله أو يعتريه غموض يحجب المعنى المُبتَغى توصيله. (1)
 "فلا يُبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة. ألا ترى أنك لو قلت: كان إنساناً حليماً أو كان
 رجلاً منطلقاً، كنت تلبس لأنه لا يُستتكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا، فكرهوا أن يبدأوا بما
 فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس" (2)

ويولي "المبرد" عناية بالفائدة في حال اجتماع المعرفة مع النكرة فقال: "إذا اجتمع معرفة
 ونكرة في باب" كان" فالذي يُجعل اسم" كان" المعرفة، لأنَّ المعنى على ذلك، لأنه لو قيل: كان
 رجلاً قائماً، وكان إنساناً ظريفاً، لم تُفد بهذا معنى؛ لأنَّ هذا ممَّا يعلم النَّاسُ أنه قد كان وأنه
 ممَّا يكون، وإنما وُضع الخبر للفائدة. (3) فلا يُبدأ إلا بما كان معرفة، ولا يُخبر عن النكرة إلا
 إذا اقتربت من المعرفة فلو قلت: رجلٌ قائمٌ أو رجلٌ ظريفٌ لم تُفد السامع شيئاً؛ لأنَّ هذا لا
 يُستتكر أن يكون مثله كثيراً... ولو قلت: خيرٌ منك جاءني، أو صاحبٌ لزيد عندي. جاز وإن
 كانا نكرتين، وصار فيهما فائدة لتقريبك إياهما من المعارف" (4)

وفي المعنى ذاته قال "ابن السراج": "فإذا اجتمع اثنان اسمان معرفة ونكرة، فحقَّ المعرفة
 أن تكون هي المبتدأ و أن تكون النكرة الخبر لأنك إذا ابتدأت فإتِّمَّ قصدك تنبيه السامع
 بذكر الاسم الذي تُحدِّثه عنه ليتوقَّع الخبر بعده، فالخبر هو الذي يُنكره ولا يعرِّفه
 ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما ذكرته لتسند إليه الخبر" (5) فالابتداء بالنكرة
 المفردة المحضة لا معنى له ولا فائدة فيه، وما لا فائدة فيه "فلا معنى للتكلم به، ألا ترى أنك لو
 قلت: رجل قائمٌ أو رجل عالمٌ، لم يكن في هذا الكلام فائدة، لأنه لا يستتكر أن يكون في النَّاسِ
 رجل قائماً أو عالماً، فإذا قلت: رجل من بني فلان أو رجل من إخوانك أو وصفته بأي صفة
 كانت تُقرِّبه من معرفتك حسنٌ، لما في ذلك من الفائدة. (6)

(1) ينظر مهدي أسعد عرار، ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل و التفاضل، ص 231.

(2) سيبويه، المصدر السابق، ج 1، ص 48.

(3) المبرد، المقتضب، ج 4، ص 88.

(4) نفسه، ج 1، ص 127.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو، ج 1، ص 59.

(6) نفسه، ج 1، ص 59.

كما يشترط "ابن السراج" في اجتماع المبتدأ والخبر أن يُفيدا معًا المخاطب شيئًا كان يجهله، وذلك نحو: عمرو منطلق، وزيد أخوك، وما أحد في الدار، واللّه ربنا، ومحمد نبينا، أمّا ما يعلمه المخاطب نحو قوله: النار حارّة، والثلج باردٌ فلا فائدة فيه، على الرّغم من أنّ الخبر فيهما نكرة. (1) لأنّ ذلك ممّا يمكن أن يعلمه المخاطب العاقل بداهةً ولا يُحتاج إلى إخباره به.

وبغرض إفادة المخاطب علمًا جديدًا كان يجهله، ذهب "ابن الأنباري" إلى أنّ الخبر يجب أن يكون مفيدًا، فكارن بين ظرف المكان وظرف الزمان أيّهما أنسب للإخبار عن اسم الذات. قال: "فإن قيل: فلم إذا كان المبتدأ جثة [اسم ذات] جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان؟ قيل: إنّما جاز أن يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف الزمان لأنّ في وقوع ظرف المكان خبرًا عن فائدة وليس في وقوع ظرف الزمان خبرًا عن فائدة. ألا ترى أنّك تقول في ظرف المكان: زيد أمامك فيكون مفيدًا لأنّه يجوز ألا يكون أمامك. ولو قلت في ظرف الزمان: زيد يوم الجمعة لم يكن مفيدًا لأنّه لا يجوز أن يخبر عن يوم الجمعة وحكم الخبر أن يكون مفيدًا" (2)

ونحن "ابن يعيش" نحو سابقه من النحاة في تسويغه الابتداء بالنكرة على شرط تحقق الفائدة، إذ لا فائدة بالابتداء والتكلم بما لا فائدة فيه؛ لأنّه لا يجعل المخاطب بمنزلة المخاطب في العلم بذلك الخبر. قال: "ألا ترى أنّك لو قلت: رجل قائم أو رجل عالم، لم يكن في هذا الكلام فائدة؛ لأنّه لا يُستنكر أن يكون رجل قائمًا أو عالمًا في الوجود ممّن لا يعرفه المخاطب، وليس هذا الخبر الذي تُنزل فيه المخاطب منزلتك فيما تعلم... وقد ابتدأوا بالنكرة في مواضع مخصوصة لحصول الفائدة". (3)

أمّا "الرضي" فكشف ارتباط ظاهرة التعيين بمقامات التواصل وبحال المخاطب وعلمه، فجوّز الإخبار عن النكرة إن جهلها المخاطب ولا يُخبر عن المعرفة إن علمها، بل عدّ ذلك ضربًا من اللغو في قوله: "قال ابن الدهان وما أحسن ما قال! إذا حصلت الفائدة فأخبر عن

(1) ينظر نفسه، ج1، ص65، 67.

(2) ابن الأنباري، أسرار العربية، ص84.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل، ج1، ص86، 85.

أيّ نكرة شئت، وذلك لأنّ الغرض من الكلام إفادة المخاطب. فإن حصلت جاز الحكم سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ أو عن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه، أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد هو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه. فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلاً، فقلت: زيد قائم، عدّ لغواً ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار جاز لك أن تقول: رجل قائم في الدار، وإن لم تخصص النكرة بوجه⁽¹⁾

وناقش "ابن هشام" هذه المسألة قال: "والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف: كزيد في المثال السابق (زيد قائم) أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول: زيد القائم، فإن علمها وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ"⁽²⁾

وقد فصلّ النحاة حالات الابتداء بالنكرة وجعلها "ابن هشام" عشر حالات ومثّل لها. أمّا "ابن عصفور" فضبط جواز الابتداء بالنكرة بقربها من المعرفة، وفسّر ذلك بأحد شيئين:

. اختصاصها كالنكرة الموصوفة.

. كونها في غاية العموم.

وجعل كلّ ما جرى على هذا الضابط جائزاً وإلاّ فهو ممنوع.⁽³⁾ فمن الواضح أن النحاة ربطوا ظاهرة التعيين بالمكون التداولي "فالمتكلم يُعرّف الشيء وينكره تبعاً لما يفترضه من درجة علم السامع بالشيء المراد أثناء عملية التخاطب"⁽⁴⁾، وانتهوا إلى أنّ هذه الظاهرة محكومة بأحوال المتخاطبين وبملايسات الخطاب وأغراضه، وبمبدأ الإفادة التي يتوخى المتكلم أن يزود بها مخاطبه، فإن حصلت وأمن اللبس جاز الكلام وإلاّ فلا معنى له.⁽⁵⁾

(1) رضي الدين الاسترآبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج1، ص204، 203.

(2) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج2، ص684.

(3) مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص191.

(4) صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص526.

(5) نفسه، 527 528 529 .

ومادام الكلام في العربية يتألف من جملة خبرية أو جملة اسمية، فإن كل واحدة منهما تتألف من متلازمين اثنين هما المسند والمسند إليه، اللذين يُعدّان عمدتا التركيب العربي. لكن الكلام لا يتألف من هذه العمد فقط بل تُضاف إليها كلمات أخرى تُكَمِّلُ تضافرا معنا الجملة، فنُقَيِّده وتخصّصه بعد أن كان مطلقاً. وأقرّ النحاة أن الوظائف النحوية التي تقوم بوظيفة التخصيص كثيرة كالمفاعيل والحال والمضاف إليه والنعته والتمييز... وقد يتبادر إلى الذهن أنّ هذه المقيدّات زائدة يمكن الاستغناء عنها كما يبدو من مصطلح "الفضلات" الذي أُطلق عليها.

لكن المتتبع لها يجدها ذات دور فاعل في الخطاب إذ يأتي بها المتكلم حرصاً منه على استقامة المعنى وتنمية الفائدة وبلوغ القصد. ⁽¹⁾ ومما يبين ذلك جملة: لم أر زيدا الظريف. فالنفي متوجّه إلى الصفة التي تشغل وظيفة المخصص وليس إلى الموصوف، فهي عنصر أساسي لا يمكن الاستغناء عنه في الجملة وحذفه يؤدي إلى التباس المعنى فيتشاكل الأمر على السامع إذا كان في البلدة أكثر من رجل اسمه زيد، فخصص المتكلم المعنى بذكر الصفة فتبيّن أن المقصود بالكلام زيد الظريف دون سواه. ⁽²⁾

وكما يكون التخصيص بالمفرد يكون أيضاً بالجملة، واشترط النحاة في جملة التخصيص أن تكون خبرية لا إنشائية؛ لأنّ وظيفتها غالباً تفسير المبهم والتعريف به، وذلك لا يتأتّى إلا بجملة خبرية. ومن أهمّ الجمل الخبرية التي تؤدي دور المخصص: جملة النعت وجملة الصلة وجملة الحال. ⁽³⁾ ويعلّل "الرضي" خبرية جملة النعت والصلة بقوله: "إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرّف المخاطب بالموصوف والموصول المبهمين... ويتبين بهذا وجوب كون الجملة إذا كانت صفة أو صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف أو

⁽¹⁾ ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي،

ص 179، 180.

⁽²⁾ ينظر مسعود صحراوي، المرجع السابق، ص 180.

⁽³⁾ ينظر نفسه، ص 181.

الموصول"⁽¹⁾ ثم يفسر الغرض من مجيء الجملة الحالية وخبريتها بقوله: "أن مقصود المجيء بالحال تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال...والإنشائية إما طلبية أو إيقاعية بالاستقراء، وأنت في الطلبية لست على يقين من حصول مضمونها، فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون!، وأما الإيقاعية نحو: بعث وطلقت، فإن المتكلم بها لا ينظر أيضا إلى وقت يحصل فيه مضمونها، بل مقصوده إيقاع مضمونها وهو ظان لقصد وقت الوقوع..."⁽²⁾ فراعى حال السامع وعلمه مضمون الجملة حتى يتلفظ المتكلم بالصفة أو الموصول كما قرن مجيء الحال بغرض المتكلم وقصده منه. ثم ميزوا بعد ذلك بين صاحب النعت (الموصوف) وصاحب الحال من حيث التعيين (التعريف و التتكير) واشترطوا في المنعوت بالجملة النعتية أن يكون نكرة، وفي المتعلق بالجملة الحالية أن يكون معرفة، حتى يتيسر على المخاطب التفريق بينهما فيخلص إلى فائدة الخطاب ويتعرف مقصود المتكلم.⁽³⁾

وإنّ الإفادة ومراعاة قصد المتكلم وغرضه من الكلام يتخللان مختلف المسائل المتعلقة بطرائق نظم العبارة، فهما في عرف النحاة قرينتان تداوليتان تساعدان في تحديد الوظيفة النحوية للكلمة وبيان دورها في التحليل النحوي للجملة، ولذلك تتبّع علماء العربية مختلف الظواهر الأسلوبية المؤثرة في تشكيل وظائف الخطاب، فالفائدة المجتناة من الأقوال لا تحصل بعيدا عن مُنشئها القاصد إليها.⁽⁴⁾ فهي "في العلم بها واقعة من المنشئ لها، صادرة عن القاصد إليها، وإذا قلت في الفعل إنّه موضوع للخبر لم يكن المعنى فيه أنّه موضوع لأن يُعلم به الخبر في نفسه وجنسه ومن أصله وما هو، ولكنّ المعنى أنّه موضوع حتى إذا ضمته

(1) رضى الدين الاسترآبادي، شرح كافية ابن الحاجب، ج2، ص324.

(2) نفسه، ج2، ص77.

(3) ينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص182.

(4) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص525. وينظر مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة الأفعال الكلامية في التراث اللساني العربي، ص201.

إلى اسم عُقل منه ومن الاسم أنّ الحكم بالمعنى الذي اشتقّ ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلم .⁽¹⁾

وانعكاس مبدأ الإفادة مع غرض المتكلم في تشكيل بنية الجملة على مستوى التّواصل يتمظهر في المعاني العارضة للتركيب من تقديم وتأخير وحذف وزيادة ونفي وإثبات ونحوهنّ.

عني النّحاة بظاهرة التقديم والتأخير في صيغ التراكيب اللغوية حتى غدت أكثر الأساليب انتشارا وشيوعا في البحث النحوي، فإعادة ترتيب العناصر اللغوية لا يكون اعتباطا بل استجابة تداولية لعناصر سياقية خطابية، وينضوي كل تقديم أو تأخير على قصد معيّن يبتغيه المتكلم مع بقاء العلاقة النحوية كما هي في البنية الأساس، واحتفاظ الخطاب بالدلالة ذاتها.⁽²⁾

لقد تحدّث "سيبويه" في كتابه عن التقديم والتأخير بكلام يعتبر العمدة وصاحب الريادة فيه، إذ كان أوّل من بيّن سرّ هذا اللون البلاغي وكلّ من سبقه من العلماء اكتفوا بتعريف التقديم والتأخير دون اهتمام أو ذكر للجوانب البلاغية.⁽³⁾ "فيونس ابن حبيب" (ت183هـ) روى عنه "سيبويه" تعريفه للتقديم حين عرض لجواب الشرط بعد الاستفهام قال: "إن تأنّتي آتيك بالرفع، ويقول: هو في نيّة التقديم ويقدره آتيك إن تأنّتي ولا يزيد".⁽⁴⁾ أمّا "سيبويه" فعالج التقديم والتأخير بثناء في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول. قال: "فإن قدّمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل وذلك قولك ضرب زيداً عبد الله، لأنّك إنّما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدّما، ولم تُرد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخرا في اللفظ. فمن ثمّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدّما وهو عربي جيّد كثير، كأنّهم إنّما

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص333.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص141. وينظر رمضان عبد الله رمضان، من القضايا اللغوية والنحوية، ص114.

(3) ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص81.

(4) نفسه، ص81. نقلا عن الزجاج، إعراب القرآن، ج3، ص782.

يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم⁽¹⁾ فالمفعول في الجملة العربية يقع متأخراً عن الفاعل بالأصل، ولكنه إذا تقدّم فلا يكون ذلك من المتكلم إلا لفائدة ابتغاها وعلّة قصد إليها. وهي في تصوّر "سيبويه" العناية والاهتمام بشأنه. وللغاية ذاتها أقرّ "سيبويه" أنّ المفعول يتقدّم على الفعل⁽²⁾. قال: "وإنّ قدّمت الاسم فهو عربي جيّد كما كان ذلك عربياً جيّداً، و ذلك قولك زيداً ضربت. والعناية والاهتمام ههنا في التقديم والتأخير سواء منك في ضرب زيداً عمراً وضرب عمراً زيداً."⁽³⁾ فتغيّر التركيب لا يؤثر على استقرار دلالة الخطاب، مادام اللفظ جارياً مع إرادة المتكلم وقصده، وأمين اللبس بعد ذلك.

تناول "سيبويه" قضايا التّقديم في أبواب نحوية كثيرة لها قيمتها نحويّاً ودلاليّاً، ولا يكون التّقديم عنده لغرض العناية والاهتمام فحسب، بل قد يأتي لعوامل نفسية تطرأ على المتكلم أثناء إنتاجه للخطاب.⁽⁴⁾ ففي باب ظنّ قال: "فإنّ ألغيت قلت عبد الله أظنّ ذاهب، وهذا أخال أخوك، وكلّما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى وكلّ عربي جيّد... وإنّما كان التأخير أقوى؛ لأنّه إنّما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين، أو بعدما يبتدئ وهو يريد اليقين ثمّ يدركه الشكّ."⁽⁵⁾ فالتقديم هنا ليس كموضع تقديم المفعول على الفعل والفاعل وإنّما هو ناتج عن تغيّر قصد المتكلم وإرادته من الكلام، فتحوّل يقينه إلى شكّ أثر في غرضه من الخطاب فغيّر وضع الألفاظ عمّا كان ينبغي أن تكون عليه لتغيّر قصده وفائدة الخطاب.

وفي مسائل نحوية عديدة كان السبب والدّاعي إلى التقديم في نظر "سيبويه" هو دائماً عناية المتكلم واهتمامه. قال في باب كسى وما ينصب مفعولين ليسا المبتدأ أو الخبر: "وإنّ شئت قدّمت وأخرت وقلت: كسى الثوب زيداً وأعطى المال عبد الله، كما قلت: ضرب زيداً عبد الله فالأمر في هذا كالأمر في الفاعل"⁽⁶⁾ فسوّى أمر التقديم وعلّته في هذا الباب كما

(1) سيبويه، الكتاب، ج1، ص34.

(2) ينظر عبد القادر حسين، المرجع السابق، ص82.

(3) سيبويه، المصدر السابق، ج1، ص41.

(4) ينظر عبد القادر حسين، المرجع السابق، ص82.

(5) سيبويه، الكتاب، ج1، ص41.

(6) نفسه، ج1، ص19.

في باب تقديم المفعول على الفاعل، وحين تحدّث عن ذات المسألة في "إنّ قال: "واعلم أنّ التقديم والتأخير و العناية والاهتمام ههنا مثله في باب كان ومثل ذلك قولك: إنّ أسدًا في الطريق رابضًا، وإنّ بالطريق أسدًا رابض، وإنّ شئت جعلت الطريق مستقرًا ثمّ وصفته بالرابض" (1)

ويقصد المتكلم أيضا من تقديم الظرف بيان العناية والاهتمام كما في الأبواب السابقة "والتقديم ههنا فيما يكون ظرفًا أو يكون اسمًا في العناية والاهتمام مثله فيما ذكرت لك في باب الفاعل والمفعول وجميع ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيّد كثير" (2)

لقد وضع "سيبويه" بإبرازه مفهوم أهميّة هذا الضرب من الأسلوب قاعدة تداولية هامّة استثمرها الخالفون بعده مع اختلاف في التعليل، "قابن جنّي" يرى أنّ آليّة التقديم والتأخير من الآليات المألوفة في الخطاب حتّى استحالت إلى نظام مستقلّ، ففي تقديم المفعول وتأخير الفاعل لا يكون ذلك لعلّة نحوية محضة كاتصال الفاعل بضمير المفعول ولكن لعلّة أخرى. (3) قال: "وذلك أنّ المفعول قد شاع عنهم واطّرد من مذاهبهم كثرة تقدّمه على الفاعل، حتّى دعا ذاك أبا علي إلى أن قال: إنّ تقدّم المفعول على الفاعل قسم قائم برأسه، كما أنّ تقدّم الفاعل قسم أيضا قائم برأسه وإن كان تقديم الفاعل أكثر، وقد جاء به الاستعمال مجيئًا واسعًا نحو قول الله عزّ وجلّ " (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ) و(الْهَآكُمُ التَّكَاثُرُ) وفي كثير من شعر الشعراء. والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر، فلمّا شاع وكثر تقديم المفعول على الفاعل كان الوضع له حتّى إنّّه إذا أُخّر فموضعه التقديم فعلى ذلك كأنّه قال: جزيّ عديّ بن حاتم ربّه، ثمّ قدّم الفاعل على أنّه قد قدّره مقدّمًا عليه مفعوله فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يجفّ عليك، فإنّه ممّا تقبله هذه اللّغة ولا تعافه ولا تتبشّعه... فاعلم أنّه لا تُنقض مرتبة إلّا

(1) نفسه، ج1، ص285.

(2) نفسه، ج1، ص27.

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص142.

لأمر حادث⁽¹⁾ وفي هذا النص يشير إلى أنّ التغيير في ترتيب الجملة إنّما يفرضه السياق التداولي على المتكلم، فيعمد إلى ذلك استجابة له وابتغاء تحقيق الفائدة ونيل المراد.⁽²⁾

ولعلّ "الجرجاني" أحد الذين عمّقوا النظر والتحليل في هذا المبدأ وبسطوا القول فيه، فعاب على القدامى أن جعلوا التقديم مفيداً طوراً، وغير مفيد طوراً آخر، وتعليلُه بأنّه للعناية تارة وبأنّه توسعة ورخصة للشاعر والكاتب تارة أخرى، فما من مُقدّم إلاّ وله مزية وثمرة فائدة محققة، وذلك دليل على أنّ وجوه التركيب المختلفة تتبع الفروق في القصد والغرض من ورائها. ودعا الباحثين إلى أن لا يتعلّقوا بداعي العناية والاهتمام الذي وضعه سيبويه، بل ينبغي أن يدركوا أنّه ظاهرة أسلوبية تتصل بالنظم طبقاً لمقتضى الحال والغرض المتوخى من الإبلاغ.⁽³⁾ قال "عبد القاهر" بهذا الصدد: "وقد وقع في ظنون الناس أنّه يكفي أن يُقال قُدّم للعناية ولأنّ ذكره أهمّ، من غير أن يُذكر من أين كانت تلك العناية ولمّ كان أهمّ. ولتخليهم ذلك قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم وهوّنوا الخطب فيه حتّى إنّك لترى أكثرهم يرى تتبّع والنظر فيه ضرباً من التكلف ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه"⁽⁴⁾. وقد نفذ "عبد القاهر" من خلال ملاحظته لترتيب الجملة إلى إدراك ما للتقديم من أثر في الدلالة، ووقف في تطبيقاته عند بيان مفهوم القصد في هذه الآلية، إذ يدلّ كلّ تقديم وتأخير على قصد معيّن لأنّ المرسل يختار من النّظام اللّغوي ما يناسب سياق التخاطب، أمّا القصد والغرض من التواصل هو الذي يحرك ويوجّه الترتيب⁽⁵⁾ من ذلك توقّفه عند الآية الكريمة "واشتعل الرأس شيباً"⁽⁶⁾ فقال "أنّه يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى الشمول، وأنّه قد شاع فيه، وأخذه من نواحيه، واستقرّ به، وعمّ جملة، حتى لم يبق من

(1) ابن جني، الخصائص، ج1، ص295-300.

(2) ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص86.

(3) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص212-259.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص111.

(5) ينظر حليلة أحمد عمارة، الاتجاهات النحوية لدى القدامى دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، ص220. وينظر

عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص142.

(6) سورة مريم، الآية 04.

السواد شيءٌ أو لم يبق منه إلا ما لا يُعتدّ به، وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل شيب الرأس، أو الشيب في الرأس" (1)

ومن القواعد التداولية التي اهتمّ بتحليلها "عبد القاهر الجرجاني" التقديم والتأخير مع الاستفهام بالهمزة، فالمرسل يُنجز فعلاً لغوياً واحداً وهو الاستفهام ولكن تختلف كيفية الاستفهام باختلاف الغرض والفائدة المرجوة منه، فإذا كان المشكوك فيه هو الفعل ذاته وكان غرض المتكلم أن يعلم وجوده، قدّم الفعل ووضعه بعد أداة الاستفهام مباشرة فيقول: أفعلت كذا؟. أمّا إذا كان غرض المتكلم أن يستفهم عن فاعل الفعل لأنّه شاكّ ومتردّد فيه بدأ بالاسم أولاً. (2) قال "الجرجاني": "ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة. فإنّ موضع الكلام على أنّك إذا قلت: أفعلت؟ فبدأت بالفعل كان الشكّ في الفعل نفسه، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده، وإذا قلت: أنت فعلت؟ فبدأت بالاسم كان الشكّ في الفاعل من هو وكان التردّد فيه" (3) أمّا إذا كان الغرض من الهمزة غير الاستفهام كأن تكون للتقرير مثلاً: بدأ المرسل بالاسم لأنّ غرضه التأكيد ما إذا كان المرسل إليه الفاعل أم لا، ومثّل "عبد القاهر" لذلك بقوله تعالى حكاية عن قول نمرود (أَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِالْهَيْتَا يَا إِبْرَاهِيمَ) (4) فقصد المتكلمين من هذا الكلام لم يكن طلب التأكيد من إبراهيم عليه السلام أنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقر لهم بأنّ الفعل كان منه، فأشاروا له بقولهم: أنت فعلت هذا؟ فكان جوابه (بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا) (5) ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب: فعلت أو لم أفعل. (6)

(1) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص108.

(2) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص212. وينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص202.

(3) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص112.

(4) سورة الأنبياء، الآية 62.

(5) سورة الأنبياء، الآية 63.

(6) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص115.

وكذلك الأمر مع النفي، فإذا قدّمت الفعل فقلت: "ما فعلت كنت نفيت عنك فعلاً لم يثبت أنّه مفعوله، وإذا قلت ما أنا فعلت كنت نفيت عنك فعلاً ثبت أنّه مفعول" (1) ويستوي أمر المفعول في ذلك فإذا قلت: ما ضربت زيداً مقدّماً الفعل كنت نفيت عنك ضربه، مع عدم وجوب كونه مضروباً في الأصل، أمّا إذا قلت ما أنا ضربت زيداً وجب أن يكون قد وقع على زيد فعل الضرب ربما من غيرك، فيكون قصدك أن تنفي أن تكون أنت الضارب (2).

والملاحظ أنّ ما جاء به "عبد القاهر الجرجاني" وغيره من القدامى عن مقاصد التقديم والتأخير، والأغراض التي يرجوها المتكلم من وراء ذلك واختلاف الفائدة التي يجنيها من تقديم عنصر لغويّ أو تأخيره، لهو دليل على أنّ نحائنا قد تعرّضوا للعديد من المبادئ التي تعدّ أسساً تداولية عند المعاصرين.

ومن المعاني العارضة للتركيب التي ذكرها النحاة في مقدّمات كتبهم ظاهرة الحذف، فالجملة تتكون من عنصرين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وقد يلحق بهذين العنصرين ما يؤدي معاني أخرى مكملة لهما ووجدوا أنّ ثمة تراكيب لم تُبن على الشكل المفترض لبنائها، لأنّ المعنى قد يقتضي حذف أحد الركنين الأساسيين أو واحداً منهما لتكملة معنى الجملة، ويكون ذلك لغرض يقصده المتكلم ويعرفه السامع بقريضة لفظية أو غير لفظية. (3) وهو في رأي النحويين "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجذبك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأنتم ما تكون بياناً إذا لم تُبن...". (4)

وتناولهم لهذه الظاهرة الأسلوبية يعكس اهتمامهم بالكلام ومنتجه، وقصده من الفعل التّواصل وحال السّامع وفهمه فأقرّوا أنّ الحذف لا يكون إلّا "إذا كان الكلام ذا فائدة بعد

(1) نفسه، ص 121.

(2) ينظر نفسه، ص 121 122.

(3) ينظر كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص 334.

(4) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 131.

الحذف... وباستغناء السامع عند ذكر المحذوف لدلالة المقام أو القرائن عليه لأنّ الحذف لا يجوز إذا لم يكن السامع مُدرِّكاً قصد المتكلم مستغنيا بما ذُكر منه" (1)

وينصُّ "سيبويه" في مواضع كثيرة من كتابه على ضرورة الحذف لأسباب تخدم مقاصد المتكلم وتراعي الفائدة من الخطاب كالتخفيف والإيجاز والسعة ، ولا يكون الحذف مطلقاً حيث أردنا الحذف وإنّما يكون إذا كان المخاطب عالماً به فيعتمد المتكلم على بديهية السامع في فهم المحذوف ، والعرب جرت عاداتها على الحذف وحبذته في غير موضع من لغتها. (2) يقول "سيبويه" في باب الترخيم "... والترخيم حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً كما حذفوا غير ذلك من كلامهم تخفيفاً" (3) فيُرخِّم المتكلم اسم سامعه قصد إبداء محبته له ، أو تعجيل إفادته بمحتوى الخطاب إذا ما كان الأمر فيه خطر...، وللسبب ذاته تحذف العرب حرف الجرّ في القسم. يقول: "ومن العرب من يقول (اللّه لأفعلن) و ذلك أنّه أراد حرف الجرّ وإياه نوى فجاز حيث كثر في كلامهم، و حذفوه تخفيفاً وهم ينوونه" (4)

أمّا "ابن جنّي" فقد أجاز حذف الموصوف شريطة أمن اللبس، ولكي لا تضيع فائدة الخطاب فنُبهم على السامع فيخفى عليه مراد متكلّمه. يقول: "وقد حُذف الموصوف وأُقيمت الصفة مقامه ... وذلك أنّ الصفة في الكلام على ضربين، إمّا للتخليص والتخصيص وإمّا للمدح والتثناء وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظانّ الإيجاز والاختصار وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه، هذا مع ما يضاف إلى ذلك من الإلباس وضدّ البيان. ألا ترى أنّك إذا قلت: مررت بطويل لم يستبين من ظاهر اللفظ أنّ الممرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنّما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به ، وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق

(1) كريم حسين ناصح الخالدي، المرجع السابق، ص335.

(2) ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص70.

(3) سيبويه، الكتاب ، ج1، ص329.

(4) نفسه ، ج2، ص144.

بالحديث. (1) فلا يُحذف الموصوف إلا إذا قام الدليل عليه واستغني بسياق الحال عن إظهاره.

كما يُرجع حذف المميّز إلى غرض المتكلم ومراده من الخطاب ، فإن قصد الإبانة ذكره وإن قصد الإلغاز حذفه قال: " وقد حذف المميز وذلك إذا عُلِم من الحال حكم ما كان يُعلم منها به. وذلك قولك :عندي عشرون ، واشتريت ثلاثين ، وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يُعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة فإن لم يُرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يُوجب على نفسه ذكر التمييز ، وهذا إنّما يُصلحه ويُفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام" (2)

ويُستدلّ على الحذف عند "ابن هشام" إمّا بالقرينة المقالية أو القرينة الحالية إذ لا يجوز أن يخلو الكلام من إحداهما (3) فيقول عن شروط الحذف: (4) "أحدها وجود دليل حالي كقولك لمن رفع سوطاً:زيداً بإضمار اضرب ومنه قوله تعالى (قَالُوا سَلَامًا) (5) أي سلمنا سلاماً، أو مقالي كقولك لمن قال: من أضرب؟ زيداً، ومنه (وقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا). (6) فحذف الفعل في المثال الأوّل واستغني عن إظهاره بسياق الحال، فكان التقدير: اضرب زيداً؛ "بدليل أنّ لفظة (زيداً) مفردة غير مركبة، لا تُوجّه إلى القصد ولا تُبين عن الغرض. فصار واجبا تقدير الحذف الذي لا غنى عنه في توجيه العبارة نحوياً" (7)

(1) ابن جني ،الخصائص، ج2،ص366.

(2) نفسه، ج2،ص36.

(3) مسعود بودوخة، قرائن المعنى عند النحاة، ص58.

(4) ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب، ج2،ص627.

(5) سورة الحجر، الآية52.

(6) سورة النحل، الآية30.

(7) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص531.

أمّا في المثال الثاني فإلسائل يستفهم عمّن يُسند إليه الضرب ، فكان الجواب بتحديد المسند إليه أمّا المسند فليس بخافٍ إذ تقدّم ذكره في السؤال فاستغني عنه في الجواب لعلم المخاطب به واستندلّ بالسياق المقالي لتقدير المحذوف.⁽¹⁾

وررد في كتاب "الإنصاف" لابن الأنباري " قوله في الحذف الآتي استنادًا إلى علم المخاطب به:" قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعض إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المخاطب. قال تعالى (وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ)⁽²⁾ فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء بما ذكره من قبل، ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في علم الأول. و قال تعالى (وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ)⁽³⁾ فاستغني بذكر خبر الأول عن ذكر خبر الثاني لعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك.⁽⁴⁾ فحذف معمول اسم الفاعل الثاني (الحافظات) استغناء بما ذكر من معمول اسم الفاعل الأول (الحافظين)، والأمر سواء في ذكر خبر المبتدأ الأول (الله) وحذف خبر المبتدأ الثاني (رسوله).

ويلفت "ابن يعيش" (ت 643هـ) النظر إلى أهمية عناصر المقام في تفسير المحذوف من أجزاء الجملة. قال في باب الصفة: " وأمّا الصفة فلا يحسن حذفها أيضا لما ذكرناه ولأنّ الغرض من الصفة إمّا التخصيص وإمّا الثناء والمدح، وكلاهما من مقامات الإطناب والإسهاب، والحذف من باب الإيجاز والاختصار فلا يجتمعان لتدافعهما، وقد حذفت الصفة على قلة وندرة وذلك عند قوّة دلالة الحال عليها، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم سير عليه ليل، وهم يريدون ليل طويل وكان هذا إمّا حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على

(1) ينظر نفسه، ص 531.

(2) سورة الأحزاب ، الآية 35.

(3) سورة التوبة ، الآية 03.

(4) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج 1، ص 93 96.

موضعها، وذلك بأن يوجد في كلام القائل من التفضيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله طويل...".
(1)

أمّا في باب القسم فيعلّل الحذف بعلم الخاطب مراد المتكلم ويكثر استعمال العرب له محذوفاً، حتى سقط من كلامهم وأصبح في حكم الأصل. قال: "وربّما حذفوا المقسم به واجتزؤا بدلالة الفعل عليه، يقولون: أقسم لأفعلنّ وأشهد لأفعلنّ، والمعنى أقسم بالله أو بالذي شاء في أقسم به، وربما حذفتم لكثرة الاستعمال وعلم المخاطب بالمراد"⁽²⁾

وممّا سبق يمكن القول أنّ النحاة أجازوا الحذف إذا أمن اللبس وحصلت الفائدة وعلم مراد المخاطب من الكلام إذ إنّه ليس مجرداً من الإرادة والقصد بل تثوي وراءه غاية نفسية معنوية.

وإذا كان التركيب العربي يتعرّض للحذف في بعض أجزائه، فقد تلحقه الزيادة أيضاً، والزيادة في التراث العربي اصطلاح يمتدّ من البحث الصرفي إلى الدرس النحوي، وتشمل بذلك المفردات والصيغ والتراكيب. إلا أنّ الكثير من الدارسين أخطأوا فهم حقيقة هذا المصطلح النحوي ورأوه مرادفاً للغو، مجلوباً لغير فائدة، فصرفوا كلام نحائنا عن وجهته وحملوه من المقاصد ما لا يحتمل. . (3)

وقد كانت الزيادة في التراكيب اللغوية محلّ خلاف كبير في معناها ودلالاتها وفي وقوعها، فمنهم من يرى أنّها مجرد زيادة في اللفظ وليس لها تأثير في المعنى إذ لا تضيف معنى جديداً له، وإن كان لها تأثير فلا يعدو أن يكون دعماً للمعنى وتقوية له، ومنهم من يرى أنّ دخولها وخروجها واحد، أمّا آخرون فيرون أنّها صيغة يُوصل بها الكلام وليست ركناً في الجملة ولا في استقلال المعنى. (4)

(1) ابن يعيش، شرح المفصل، ص 257 .

(2) ابن يعيش، المصدر نفسه، ص 249 .

(3) ينظر رمضان عبد الله رمضان، من القضايا اللغوية والنحوية، ص 107. و ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 535.

(4) وينظر رمضان عبد الله رمضان، من القضايا اللغوية والنحوية، ص 107، 108.

والزائد في العربية ما كان زائداً عن مطالب الصحة، بحيث يمكن إسقاطه من وضع الجملة الأصل دون أن يختل التركيب، إلا في مواضع قليلة نحو: خرجت فإذا المطر. وكذلك الألف واللام في: الآن و الذي والتي و "ما" في مهما و "أن" في خبر عسى. فعلى الرغم من عدّ هذه الحروف زوائد إلا أنه لا يجوز حذفها على خلاف الأصل، ولا يمكن الجزم أنّ الزائد ما جاء لغير معنى مطلقاً أو لغير فائدة. (1) قال "الزركشي" في الزيادة: "معناها أنّ الكلام لا يختل بحذفها لا أنّه لا فائدة فيه أصلاً، فإنّ ذلك لا يحتمل من متكلم فضلا عن كلام الحكيم" (2)

وقد تحدّث "سيبويه" عن الزيادة خاصة زيادة الحروف، فتعرّض لمختلف الحروف التي تأتي زائدة في الكلام وأثرها فيه مثل: "الكاف" و "الباء" و "من" و "ما" و "لا" و "إن" وغيرها. فقال عن الكاف في قولهم "النجاءك" أنّها جاءت توليدا وتخصيصا، كما تأتي أحيانا زائدة بمعنى مثل للتشبيه و المبالغة، كقول حميد الأرقط:

فصبروا مثل كعصف مأكول

فجمع بين مثل والكاف جوازا في الشعر. أمّا عن زيادة "ما" في مثل قوله تعالى (فبما رحمة من الله لنت لهم) (3) فإنّها دخلت هنا للتوكيد. (4)

أمّا "عبد القاهر الجرجاني" فإنّه يتفق مع "سيبويه" في أنّ مغزى زيادة الحروف في التركيب واضح وهو تقوية الكلام وتأكيدّه إذا دعت الحال لذلك، كأن يكون المخاطب مترددا في الحكم أو منكرا له، أي أنّ حروف الزيادة لا توضع إلا لغرض يرومه المتكلم، ولو أقحمت في الكلام دون مراعاة هذا الهدف لاختلّ النظم وفسد التأليف. (5)

(1) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 535.

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 1، ص 305.

(3) سورة آل عمران ، الآية 159.

(4) ينظر عبد القادر حسين، أثر النحاة في البحث البلاغي، ص 77 78.

(5) ينظر عبد القادر حسين، المرجع السابق، ص 79.

ولاهتمام النحاة بتداولية الخطاب والفائدة الحاصلة بين المتكلم والسامع، أدركوا أنّ الزائد في الكلام العربي يحقق إحدى فائدتين: إمّا فائدة لفظية كزخرف لفظي يزين الكلمة ويزيدها فصاحة، أو يؤتى بها لاستقامة وزن الشعر، أو غير ذلك من الأغراض والفوائد اللفظية، وإمّا فائدة معنوية للتقوية والتأكيد⁽¹⁾. يقول "الرضي" في ذلك: "فائدة الحرف الزائد في كلام العرب إمّا معنوية وإمّا لفظية، فالمعنوية تأكيد المعنى. وأمّا اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونها بزيادتها أفصح أو كون الكلمة و الكلام بسببها مهياً لاستقامة وزن الشعر، أو لحسن السمع أو غير ذلك من الفوائد اللفظية، ولا يجوز خلوّها من الفوائد اللفظية والمعنوية معاً، وإلاّ لعدت عبثاً ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء، ولا سيّما في كلام البارئ تعالى وأنبيائه وأئتمته عليهم السلام، وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تفرد إحداهما عن الأخرى." ⁽²⁾ وفي هذا القول تركيز منه على مبدأ الإفادة المراعى في كلّ زيادة تطرأ على التركيب العربي.

والناظر في المنظومة النحوية التراثية يجدها غنيّة بالكثير من الأسس التي بنت عليها التداولية صرحها، حيث اهتمّ النحاة بتداولية المتكلم باعتباره منتج الخطاب، فهو المالك للمعنى الحقيقي للعبارة، وهو الأدرى بمقاصده وأغراض الكلام، والمتحكم في ظاهر البنية وشكلها دون غيره ففرقوا بين الكلام والقول والجملة اعتداداً به، كما أنّ ظواهر التقديم والتأخير والحذف والزيادة وغيرها متعلّقة بقصد المتكلم ومنوطة به.

وللسامع مكانة لا تقلّ أهميّة عن مكانة المتكلم، إذ هو شريكه في العملية التواصلية، والعامل على تفكيك رموز الخطاب الموجّه إليه لاستخلاص الفائدة وتبيين قصد المتكلم، فقسّموا الكلام بناء على فهم السامع وكذلك أضرب الخبر، وربطوا قيمة الخطاب بالفائدة التي هي ألصق بالسامع، بالإضافة إلى أنّهم لم يُجيزوا ظاهرة أسلوبية تدخل على التركيب العربي إلاّ إذا اقترنت بعلم السامع وأمن الالتباس عليه كالحذف مثلاً.

⁽¹⁾ ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 536.

⁽²⁾ شرح الرضي للكافية، ج 2، ص 384.

وحظي الخطاب في ذاته أيضا بقيمة كبيرة في الدرس النحوي العربي فدرسوا أغراض الأساليب العربية التي تُعدّ أفعالا كلامية في التداولية الحديثة، وخروجها عن معناها إلى معانٍ مُستلزمة أخرى تُستفاد من السياق، وفرّقوا بين التعبير بالجملة الفعلية والتعبير بالجملة الاسمية، "حيث يكون الأول عندما يتلقى السامع الخبر لأول مرة، وليس لديه فكرة عنه، أمّا الثاني فيكون حين يملك السامع على الأقلّ أدنى معرفة بموضوع الحديث، لكنّ المتكلم يرسله بقصد ومبالغة" (1) وتحدّث النحاة أيضا عن العديد من الوحدات اللغوية نحو: أسماء الإشارة، وظرفا المكان والزمان، وأزمنة الفعل والضمائر... وغيرها التي لا تتحدّد دلالاتها التداولية إلا بالنظر إلى مقام التخاطب والتركيب الذي ترد فيه. (2)

وعلى الرغم من نفاسة هذه التركة النحوية الضخمة، إلا أنّ وراثتها لم يقدرها حق قدرها، فكادت تبلى ويذهب بريقها لِمَا لحقها من إهمال وعدم إعمال العقول فيها، فانبرى الدارسون يعيدون لهذا التراث عهده وينفخون في المبنى من روح المعنى. ويُعدّ الباحث المغربي "أحمد المتوكّل" رائد الاتجاه الوظيفي التداولي في الدراسات اللسانية العربية المعاصرة، حيث أغنى الثقافة العربية بمفاهيم النحو الوظيفي وإجراءاته التطبيقية من خلال تنشيطه لنظرية اللغوي "سيمون ديك" (Simon Dick) الذي يعدّه النموذج النحوي الغربي الجادّ في محاولة صهره مقترحات من أنحاء أخرى كالوظيفية ونظرية الأفعال الكلامية والنحو المعجمي الوظيفي. (3) ويوضّح المتوكّل المبادئ المنهجية العامّة التي حفزته إلى هذا التوجّه فيما يلي:

1- وظيفة اللغات الطبيعية الأساسية هي وظيفة التواصل.

2- موضوع الدرس اللساني هو وصف القدرة التواصلية للمتكلم. المخاطب.

3- النحو الوظيفي نظرية للتركيب والدلالة منظورا إليهما من وجهة نظر تداولية.

(1) خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، ص38.

(2) ينظر نفسه، ص39.

(3) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص255. وينظر أحمد المتوكّل، الوظيفة المفعول في اللغة العربية، ص05.

4- يجب أن يسعى الوصف اللغوي الطامح إلى الكفاية إلى تحقيق أنواع ثلاثة من

الكفاية : أ/الكفاية النفسية

ب/ الكفاية التداولية

ج/الكفاية النمطية⁽¹⁾

وقد سعى هذا الباحث إلى إعادة قراءة الفكر اللغوي العربي، فانطلق من تحليلات ومفاهيم من التراث اللغوي القديم: نحوه وصرفه وبلاغته مبيّنا أنّ به نظرية تداولية تنتظم العلوم المختلفة: النحو، البلاغة، فقه اللغة...⁽²⁾

ولعلّ من بين أهمّ ما قام به "المتوكّل" هو إيجاده لمفهوم التحجّر: وهو مصطلح يدلّ على التراكم الحاصل لبعض التراكيب اللغوية، وهي أنماط تعبيرية خاصّة بلغة ما تتميز بالثبات، وتتكوّن من كلمة أو أكثر تحوّلت عن معناها الأصلي (الحرفي) لتدلّ على معنى مغاير اصطاحت عليه الجماعة اللغوية فأصبحت بذلك تعابير اصطلاحية، وهذه القوالب تمرّ بسلسلة من العمليّات اللغوية ولا تولد لحظة استعمالها في السّياق، إذ أنّ مدلولاتها المختلفة التي تكتسبها باعتبارها جزءاً من التراث التاريخي والثقافي للمتكلّم، تتراكم طبقات بعضها فوق بعض تكون فيها طبقة المدلولات الاشتقاقية مقولات جامعة نُقِشت في أذهان العامّة والخاصّة، وطبقة المدلولات اللغوية معارف مكتسبة ترسّخت وترسّبت في عقول الجمهور، وطبقة المدلولات الاصطلاحية معارف ناشئة يُحصّلها الخاصّة ثمّ بعد زمن معيّن تصبح من نصيب الجمهور. وغالبا ما يكون التحجّر على مستوى التركيب إلاّ أنّه قد يكون في اللفظ المفرد أيضا، ومن الأفعال التي صاحبها التحجّر في اللغة العربية: أصبح، أمسى، أضحى، بات التي كانت تدلّ معجمياً على زمن معيّن تعنيه حرفياً، وتُعامل نحويّاً على أنّها أفعال تامّة ولكنّها مع تحجّرها أصبحت أفعالاً ناقصة ثابتة على معنى تلميحى لم يكن لها في الأصل.⁽³⁾

(1) أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص 09.

(2) ينظر عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين، ص 329 .

(3) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 349، 400.

وذكر "المتوكّل" أنّه يمكن رصد الأفعال المحمولات بالشكل التالي: "يفقد الفعل بالتدرّج فحواه المعجمي، فترتّب عن ذلك بطريقة آلية فقدانه للدلالة على واقعة، مثال ذلك ما حصل للأفعال أصبح و أمسى و أضحى التي كانت تدلّ حين كانت محمولات تامّة؛ على الدخول في الصباح والدخول في المساء والدخول في الضحى على التوالي، بفقدانها السمتين الأساسيتين للحموليّة، الدلالة على فحوى معجمي والدلالة على واقعة، تصبح هذه الأفعال مجرد أفعال ناقصة" (1)

وفي الثقافة العربية ألفاظ ماثورة متوارثة تُمثّل تعابير اصطلاحية، نُقلت وتواترت عبر الأجيال حتّى أصبح المتكلم بمرور الزمن يستعملها بمعناها الاصطلاحي ليُعبّر عن قصده متجاهلاً معناها الحرفي.

وقد يبدو أنّ هناك تداخلاً بينها وبين بعض الآليات الأخرى كالاستعارة والكناية إذ كلّها تُستعمل كإستراتيجية تلميحية في التخاطب، ولكن الفرق بينهما يكمن في العلاقة بين اللفظ والقصد في كل منها، ففي الكناية والاستعارة هناك تلازم بين معنى اللفظ والقصد المراد، والعلاقة بينهما مولّدة من قِبَل هذه الآليات فتخلق أشكال تعبيرية جديدة قد لا تدوم على الرغم من تعبيرها عن قصد المتكلم لحظة التلفظ بها في سياق معين، أمّا في التعبير الاصطلاحي وعلى الرغم من أنه قد ينشأ في الأصل باستعمال آلية الكناية أو الاستعارة، فإنّ العلاقة بين اللفظ والقصد ثابتة حتّى أنّ المتكلم لا يفكر في أصلها أثناء إنتاجه للخطاب، بقدر ما يفكر في الترابط القصدي بين اللفظ وبين القصد وتصبح التعابير الاصطلاحية جزءاً من الكفاءة التداولية عند طرفي الخطاب ويستعملها المرسل للتعبير عن قصده، فيدرك المرسل إليه هذا القصد إدراكاً جيّداً ماداماً من أبناء اللّغة الواحدة (2).

وممّا سبق يمكن القول أنّ المتوكّل قد أدرك جيّداً دور القصد في التواضع على التعابير الاصطلاحية وفي تحجّرها ثمّ في استعمالها بعد ذلك.

(1) أحمد المتوكّل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، ص 27.

(2) ينظر عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 402 403.

ومن المفاهيم النحويّة التي عمل "المتوكّل" على تطويرها في النحو الوظيفي تفريقه بين أربعة وظائف تداولية: "المبتدأ" (theme) و"الذيل" (tail) و"البؤرة" (focus) و"المحور" (topic) حيث أنّ الوظيفتين الأوليتين وظيفتين خارجيتين بالنسبة للحمل أي؛ تُسندان إلى مكونين خارجيين عن الحمل ويعتبر الوظيفتين الثانيتين داخليتين إذ تُعتبران جزأين من الحمل ذاته، وهي الوظائف نفسها التي اقترحها "سيمون ديك"، وأضاف المتوكّل وظيفة خامسة هي "وظيفة المنادى".⁽¹⁾

ثمّ ميّز "المتوكّل" داخل وظيفة البؤرة بين "بؤرة جديد" و"بؤرة مقابلة" من حيث نوعية البؤرة، وبين "بؤرة المكون" و"بؤرة الحمل" من حيث مجال التبئير⁽²⁾ وأرى في هذا التقسيم تغلغلا في نفسية المتكلم ومراعاة لقصدته في الإسناد، فوظيفة البؤرة تُسند إلى المكون الحامل للمعلومة الأكثر أهميّة أو الأكثر بروزا في الجملة⁽³⁾ ولا يمكن أن يبرز عنصر لغوي معيّن داخل الجملة دون غيره إلاّ إذا قصد المتكلم ذلك، ووضع الألفاظ على ترتيب يسمح بإبراز العنصر الحامل للفائدة الخطابية فيتلقّظ على النحو الذي يحقق هذا الغرض. فإذا كانت البؤرة مسندة إلى "المكون الحامل للمعلومة التي يجهلها المخاطب أي؛ المعلومة التي لا تدخل في القاسم الإخباري المشترك بين المتكلم والمخاطب"⁽⁴⁾ تكون البؤرة بؤرة جديد، أمّا إذا كانت البؤرة مسندة إلى "المكون الحامل للمعلومة التي يشكّ المخاطب في ورودها"⁽⁵⁾ تكون البؤرة بؤرة مقابلة.

والملاحظ أنّ هذا التمييز بين نوعي البؤرة الأنفي الذكر موضوع بالنظر إلى قصد المتكلم وفهم السامع ابتغاء تحقيق فائدة تواصلية.

(1) ينظر أحمد المتوكّل، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي، ص16.

(2) ينظر نفسه، ص16.

(3) أحمد المتوكّل، الوظائف التداولية في اللغة العربية ص28.

(4) أحمد المتوكّل، المرجع السابق، ص28.

(5) نفسه، ص29.

وكذلك الأمر بالنسبة لوظيفة المحور، إذ يأخذ المكون وظيفته المحور في الجملة "بمقتضى الوضع التخابري القائم بين المتكلم والمخاطب في طبقة مقامية معيّنة" (1)، فيقصد المتكلم إيضاح الدال على ما يشكل المحدث عنه داخل التركيب الجملي، ويفهم المخاطب أنّ ذلك محور الحديث، وهي وظيفة تداولية يقصد منها إيلاء المتقدّم نوعاً من الاهتمام والعناية يؤثر في البنية الإخبارية التي تتناسب المقام.

والمتتبع لأبحاث "المتوكل" يجده يُقرّ أنّ النظرية الثاوية خلف مختلف العلوم اللغوية العربية هي النظرية التداولية، ويمضي إلى أنّها قابلة للتداول مع النظريات التداولية الحديثة. (2)

ومحصول الحديث أنّ السمات التداولية قد طبعت بحث كثير من النحاة العرب لأنهم أثناء ذلك كانوا على وعي تام "أنّ النظام اللغوي وُجد لكي يفيد ويبلّغ أغراض المتكلم ومقاصده للمخاطب، فهو وسيلة تبليغ جوهره الإفادّة... فقد بنوا النحو على مبدأ التخفيف والفرق وهو مبدأ الاقتصاد اللغوي الذي عرفه اللغويون المعاصرون أي إنّ الهدف الذي يودّه المتكلم هو أن يبلّغ أكبر عدد ممكن من الفوائد في وقت قصير وبمجهود قليل" (3)

وقد سبر النحويون أغوار الظاهرة التواصلية وتبينوا خصائص الخطاب العربي من خلال استقراءهم لكلام العرب، لذلك استطاعوا أن يميزوا بين مفهومي الفائدة والمعنى "فقالوا: لا بدّ لكل كلام من معنى يدلّ عليه، ولكنّه إن كان ينبغي أن يفيد في الأصل فقد يكون غير مفيد أي غير حامل لفائدة/لخبر يجهله السامع. وذلك مثل: النار محرقة مثال مشهور في النحو العربي، فإن قيل هذا لمن اختبر خاصية النار المحرقة، فإنّ هذا الكلام وإن كان ذا معنى إلاّ أنّه لا يأتي بشيء جديد بالنسبة للمخاطب، ولهذا أهميّة عظيمة جدّاً لأنّه الأساس الذي بُنيت عليه نظرية الإفادّة الحديثة" (4)

(1) نفسه، ص 69.

(2) ينظر صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي، ص 258.

(3) بشير إيرير، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، ص 01.

(4) بشير إيرير، المرجع السابق، ص 02.

وتوصل كلّ النحاة بدءاً "بسيبويه" حتى النحاة المتأخرين أن الفائدة الخطابية وتبليغ المتكلم قصده لا يحصلان باللفظ المفرد بل بتأليف الألفاظ بعضها مع بعض، فالمعاني التي هي أدلة على الأغراض لا تحصل إلا بالكلام المركب، يقول عبد الرحمان الحاج صالح "إن النحو العربي قد أسس على الغرض الذي من أجله خلق اللسان وهو الإفادة، فغرضه لغوي محض، إذ يجعل الاسم والفعل عمادين للحديث وهو ما يجري من المتكلم والمخاطب وهو شديد الاهتمام بهذين القطبين للكلام فالاسم والفعل لا يطابقان الاسم والكلمة كما يفهمهما بل قد يوافق هذان المفهومان المحدّث عنه (المسند إليه) والمحدث به (المسند) شرط أن يُعتمد فيهما التصديق والتكذيب أي من حيث صحة الحكم وبطلانه، والواقع أنّ هذا الاعتبار منعدم عند سيبويه، ووجوده عند من تلاه يدلّ على تأثرهم بالمنطق، ومن جراء ذلك كانت مادة الدراسة النحوية العربية هي الحديث (لا الحكم) من حيث هو تبادل لفظي ذو فائدة بين قطبين . لافظ وسامع . وإن اشتباه الأمران على متأخري النحاة فليس إلاّ لأنهم تناسوا حقيقة البلاغ اللغوي." (1)

واللفظ لا يضطلع بوظيفة التعبير عن أغراض المتكلم وتبليغ مقاصده إلاّ بالتظافر مع عناصر السياق المختلفة إذ إنّ الخطاب "ممارسة تجري تداولياً في السياق" (2) الذي يتميز بتغيير سماته .

ويمكن القول إنّ القصد والإفادة شكّلاً قاعدة كبرى دارت في فلكهما تحليلات وتفسيرات النحاة لكل المسائل النحوية، وفي هذا الشأن قال تمام حسّان "إنّ الفائدة والصواب وأمن اللبس حين توضع ثلاثتها في صورة مبدأ عام يحكم كل نشاط قام به النحاة فلا بد أن تدور كل قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن تكون تفصيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث" (3) والاهتمام بهذه الغايات الثلاث أوصل النحاة إلى معالجة كل عناصر العملية التبليغية من خطاب ومتكلم ومخاطب ومقام...

(1) عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، ص 79.

(2) عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، ص 40.

(3) تمام حسّان، الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، ص 189.

خاتمة

هـ

لقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، تتعلق في مجملها بماهية اللسانيات التداولية وأصولها اللسانية والفلسفية في الفكر اللساني الغربي، إذ إنّ هذا الفرع اللساني الحديث تعدى حدود الجملة وأوجد تصورات ومفاهيم جديدة تربط السياق اللغوي بمحيطه وظروفه التبليغية وعملية التواصل وما تقتضيه من استعمال لغوي متواضع عليه له دلالة معينة بين مستعمليه، كما يتطلب الموقف التواصلية متكلماً له مقصد يود إيصاله إلى شريكه في التواصل، وفائدة ينبغي حصولها بعد كل عملية تواصلية تكون ثمرة لها ونتيجة لازمة عنها، ثمّ مستمعا ينتمي إلى نفس الجماعة اللغوية للمتكلم، ويكون قادرا على الاستنباط والاستنتاج في ظل التعاون التواصلية القائم بينهما، والمبني على خلفيات تتحكم فيها الأعراف الاجتماعية والضوابط الأخلاقية المحيطة بمقام الخطاب، كل ذلك حتى يحصل الفهم والإفهام .

ونائج أخرى تتعلق بلامح التداولية المتناثرة بين طيات التراث اللغوي من نحو وبلاغة وأصول، ممّا يثبت أن العلماء العرب كانوا غير بعيدين عن صميم موضوع هذا الحقل المعرفي الحديث.

ويمكن أن تتدرج نتائج البحث كالاتي:

1- إن التداولية مصطلح جديد تربع على مساحة واسعة من ساحات الدرس اللغوي الحديث، وتشعبت جذوره وأصوله بين عدّة علوم، وامتد ليتصل بدراسات أخرى لها صلة بالمنطق والفلسفة والسيميائية واللسانيات، وهو شديد العناية بالأفعال الكلامية وهي الأفعال التي تتصف بتحقيق الإنجاز والحدوث في الاتصال الخطابي بين المتكلم والمستمع، وبدل

مصطلح الأفعال الكلامية على الأفعال ذات القوة المتضمنة في القول لتحقيق الفعل كالوعد والطلب والترجي والاستفهام والتمني...

2- إن التداولية في جوهرها تقوم على رفض ثنائية اللغة /الكلام (Langue/parole) التي نادى بها رائد اللسانيات الحديثة "دوسوسير" القائلة بأن اللغة وحدها دون الكلام هي الجديرة بالدراسة العلمية، وعلى ذلك فإن التداولية تُعنى بالبحث في العلاقات القائمة بين اللغة ومتداوليها من الناطقين بها، فتأخذ على عاتقها تحليل الكلام ووصف وظائف الأقوال اللغوية وخصائصها لدى التواصل اللغوي.

3- إن القصدية تعني التوجه مطلقاً، وهي في فلسفة العقل تعني توجه العقل البشري نحو الأشياء الخارجية التي يمثلها لنفسه، وفي فلسفة اللغة تعني توجه المتكلم باللغة نحو المعاني التي يؤمها حتى يعبر عما يريد استناداً إلى قصدية العقل التي تحوي صور تمثيلية متعددة فقصدية اللغة مستمدة من قصدية العقل.

4- عرف العلماء العرب في العصور القديمة فكرة التداولية وناقشوها في كثير مما وصلنا من تراث، وهم وإن لم يؤصلوا لمصطلح التداولية بلفظه، فقد توافروا على كل ما تهتم به من مظاهر لغوية تنبثق من سياقات الاستعمال اللغوي الدائرة في مستوى التخاطب الفعلي، وترجموا لمباحث كثيرة متصلة بها في باب الخبر والإنشاء، ولم يكن الاهتمام بالتداولية مثار اهتمام اللغويين من النحاة وعلماء البلاغة فحسب، بل اعتنى بها عناية شديدة كل من علماء المنطق والفلاسفة والأصوليين والفقهاء.

5- إنَّ مبدأ الفائدة والاهتمام بقصد المتكلم وحال السامع تلخصها القاعدة التداولية "أمن اللبس" التي وضعها نحائنا وقد قصدوا بالفائدة والقصد الكلام الذي يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه.

6- أمن اللبس غاية الاستعمال وقوام النظام إذ تصبح قطبية المعنى هي قطب الرحي في التواصل باللغة، فالمعنى هو همّ المتكلم حين يعمد إلى العبارة عن ذات نفسه جاهداً في أن ينفي عن مراده اللبس، وهو همّ السامع حين يجهد في الفهم عن المتكلم واستبانة

مقاصده، من غير أن يجعل لعوارض اللبس والغموض سلطاناً على معقوله، وهو همّ النحوي أو اللغوي في جهده الناصب وراء ربط المباني والمعاني، وبين الشكل والوظيفة.

7- اختلف علماء اللغة فيمن يحسن السكوت عليه، ورجّح كثير منهم أنه المتكلم لأن التكلم صفته، ولكنني أرى أنه السامع لأنهم قالوا: يحسن السكوت عليه وليس بعد قوله أو النطق به، و"عليه" تعود على الكلام الذي يتلقاه السامع، فيقبل ما يسمع أو يثور عليه ويرفضه .

8- أن هناك فرقاً بين المعنى والفائدة، فكل كلام له فائدة له معنى وليس كل كلام له معنى له فائدة كالكلم المفرد مثلاً ولذلك اهتمّ النحاة بالجملة باعتبارها أصغر وحدة كلامية تنقل المعنى، وتبين قصد المتكلم وتحققّ فائدة تواصلية للمتلقى، ولا يمكن أن يتأتى هذا بالكلم المفرد إلا بعد أن ينطق به المتكلم مضموماً بعضه إلى بعض، مرتباً بحسب ترتيب المعاني في نفسه، ولذلك أقرّوا أنّ الفائدة التواصلية تحدث في ركني الكلام وليس في أحدهما منفرداً عن الآخر.

9- حضور لفظ "الإفادة" في مصنفات النحاة القدامى أكثر من مصطلح القصد لكون الفائدة لا تحصل إلا عن قصد.

قائمة المصادر والمراجع

-القرآن الكريم برواية ورش عن الإمام نافع.

- قائمة الكتب العربية:

1. الاسترأبادي(رضي الدين محمد بن الحسن)،شرح الكافية في النحو،دار الكتب العلمية،بيروت،لبنان،1415هـ 1995م.
2. إبراهيم مصطفى إبراهيم،نقد المذاهب المعاصرة،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية،مصر،ج1، 1999م.
3. أحمد المتوكل:
 - الوظائف التداولية في اللغة العربية،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الدار البيضاء،المغرب،ط1،1405هـ 1985م.
 - قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية البنية التحتية أو التمثيل الدلالي التداولي، دار الأمان للنشر والتوزيع،الرباط،المغرب،1995م.
 - دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي،دار الثقافة للنشر والتوزيع،الدار البيضاء،المغرب،ط1، 1406هـ 1986م.
 - من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفية المفعول في اللغة العربية،دار الثقافة، الدار البيضاء، ط1، 1407هـ.
4. آن روبل، جاك موشلار،التداولية اليوم علم جديد في التواصل،ترجمة سيف الدين دغفوس و محمد الشيباني،المنظمة العربية للترجمة،دار الطليعة للطباعة والنشر،بيروت،لبنان،ط1،تموز(يوليو)2003م.
5. ابن الأنباري(أبو البركات عبد الرحمن بن محمد ابن أبي سعيد):

- أسرار العربية، تحقيق فخر صالح قداره، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1415 هـ 1995 م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ج01.
6. بيير جيرو، علم الإشارة السيميولوجية، ترجمة منذر عياشي، مركز الإنماء القومي، بيروت، لبنان، ط1، 1992 م.
7. بوقرة نعمان، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، منشورات جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2006.
8. تمام حسان:
- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب (النحو، فقه اللغة، البلاغة)، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1420 هـ 2000 م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، مصر، ط04، 1425 هـ 2004 م.
9. ابن جنّي (أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية، دار الكتب المصرية، ط2، 1381 هـ 1952 م.
10. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر)، البيان والتبيين، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخالجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ج01، ط07، 1418 هـ 1998 م.
11. الجرجاني (محمد بن علي):
- الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، علق عليه ووضع حواشيه وفهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423 هـ 2002 م.
- التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1416 هـ 1985 م.

12. ج اوستين، نظرية أفعال الكلام العامة كيف ننجز الأشياء بالكلام، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 1991م.
13. جون لاينز، اللغة والمعنى والسياق، ترجمة عباس صادق الوهاب، دار الشؤون الثقافية العامة "آفاق عربية" للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ط1، 1987م.
14. ج.ب. براون وج. يول، تحليل الخطاب، ترجمة وتعليق محمد لطفي الزليطني، منير التركي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، 1418هـ 1997م.
15. الجيلا لي دلاش، مدخل إلى اللسانيات التداولية، ترجمة محمد يحياتن، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 1992/11م.
16. حليلة أحمد عميرة، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006م.
17. حمو ذهبية، لسانيات التلغظ وتداولية الخطاب، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري تيزي وزو، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م.
18. عبد الحميد السيد، دراسات في اللسانيات العربية بنية الجملة العربية التركيب النحوية والتداولية علم النحو وعلم المعاني، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ج2، ط1، 2004م.
19. حسن محمد الكحلاني، فلسفة التقدم دراسة في اتجاهات التقدم والقوى الفاعلة في التاريخ، مكتبة مدبولي، ط1، 2003م.
20. خالد ميلاد، الإنشاء في العربية بين التركيب والدلالة دراسة نحوية تداولية، نشر مشترك: جامعة منوبة، كلية الآداب منوبة، والمؤسسة العربية للتوزيع، تونس، ط1، 1424 هـ، 2001م.

21. ابن خلدون (عبد الرحمن)، المقدمة (كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر)، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1421 هـ، 2000م.
22. خولة طالب الإبراهيمي، مبادئ في اللسانيات، دار القصبه للنشر، الجزائر، 2000م.
23. دفة بلقاسم، في النحو العربي رؤية علمية في المنهج الفهم التعليم التحليل، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002/ 2003م.
24. ردة الله بن ردة بن ضيف الله الطلحي، دلالة السياق، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية، مكة المكرمة، السعودية، ط1، 1424 هـ.
25. رمضان عبد الله رمضان، من القضايا اللغوية والنحوية، مكتبة بستان المعرفة لطبع ونشر وتوزيع الكتب، الإسكندرية، مصر، 2005م.
26. الزركشي (أبو عبد الله)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1391 هـ.
27. الزجاج (إبراهيم بن السري) معاني القرآن واعرابه تحقيق عبد الجليل عبده شلبي المكتبة العصرية بيروت 1973م.
28. السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد)، مفتاح العلوم، تحقيق حمدي محمدي قابيل، تقديم ومراجعة محمدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، د ط، دت.
29. السيرافي (أبو سعيد)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.
30. ابن السراج (أبو بكر محمد بن سهل)، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، 1988م.

31. سيبيويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)، الكتاب ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، دت.
- ابن سنان الخفاجي، سرّ الفصاحة، تحقيق علي فودة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1414هـ.
32. السيوطي (عبد الرحمان جلال الدين بن أبي بكر):
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها ،شرح وضبط وتصحيح وعنونة وتعليق محمد أحمد جاد المولى ،علي محمد البجاوي ،محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار الجيل ،بيروت، لبنان، دط، دت.
- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق فايز ترحيني، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1984م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العالي سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1987م.
33. سعيد بحيري، دراسات لغوية تطبيقية في العلاقة بين البنية والدلالة، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، دت.
34. الشاطبي (أبو إسحاق)، الموافقات في أصول الشريعة، عني بضبطه وتفصيله محمد عبد الله دراز، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (دت).
35. صلاح إسماعيل:
- فلسفة العقل دارسة في فلسفة جون سيرل، دار قباء الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2007م.
- نظرية المعنى في فلسفة بول جرايس، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2005م.
36. صلاح فضل، بلاغة الخطاب وعلم النص، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، ط1، 1996م.

37. الصبان(محمد بن علي)، حاشية الصبان على شرح الاشموني، ضبطه وصححه وخرج شواهدة إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997م.
38. صلاح إسماعيل عبد الحق، التحليل اللغوي عند مدرسة أكسفورد، دار التنوير للطباعة والنشر ،بيروت،لبنان،ط1993،1م.
39. طه عبد الرحمان:
- في أصول الحوار وتجديد علم الكلام ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء المغرب،ط2، 2000 م.
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي،المركز الثقافي العربي،الدار البيضاء،المغرب،ط1، 1998م.
40. عز العرب لحكيم بناني، الظاهراتية وفلسفة اللغة تطور مباحث الدلالة في الفلسفة النمساوية ، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب ،أفريقيا الشرق ،بيروت،لبنان، 2003 م.
41. عطا محمد موسى، مناهج الدرس النحوي في العالم العربي في القرن العشرين،دار الإسراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،ط1، 2002 م.
42. عطيات أبو السعود،الحصاد الفلسفي للقرن العشرين،شركة الجلال للطباعة،الإسكندرية،مصر،ط1، 2002م
43. علي عزت،الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب،شركة أبو الهول للنشر،ط1، 1996م.
44. علي أبو المكارم،أصول التفكير النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة، مصر، ط1، 2006 م.
45. العكبري(أبو البقاء) :

- اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي مختار
طليمات، لبنان، ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.
- مسائل خلافية في النحو، تحقيق محمد خير الحلواني، دار الشرق
العربي، بيروت، ط1، 1992م.
46. علي آيت أوشان، السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، دار الثقافة
للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1421 هـ 2000م.
47. عمر بلخير، تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، منشورات
الاختلاف، الجزائر العاصمة، الجزائر، ط1، 2003 م.
48. العبيدان (موسى بن مصطفى)، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، الأوائل
للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، سوريا، ط1، 2002م.
49. عادل فاخوري، علم الدلالة عند العرب، دراسة مقارنة مع السيميائية الحديثة، دار
الطليعة، بيروت، لبنان، ط1، 1985م.
50. الغزالي (أبو حامد محمد)، المستقصى من علم الأصول، تحقيق وتعليق محمد
سليمان الأشقر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1417هـ.
51. فان دايك، النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي التداولي
، ترجمة عبد القادر قنيني، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، أفريقيا
الشرق، بيروت، لبنان، 2000م.
52. فرا نسواز أرمينيكو، المقاربة التداولية، ترجمة سعيد علوش، المؤسسة الحديثة
للنشر والتوزيع، ط1، 1987 م.
53. فيليب بلا نشيه، التداولية من أوستن إلى غوفمان، ترجمة صابر الحباشة، دار
الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقية، سوريا، ط1، 2007 م.
54. فاطمة الطبال بركة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، المؤسسة الجامعية
للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 01، دت.

55. عبد القادر حسين ،أثر النحاة في البحث البلاغي،دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة،مصر، 1998 م.
56. عبد القاهر الجرجاني:
- دلائل الإعجاز، شرح وتعليق محمد عبد المنعم خفاجي،دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، لبنان،ط1، 1424 هـ، 2004 م.
- الجمل في النحو، تحقيق يسري عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410 هـ 1990م.
57. ابن القيم الجوزيه(أبو عبد الله محمد بن أبي بكر) ،إعلام الموقعين عن رب العالمين ،تحقيق محمد محي الدين، دار الفكر، بيروت،لبنان،1397 هـ 1977م.
58. كريم حسين ناصح الخالدي ،نظرية المعنى في الدراسات النحوية، دار الصفاء، عمان، ط1، 2006م.
59. المبرد(أبو العباس محمد بن يزيد)،المقتضب،تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة،المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ،لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ط3، 1415 هـ 1994م.
60. محمد بدري عبد الجليل،تصور المقام في البلاغة العربية،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية، مصر، 2003 م.
61. ابن مالك(محمد بن عبد الله) :
- الألفية في النحو والصرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (دت).
- شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، مكتبة الانجلو المصرية، ط1، 1974م.
62. محمد سويرتي،النحو العربي من المصطلح إلى المفاهيم تقريب توليدي وأسلوبى وتداولي ، أفريقيا الشرق،الدار البيضاء، المغرب، 2007 م.

63. محمد محمد يونس علي، علم التخاطب الإسلامي دراسة لسانية لمناهج علماء الأصول في فهم النص، دار المدار الإسلامي، ط1، كانون الثاني/يناير/أي النار 2006م.
64. محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2003م.
65. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.
66. محمد مهران رشوان، مدخل إلى دراسة الفلسفة المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط2، 1404 هـ 1984 م.
67. محمود أحمد نحلة، آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2002م.
68. محمود فهمي زيدان، في فلسفة اللغة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1405 هـ 1985 م.
69. محمود سليمان ياقوت، منهج البحث اللغوي، دار المعرفة الجامعية، ط2000، 1م.
70. مسعود صحراوي، التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة " الأفعال الكلامية " في التراث اللساني العربي، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط1، تموز يوليو 2005م.
71. مهدي أسعد عرار، ظاهرة اللبس في العربية جدل التواصل والتفاضل، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2003 م.
72. ميجان الرويلي وسعد البازغي، دليل الناقد الأدبي، الدار البيضاء، المغرب، ط3، 2002 م.

73. محمد العمري، البلاغة العربية أصولها وامتداداتها، أفريقيا الشرق، المغرب، دط، 1999م.
74. عبد الهادي بن ظافر الشهري، استراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية، دار الكتاب الجديدة المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، آذار/مارس 2004 م.
75. ابن هشام الأنصاري (جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تقديم حسن حمد، إشراف ومراجعة د. إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ، 1998م.
76. أبو هلال العسكري (أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري)، الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق الدكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1401 هـ 1981 م.
77. ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي)، شرح المفصل، قدم له وعلق عليه إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، ج2 و5، 2001م.
78. يعقوب فام، البراجماتية أو مذهب الذرائع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1998 م.

- قائمة الكتب الأجنبية:

- 1-Austin(john langshaw) Quand dire cest faire Trad:française de Gilles lan-Editions du seuil 1970.
- 2- David Zemmou rInitiation A la linguistique Luniversite De Paris Iv Sorbonne Ellipres Marketing S.A 2004.
- 3- Eric Grillo La philosophie Du Langage collection memo seuil. 77 paris 1997.
- 4- Jaques Moexhler et Antoine Auchlin Itroduction A La Linguistique contemporaine Librairie Armqnd colin paris 2001.

الرسائل :

1. حورية رزقي، الأحاديث القدسية من منظور اللسانيات التداولية (رسالة ماجستير مخطوطة) ،إشراف أ.د .بشير إبرير، قسم اللغة العربية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر، 2005-2006م
2. صلاح الدين ملاوي، التراكيب النحوية العربية في ضوء التحليل الوظيفي (رسالة دكتوراه علوم مخطوطة) ، إشراف أ.د.محمد خان ،قسم اللغة العربية،جامعة محمد خيضر ، بسكرة،الجزائر ، 1426/1427 هـ 2006/2007 م.
3. نصر الدين وهابي،الأربعون حديثا للشحامي من منظور تداولي(رسالة ماجستير مخطوطة)،إشراف أ د محمد خان،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر،2003/2004م.

المجلات والدوريات :

1. أنطوان ج خوري،حول مقومات المنهج الفيومينولوجي،مركز الإنماء القومي،ع8 و9،كانون الأول والثاني،بيروت،لبنان،1981م.
2. أحمد محمد المعتوق،الحصيلة اللغوية أهميتها مصادرها وسائل تنميتها،سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت،ع212، 1996م.
3. بلقاسم حمام،فكرة المقام في النحو العربي،مجلة العلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر،ع11،ماي2007م.
4. بلعابد عبد الحق،تداوليات الخطاب القانوني، ملتقى علم النص،مجلة اللغة والأدب،قسم اللغة العربية وآدابها،جامعة الجزائر،ع17 ،جانفي 2006 م.
5. جون ر سيرل،العقل مدخل موجز،ترجمة ميشيل حنا متياس،مجلة عالم المعرفة،المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،الكويت ،ع343، شعبان 1428هـ، سبتمبر2007م.

6. حبيب أعراب، الحجاج والاستدلال الحجاجي "عناصر استقصاء نظري ، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت، ع1، م30، يوليو سبتمبر 2001م.

7. خليفة بوجادي، من قضايا اللسانيات التداولية في النحو العربي نحو قراءة وظيفية لنحونا القديم، مجلة النص، جامعة جيجل ، ع6، أكتوبر ديسمبر 2005م.

8. عبد الرحمن الحاج صالح، النحو العربي ومنطق أرسطو، مجلة كلية الآداب، جامعة الجزائر، ع01، 1964.

9. صالح خديش، قضايا النفي في العربية، مقاربة ملفوظية، أعمال ندوة تيسير النحور المنعقدة: 23-24/04/2001 م بالمكتبة الوطنية إشراف المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001 م.

10. محمد العبد:

- تعديل القوة الإنجازية دراسة في التحليل التداولي للخطاب، مجلة النقد الأدبي فصول ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع65، خريف 2004 ، شتاء 2005 م.

- النص الحجاجي العربي دراسة في وسائل الاقناع ، مجلة النقد الأدبي فصول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ع60، صيف خريف 2002م.

11. محمد حسن عبد العزيز، كيف ننجز الأشياء بالكلمات؟(02)، مجلة كلية دار العلوم ، جامعة القاهرة، مصر، ع19.

12. مسعود بودوخة، قرائن المعنى عند النحاة ، أعمال ندوة تيسير النحور المنعقدة: 23-24/04/2001 م بالمكتبة الوطنية إشراف المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر ، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، 2001 م.

13. محمد محمد يونس علي، أصول اتجاهات المدارس اللسانية الحديثة، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ع01، م32، سبتمبر 2003م.

14. ليونيل بلينجر، الآليات الحجاجية للتواصل، ترجمة عبد الرفيق بوركلي، مجلة علامات، مكناس، المغرب، ع21، 1994م.

15. نعمان بوقرة، نحو نظرية لسانية عربية للأفعال الكلامية قراءة استكشافية للتفكير التداولي في المدونة اللسانية التراثية، ملتقى علم النص، مجلة اللغة والأدب، قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر، ع17، جانفي 2006 م

المواقع الإلكترونية :

1. إدريس عمران، نظرات في البلاغة العربية والنماذج اللسانية الحديثة نظرية النحو الوظيفي نموذجا <http://www.Lisaniat.Net>.

2. بشير إبرير، مفهوم التبليغ وبعض تجلياته التربوية في التراث اللساني العربي، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، ع90، السنة 23، حزيران (يونيو) 2003م، ربيع الآخر 1424 هـ. <http://www.awu-dam.org>

3. ج أوستين وج سيرل، أفعال الكلام، ترجمة منصور العجالي. <http://www.Beratin.com>

4. جواد الزيدي، ظاهراتية هوسرل وتأسيس علم كلي يقيني، سحبت في 27 كانون الثاني (يناير) 2008م، <http://www.alsabah.com>، 11:01:03.

5. جون سرفوني، اللسانيات والتداولية، ترجمة حمو الحاج ذهبية، <http://www.aljahidiya.asso.dz>

6. دنحا طويبا كور كيس، البراغماتية والفائداتية، جامعة جدار للدراسات العليا، إربد، الأردن، <http://www.lisaniate.net>

7. عبد الرحمان بود رع، قضايا البحث التداولي <http://www.lisaniate.net>

8. عادل الثامري ،التداولية ظهورها وتطورها، الاثتين 2007/06/12 ،اسم الصفحة :
ثقافية <http://www.aljahidiya.asso.dz> .
9. عيد بلبع،التداولية البعد الثالث في سيميوطيقا موريس ، مجلة فصول القاهرة، ربيع
2005، <http://www.lisaniate.net>
10. عيسى الصّباغ،نمطان من الوعي النقدي الظاهراتي
<http://www.kaadesign.com> .
11. لطفي خير الله،نظرية الحدس في فينومينولوجيا هوسارل.القول في النظرية
الفينومينولوجية في الوجود:قصيدة الوعي، تونس <http://www.Aklam.net>
،28فيفري 2008 م، 14:57:52.
12. مجدي عرفة ،الفينومينولوجيا والبحث في الإنسان ،ع أفريل 1980
<http://www.rakahwy.org>، 12 فيفري 2008 .10:12:04.
13. محمد شوقي الزين، الفينومينولوجيا وفن التأويل ،
<http://www.Fikewanakd.aljbriabed.net>، 29فيفري 2008 ،16:25:28.
14. موسوعة المسيري،إدموند هوسرل والفينومينولوجية <http://librqry-sis.gov.ps>
سحبت في 27كانون الأول(ديسمبر)2007م،22:20:02.
15. تعريف الفينومينولوجيا ومنهجها الوصفي <http://www.al-sham.net>
، 19:42:52 ، 2008/02/23
16. عبد القادر بوعرفة،الفينومينولوجيا الحقيقة والأبعاد،
17. النظرية القصدية في المعنى عند جرابيس، <http://pubcounql.kuniv.edu>،
سحبت في م،15:403ديسمبر 2007:11.

الفهرس

_____ مقدمة (أ) -

(هـ)

- مدخل: الدراسات اللسانية ما قبل

التداولية ص 06

- الفصل الأول: الأصول الفلسفية واللسانية للسانيات

التداولية ص 28

- الفصل الثاني: القصدية مفاهيم

وتحديدات ص 74

- الفصل الثالث: ملامح القصدية في الموروث النحوي

العربي ص 108

_____ خاتمة ص 143

قائمة المصادر

والمراجع ص 147